



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير



الموضوع

دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة (مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - اوماش -)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: فحص محاسبي

الأستاذة المشرفة:

كحول صورية

إعداد الطالبة:

قساوي أحلام

MASTER-..GE /GO-AUDIT/2016	رقم التسجيل:
.....	تاريخ الإيداع

الموسم الجامعي: 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

- ✚ قال تعالى: " نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم " صدق الله العظيم.
- أهدي ثمرة جهدي هذه إلى رسولي وشفيعي ونور طريقي محمد صلى الله عليه وسلم.
 - كما أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من قال فيهما الرحمن:
قال تعالى: "وأخفص لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".
 - أهدي هذا الجهد المبذول إلى من لا ينطوي ذكرها لأنه لا يفنى بحقها، إلى من يحن القلب إلى تقييلها وتشتاق أذان لسماع دعواتها الغالية "أمي الحبيبة أطل الله في عمرها".
 - إلى من علمني أبجديات الحياة وناضل لأجلي وتعب لأرتاح إلى نبراس العطاء المبذول ومعلمي الأول، وجوهر قلبي رمز الاحترام والتقدير "أبي الحبيب أطل الله في عمره".
 - اللهم أجعل أمي وأبي من السبعون ألفا الذين يدخلون الجنة بلا حساب، فأمي لا تقدر بثمن وأبي لا يكرهه الزمن.
 - إلى رمز الأدب والأخلاق إلى التي شجعتني على مواصلة درب العلم والطريق الصحيح أستاذتي الفاضلة "كحول صورية".
 - إلى بلسم روحي وحياتي، إلى من هم أنس عمري ومصدر سعادتي إخواتي الأعزاء "ياسين أميرة عائشة، بثينة، سمية"، وإلى كافة الأقارب.
 - إلى أعز الصديقات اللواتي جمعنتي بهن أعلى الذكريات "إكرام ، جهيدة، بدرة، إيناس".
 - إلى كل زملائي دفعة 2016 ماستر، تخصص فحص محاسبي وإلى كل طلبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
 - إلى كل من هم في ذاكرتي وليسوا في مذكرتيأهدي هذا العمل المتواضع.

حفظ الله الجميع

أحلام

شكر وعرفان

قال تعالى: "ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه"

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى وسلام على حبيبه وخليفه الأمين عليه أركى الصلاة والسلام.

كما أتقدم بجميل الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة كحول صورية لتفضلها بالإشراف على هذا البحث وعلى سعة صدرها وعلى حرصها على أن تخرج هذه المذكرة في هذه الصورة وأسأل الله أن يجزيها عنا كل خير

أخص بالذكر جميع الأساتذة الذين تتلمذت على يدهم طوال مشواري الدراسي.

وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني أثناء الدراسة الميدانية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

- أوماش -

كما أتقدم بالشكر لجميع زملائي في الدفعة وإلى كل من قدم لنا يد العون في إنجاز هذه المذكرة ماديا ومعنويا سواء من قريب أو من بعيد.

قساوي أحلام

مقدمة

إن كبر حجم المؤسسات وتعددتها، وانفصال الإدارة عن الملكية، وتعدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسات أدت بالقوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى أن لها صفة العمومية وغير متحيزة لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى، مما يتطلب إجراء بعض الدراسات والتحليل للقوائم المالية للمؤسسة المدروسة بغرض تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات الخاصة، التي تسمح باتخاذ القرارات المالية الأفضل.

حيث أن المعلومات التي تقدمها القوائم المالية لا يمكن الوصول إليها دون القيام بدراسة وتحليل هذه المعلومات عن طريق أدوات التحليل المالي، سواء في توفير المؤشرات المفيدة التي تقيس القدرة المالية للمؤسسة الاقتصادية، أو المعلومات التي تفيد في معرفة كفاءة الإدارة، أو مدى استغلال المؤسسة الاقتصادية لمواردها الاقتصادية، كما أن التحليل المالي يساعد كذلك في توفير المعلومات المالية التي تفيد في التنبؤ بالفشل المالي.

حيث أن لهذه القرارات دور أساسي في تسيير المؤسسة لذلك تعتبر عملية اتخاذ القرار المالي من أهم الإجراءات التنظيمية والأدوار التي يقوم بها أفراد المؤسسة، ولا يمكن لمتخذ القرار القيام بعمله ما لم تتوفر له المعلومات، وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرار مالي إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية، حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضعف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

ومن خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية لموضوعنا كما يلي:

"ما هو دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية؟"

وهذه الإشكالية بدورها تنفرع إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالقوائم المالية و أهميتها بالنسبة للمؤسسات ؟
- ما هي أنواع القوائم المالية والعوامل المؤثرة فيها؟
- هل القوائم المالية تقدم بشكل واضح لمستخدميها؟
- ماهي عملية اتخاذ القرار المالية و مراحلها؟

- ماهي أساليب وخصائص اتخاذ القرار المالية؟
 - هل يمكن أن تساعد القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة؟
- فرضيات الدراسة: محاولة منا للإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- ✓ تسهل القوائم المالية من تطبيق تقنيات التحليل المالي.
 - ✓ تعتمد عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة على مخرجات النظام المحاسبي المالي المتمثلة أساسا في القوائم المالية.
 - ✓ إن عدم الاهتمام باستخدام التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض كفاءة المؤسسة.
 - ✓ يجب أن تعكس القوائم المالية الصورة الصادقة للواقع الفعلي للمؤسسة.
- أسباب اختيار الموضوع: من أهم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع هو:

- الدور الفعال الذي يمكن للقوائم المالية أن تأديه من خلال توفير معلومات مالية لجميع الأطراف المختلفة لاتخاذ قراراتهم المختلفة.
- كون الموضوع يدخل في صميم التخصص.
- الرغبة في تناول مثل هذه المواضيع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية ودرجة الاستفادة منها، حيث يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على اتخاذ القرارات المالية، ومعرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة ومحاولة تصحيحها.

أهداف الدراسة: ومن بين أهم النقاط التي تهدف هذه الدراسة إلى معالجتها نذكر ما يلي:

- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية.
- الوقوف على واقع القوائم المالية ومدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.
- إظهار دور القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية.

- محاولة إظهار وإبراز مدى أهمية القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية.

منهج الدراسة:

ولإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات المتبناة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة التي تمكننا من التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -أوماش-، وتحليل مختلف الوثائق.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات وخاصة في الجانب التطبيقي.

الدراسات السابقة:

- لزعر محمد سامي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، دراسة حالة مؤسسة سيدال، هذه الدراسة هي رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، (2011-2012).
هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، وكذا دراسة المعدلات والنسب والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل القوائم المالية ومعالجة إشكالية التي تدور حول مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية.
حيث توصل إلى أن المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالي تساعد المستثمرين الدوليين في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وأن أهم ما يميز المعايير الدولية المحاسبة هو أنها مستمدة من نموذج التوحيد المحاسبي الانجلوسكسوني.
- مشري حسناء: دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، هذه الدراسة هي رسالة ماجستير مقدمة من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف، (2008).
هدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات على مستوى المؤسسة وقد قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية على مستوى البنك سويسيتي جنرال الجزائر وباستخدام التحليل المالي للقوائم المالية. توصلت إلى أن الهدف من القوائم المالية هو توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إلمام بالقوائم المالية ودورها في عملية اتخاذ القرارات المالية حيث اخترنا مؤسسة اقتصادية وهي مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - اوماش - .

هيكل الدراسة: انطلاقا من الأهداف المرجوة من الموضوع ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ولاختبار الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

حيث تطرقنا في الفصل الأول المعنون بـ: "القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، حيث تناولنا في هذا الفصل ماهية القوائم المالية حيث أحطنا بكل جوانبها، وعرض القوائم المالية بمختلف أنواعها.

أما في الفصل الثاني المعنون بـ: "تحليل القوائم المالية واتخاذ القرارات المالية"، حيث تناولنا فيه تعريف اتخاذ القرارات المالية وأنواع وأساليب اتخاذ القرار، وفي الأخير إلى تحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية.

أما في الفصل الثالث المعنون بـ: "استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب"، حيث تناولنا فيه تقديم لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - اوماش -، كما تطرقنا إلى واقع استخدام القوائم المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، وكذا استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار المؤسسة محل الدراسة.

خاتمة تضمنت إجابة عن إشكالية واختبار فرضيات لنصل لعرض أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول
الإطار النظري حول القوائم المالية

تمهيد:

نظر للتحويلات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في اقتصادها، بهدف مواكبة الاقتصاد العالمي وانفتاح على المحيط الدولي، وتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، أصبح تعديل النظام المحاسبي الجزائري حتمياً، حيث بذلت الجزائر جهوداً كبيرة لتعديله ومطابقتها مع الاقتصاد العالمي.

حيث تقوم المؤسسات في نهاية كل فترة أو في كل دورة بإعداد قوائم مالية وتقديمها للمستخدمين، وهي التي توفر المعلومات الكافية عن وضعية المؤسسة وأدائها المالي من أجل تسهيل على مستخدميها من اتخاذ القرارات الرشيدة وعقلانية وموثوقة في الوقت المناسب، كما تعتبر أيضاً القوائم المالية هي همزة وصل بين المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات.

وسنحاول من خلال هذا الفصل الإلمام بالقوائم المالية التي تعدها المؤسسة وقد تقسيمه إلى:

- المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.
- المبحث الثاني: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.
- المبحث الثالث: أساسيات حول القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.

تعتبر القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهي الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية مع ضرورة توفير معلومات موثقة لأغراض التقرير المالي ومساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الفعالة، كما يتم عرض البيانات بالعملة الوطنية.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية.

أولاً: تعريف القوائم المالية: هناك عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها هي:

التعريف الأول: "القوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلية، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع".¹

التعريف الثاني: "القوائم المالية هي مجموعة الوثائق والسجلات المالية والمحاسبية التي تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة في نهاية الدورة".²

التعريف الثالث: "تظهر نتائج المحاسبة المالية في مجموعة مترابطة من القوائم المالية تكون على شكل جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال دورة محاسبية، ويتم عرضها بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من قارنتها بقوائم الدورات السابقة".³

ومن خلال ما سبق نستنتج أن القوائم المالية هي كل معلومات المالية التي يجب أن تكون فيها مصداقية وموثوقية عن وضعية المؤسسة وعن أدائها المالي من اجل اتخاذ القرارات السليمة والصحيحة.

ثانياً: أهداف وخصائص القوائم المالية.

1. أهداف القوائم المالية: تتمثل أهداف القوائم المالية في ما يلي:⁴

➤ عرض جميع الأرقام والمعلومات والبيانات المالية الخاصة بالمؤسسة لفترة مالية معينة.

➤ إعطاء مؤشر دقيق عن مركز المؤسسة المالي.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 22.

² عيادي عبد القادر، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبية، جامعة حسنية بن بو علي بالشلف، (2007-2008)، ص 50.

³ سالم محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، (2008-2009)، ص 34.

⁴ هيثم محمد الزعي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 180.

- استخراج نتائج عمليات المؤسسة خلال فترة مالية معينة.
 - تحديد موجودات وأصول المؤسسة سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.
 - تحديد قيمة التغيرات في الموجودات والمطلوبات والموازنة بينهما واستخراج الجانب الأرجح.
 - التعبير عن موجودات المؤسسة والتزاماتها وتمثيلها بالوحدات النقدية المتداولة والسائد.
2. خصائص القوائم المالية.

تعتبر الخصائص النوعية صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، كما تمكنهم من

كسب ثقتهم وعليه فإن الخصائص الأساسية تتمثل في ما يلي:¹

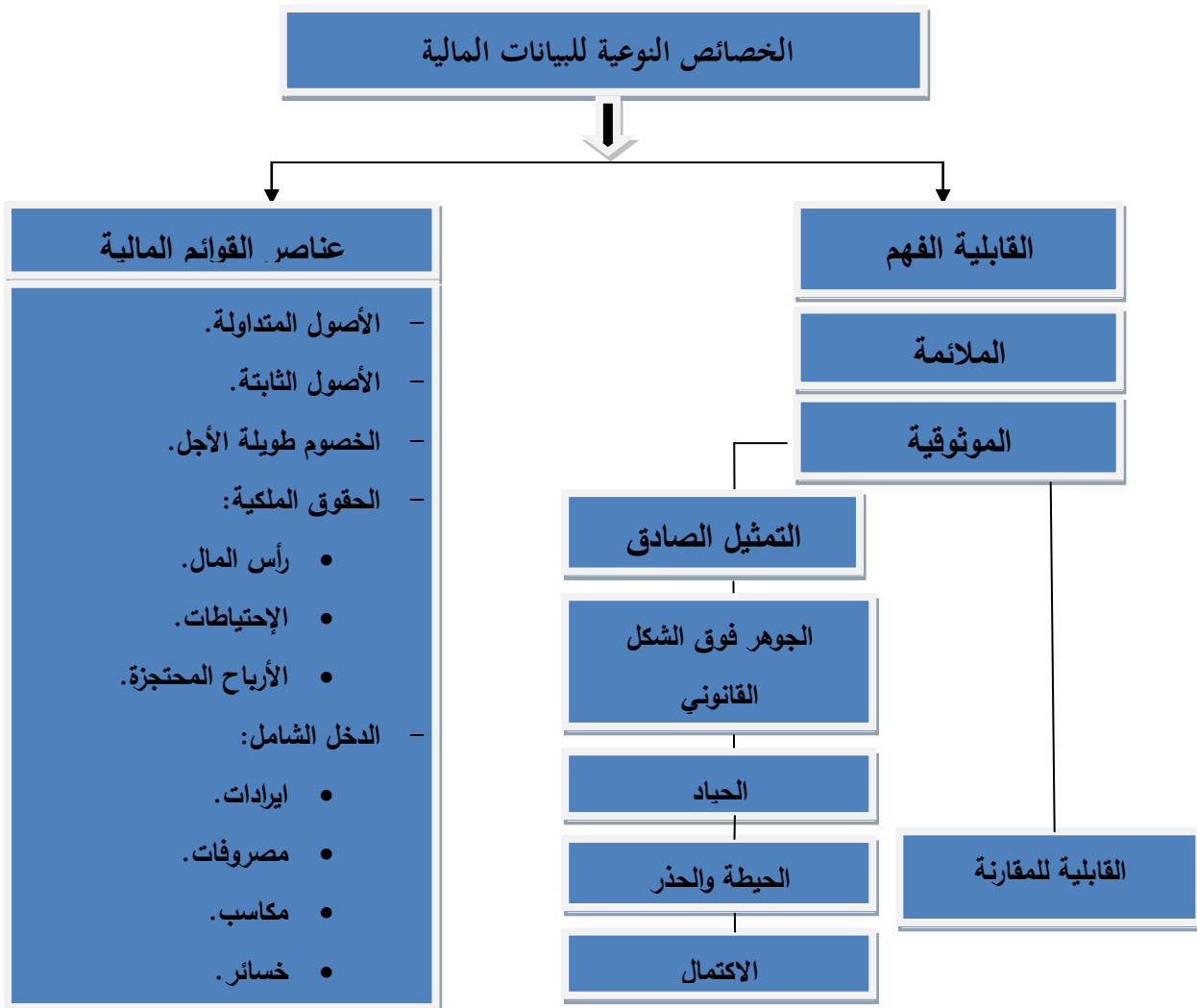
- **الملائمة:** ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار مع اتخاذه، أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات، للملائمة ثلاثة خصائص ثانوية تتمثل في:
 - أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب، فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها فكلما تأخرت المعلومة كلما نقصت منفعتها.
 - أن تتميز المعلومات بقيمة تغذية عكسية، أي بإمكانية التحقق من مدى صحة التوقعات السابقة، أي أن تساعد متخذ القرار أن يتحقق من صحة قراراته السابقة فيستمر فيها أو يقوم بتصحيح تلك القرارات إذا كان قرار اتخاذاها في ذلك الوقت خاطئاً.
 - أن تتميز المعلومات بقيمة تنبؤية، أي أن تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث المتوقعة مستقبلاً.
- **الموثوقية:** تعني هذه الخاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة، أي أن تجعل متخذ القرار يثق بها. ولتحقق ذلك يجب توافر ثلاثة خصائص ثانوية:
 - صدق المعلومات في تمثيل الظاهر موضع البحث، أي تطابق طبيعة العملية المالية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها.
 - الموضوعية أو قابلية التحقق، أي لو أن أي محاسب آخر، إذا أعاد عملية القياس المحاسبي، لوصل إلى نفس النتائج ويتحقق ذلك بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق المقبولة عموماً فالنتائج لن تكون مرتبطة بشخص المحاسب.
 - الحياد، أي أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لمصلحة فئة معينة من المستخدمين، أي لا تغلب مصالح فئة معينة من المستخدمين على مصالح غيرها من الفئات.

¹ رضون حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، "مبادئ المحاسبة المالية"، القياس والإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر والتوزيع الأردن، 2009، ص 24.

➤ **القابلية للمقارنة:** يقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس الصناعة، فذلك يزيد من فائدة المعلومات. لأنه يسمح بتقييم مركز ووضع المؤسسة المعينة مقارنة بالمؤسسات المماثلة تتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة لدى المؤسسات المختلفة في معالجة نفس العمليات أو الأحداث، كما ترتفع درجة قابلية المقارنة، وبالتالي فائدة المعلومات، عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية متتالية الأمر الذي يسمح بدراسة وتفسير التغيرات التي يتم رصدها.

➤ **الاتساق أو الثبات:** ويقصد بها مقارنة النتائج لنفس المؤسسة من فترة محاسبية لأخرى، وهذا يتطلب من المؤسسة الثبات في إتباع نفس الطرائق المحاسبية.

شكل رقم (01): يبين الخصائص النوعية للقوائم المالية.



المصدر: يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، "المحاسبة الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000

المطلب الثاني: قياس عناصر القوائم المالية ووظائفها.

أولاً: قياس عناصر القوائم المالية:

❖ تعريف القياس: "هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في البيانات المالية والتي ستظهر بها في بيان المركز المالي وبيان الدخل".¹

❖ الأسس المحددة للقياس: ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس، وبشكل عام يستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس ودرجات مختلفة وضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية وهذه الأسس تشمل:²

✓ **التكلفة التاريخية historical cost**: تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطى في تاريخ الحصول عليها، وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين أو في بعض الظروف مثل ضرائب الدخل بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.

✓ **التكلفة الجارية current cost**: تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.

✓ **القيمة القابلة للتحقق (القابلة للتسديد) realizable value**: تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتسجل الالتزامات بقيم سدادها، أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

✓ **القيمة الحالية present value**: تسجل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، وتسجل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

¹ أحمد حلمي جمعة، "معايير التقارير المالية الدولية" (معايير المحاسبة الدولية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 121.

² نفس مرجع، ص 122.

ثانياً: وظائف القوائم المالية: تتمثل وظائف القوائم المالية في ما يلي:¹

- قياس الأصول التي تمتلكها المؤسسة.
- قياس الالتزامات المترتبة على إجمالي أصول المؤسسة.
- قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال.
- ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة.
- تصنيف التغيرات المشار إليها على الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر.
- التعبير عما تقدم بوحدات نقدية باعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي.

المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية: تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كما يلي:²

❖ **أداة اتصال:** تعتبر مهمة القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي بذلك تعتبر:

- وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها.
- وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء والبنوك... الخ.
- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين والباحثين.

❖ **وسيلة في تقييم الأداء:** تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة.
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة.
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

❖ **وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة:** في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

¹ مرازقة صالح، بوهرين فتيحة، "القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية"، المركز الجامعي بقرطاج، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، حول "الإقتصاد الإسلامي، الواقع، ورهانات المستقبل"، 2011، ص 06.

² مشري حسناء، "دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات"، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، غير منشورة، 2007-2008، ص 67.

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.
- تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين، العملاء والبنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

إن العرض يشير إلى الطريقة أو الأسلوب أو الشكل أو الترتيب الذي يتم به تنظيم عرض القوائم المالية للمؤسسة وإظهار المعلومات المحاسبية المتعلقة بنتائج النشاط والمركز المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: عرض قائمتي المركز المالي والدخل.

أولاً: عرض قائمة الميزانية (قائمة المركز المالي):

تعتبر الميزانية من أنواع القوائم المالية وهي التي تعكس وضعية المؤسسة المالية، من خلالها يتم اتخاذ القرارات المناسبة.

➤ تعريف قائمة الميزانية:

تعريف الميزانية بأنها "ذلك الجدول الذي يشكل قائمة ذو خانتين، تظهر إحداها ممتلكات المؤسسة، وتظهر الأخرى التزاماتها، وهذا في لحظة زمنية (أي تاريخ محدد)، فتظهر في الجانب الأول أصول المؤسسة وفي الجانب الآخر المقابل تظهر خصوم المؤسسة، وهذه القائمة تتساوى من حيث القيمة النقدية في الجانبين على اعتبار أن ممتلكات المؤسسة لا بد أن تساوى التزاماته، سواء لصاحب المؤسسة أو للآخرين".¹

يمكن تعريف الميزانية بأنها: "بيان يوضح الوضع المالي للمؤسسة في أي لحظة زمنية معينة، وقد يختلف الوضع بين فترة زمنية وأخرى".²

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الميزانية تتكون من جانبين أولها تمثل ممتلكات المؤسسة و ثاني تمثل التزاماتها، وهي تمثل الوضع المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

¹ عاشور كتوش، "المحاسبة العامة" (أصول ومبادئ) وفقاً للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 32.

² علي عباس، "الإدارة المالية"، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 42.

➤ أهمية الميزانية: تتمثل أهمية الميزانية في ما يلي:¹

✓ توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة.

✓ مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس ما يلي:

- حساب معدلات العائد.

- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة.

- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

✓ من أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.

➤ مكونات الميزانية: تتكون الميزانية من جانبين هما:

1. الأصول: "تتكون الأصول من الموارد التي تسيروها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية، وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصول غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصول جارية."²

❖ خصائص تميز بها الأصول:³

✓ وجود منافع اقتصادية مستقبلية، أي أن يكون للأصل القدرة على تزويد المؤسسة بالمنفعة وخلق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.

✓ قدرة المؤسسة على التحكم في هذه المنافع، بحيث تستطيع الحصول على ما تريد من الخدمات لنفسها أو تمكين الغير منها.

¹ زين عبد المالك، "القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، (دراسة حالة مجمع صيدال-وحدة الحراش)، (2012، 2013)، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2014-2015، ص 37.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 27، المادة رقم 20-21، صادرة بتاريخ 26/05/2008، ص 13.

³ شناي عبد الكريم، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 45.

✓ أن يكون هذا التحكم في المنافع قد نتج عن أحداث أو عمليات وقعت في الماضي والأصل يرتب كأصل جاري لما يكون في استطاعة المؤسسة تحقيق الأصل، يبيعه أو استهلاكه في إطار دورة الاستغلال العادية للوحدة أو لما يكون الأصل من عناصر الخزينة أو ما يعادل الخزينة، بغرض إيضاح درجة السيولة وتشمل:

– النقدية.

– الأوراق المالية القابلة للتداول، والتي تقيم على أساس تكلفة السوق.

– حسابات المدينون والذين يتم تقييمهم بالمقدار المتوقع تحصيله.

– المخزون المقيم بقيمة السوق الأقل.

– المصروفات المقدمة سالفا والتي تخص كل النفقات التي تمت فعلا .

وحسب مشروع النظام المحاسبي المالي، تشمل عناصر الأصول الآتية:¹

✓ **الأصول غير المادية:** وهي الأصول المعنوية التي تبقى لفترة طويلة، وتدر على المالك منافع مستقبلية متوقعة، فهي ضرورية لتسهيل المؤسسة وتضم الشهرة والعلامة التجارية وحقوق الابتكار، رأس المال التجاري.

✓ **الأصول المادية:** وهي الأصول المحتفظ بها من قبل المؤسسة إما من أجل استخدامها في الإنتاج أو في شكل لوازم أو السلع أو الخدمات، وإما من أجل إيجارها للغير، أو الاحتياجات الإدارية، وهي التي ينتظر أن تستعمل لأكثر من فترة محاسبية (الأراضي، المباني، المعدات.....).

✓ **الأصول المالية:** تعتبر من العناصر الهامة في ميزانية المؤسسة وتشمل:²

– المساهمات.

– الأصول المالية.

✓ **المخزونات:** تشمل كل السلع الموجودة لدى المؤسسة في تاريخ الجرد والتي تستهلك خلال الفترة الموالية والتي لا تزيد مدتها عن السنة (البضائع، المواد واللوازم، والمنتجات نصف المصنعة والتامة الصنع).

✓ **المدينون:** الذين يمثلون المبالغ المستحقة على الغير اتجاه المؤسسة وتشمل:

– أصول الضرائب (تبين الضرائب المؤجلة).

¹ شناي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 45.

² نفس المرجع، ص 45.

– الزبائن والمدينون الآخرون والأصول المماثلة (الأعباء الملاحظة مسبقاً).

✓ **خزينة الأصول والعناصر المماثلة لها:** تمثل القيم المتبقية من الموارد بعد تمويل الاستثمارات، المخزون والديون الممنوحة للزبائن، حيث تتوزع بين المبالغ الموضوعة في البنك والصندوق والودائع تحت الطلب والتوظيفات قصيرة الأجل.

2. **الخصوم:** تعرف الخصوم على أنها: " مجموعة عناصر ذمة المؤسسة التي لها قيمة اقتصادية سالبة، وهي الموارد التي قدمها أو وضعها الشركاء تحت تصرف المؤسسة، وقد تم ترتيب عناصر حسابات الخصوم حسب مبدأ الاستحقاق من الأسفل إلى الأعلى، وبالتالي تم تقسيمها إلى أموال خاصة وديون قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل".¹

❖ **خصائص رئيسية في الخصوم:** يجب أن تتوفر ثلاث خصائص رئيسية في الخصوم و تتمثل في:²

✓ يتطلب الالتزام أن تقوم المؤسسة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث معين أو في تاريخ معين.

✓ لا يمكن تفادي الالتزام.

✓ وقوع الحدث الملزم للمؤسسة في الماضي.

وتتمثل الخصوم في:

■ **حقوق الملكية:** تتمثل في حصة الملاك، والتي تتكون من رأس المال المدفوع والتغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل وإجراء توزيعات الأرباح وتزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك وصافي الدخل وتقل من خلال توزيعات الأرباح.

■ **الالتزامات:** هي تضحيات مستقبلية متوقعة بمنافع اقتصادية ناشئة عن التعهدات الحالية لمؤسسة معينة بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية.

❖ **معلومات أخرى تستوجب إظهارها في الميزانية:** تتمثل في ما يلي:³

■ توضيح طبيعة ونوع كل من الاحتياطات التي تظهر الأموال الخاصة.

■ الحصة التي تزيد مدتها عن السنة فيما يخص المدينون والديون.

¹ رفيق يوسف، "النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة تخصص

محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، (2010-2011)، ص 42.

² شناي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 45.

³ نفس مرجع، ص 45.

- المبالغ الواجبة الدفع والمستحقة.
- مبلغ الأرباح الموزعة المعينة وكذا قيمة الحصص الممتازة غير المسجلة محاسبيا.
- في حالة شركات الأموال يجب توضيح لكل نوع من الأسهم.
- ❖ الشكل القانوني لقائمة المركز المالي (الميزانية):

الجدول رقم (1) : الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول .

ميزانية السنة المالية المقفلة :

الأصول	ملاحظة	إجمالي	اهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
<u>أصول غير جارية</u>					
فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيبات عنية					
تثبيبات معنوية					
أراضي					
مباني					
تثبيبات عينية أخرى					
تثبيبات ممنوح امتيازها					
تثبيبات مالية					
سندات موضوعة موضوع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
<u>أصول جارية</u>					
مخزونات و منتوجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزيائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابا دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجبات و ما شابهها					
الأموال الموضفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، ص28.

الجدول رقم (2): الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم .

ميزانية السنة المالية المقفلة :

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة (1)
			نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع(1))
			رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية
			قروض و ديون مالية
			ضرائب مؤجلة
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات
			مجموع الخصوم غير جارية (2)
			الخصوم الجارية
			موردون و حسابات ملحقة
			ضرائب
			ديون أخرى
			خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص 29.

ثانياً: عرض قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج):

❖ **تعريف قائمة الدخل:** عرف النظام المحاسبي المالي قائمة الدخل على أنها: " بيان ملخص للأعباء، و المنتوجات (أي النواتج) المنجزة من قبل المؤسسة خلال سنة مالية، ولا يأخذ في حسابات تاريخ التحصيل أو تاريخ الدفع، يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية".¹

ويمكن تعريف قائمة الدخل أيضاً كما يلي: " هي القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات والمصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة، بحيث إذا زادت مجموع الإيرادات على مجموع المصروفات فتكون نتيجة عمليات المؤسسة صافي ربحاً، والعكس وتكون النتيجة النهائية صافي خسارة للدورة المحاسبية".²

❖ **عناصر قائمة الدخل:** تتمثل عناصر قائمة الدخل في ما يلي:³

- المبيعات أو الدخل من المبيعات ولتحديد صافي المبيعات يطرح من مجمل المبيعات مردودات المبيعات والخصم المسموح به.
- تكلفة المبيعات وتشمل المواد الخام ومصروفات مختلفة ضرائب ورواتب، صيانة، تأمين استهلاك.
- مجمل ربح العمليات: وهو عبارة عن صافي المبيعات - تكلفتها.
- مصروفات التشغيل وتشمل مصروفات البيع والتوزيع و المصروفات الإدارية والعمومية مثل: الرواتب الإدارية ووسائل الاتصال والتدفئة والإضاءة والرسوم القانونية.... الخ.
- الدخول الأخرى والمصروفات الأخرى.
- وتشمل الأرباح المتحققة من فوائد الأرصدة والأرباح من الاستثمارات ودخل الإيجارات، أما المصاريف الأخرى فهي المصاريف المشابهة في طبيعتها للدخول الأخرى.
- أرباح أو خسائر غير عادية.
- ضريبة الدخل.
- الربح الصافي.

¹ عبد الرحمان عطية، "المحاسبة العامة" (وفق النظام المحاسبي المالي)، دار جيطلي للنشر، سطيف، 2009، ص153.

² سعدون مهدي الساقي، عدنان تايه النعيمي، وآخرون، "الإدارة المالية" (النظرية والتطبيق)، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن، 2008، ص 77، 76.

³ عبد الحليم كراجة، ياسر السكران وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي"، (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص151.

❖ معلومات يستوجب إظهارها في جدول قائمة الدخل: تتمثل في ما يلي:¹

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، بما يسمح تحديد النتائج الوسيطة.
- النواتج المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.
- مخصصات الإهلاكات وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول العينية.
- مخصصات الإهلاكات وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول غير المادية.
- نتائج الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية للنواتج والأعباء.
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- بالنسبة لشركات الأسهم، النتيجة الصافية للسهم.

❖ الشكل القانوني لقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج):

¹ شناي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 51.

الجدول رقم (3) : جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) .

الفترة من إلى

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			إنتاج السنة المالية
			المشتريات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			استهلاك السنة المالية
			القيمة المضافة للاستغلال
			أعباء المستخدمين الضرائب و المرسوم و الدفعات المشابهة
			الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاك و المؤونات استئناف عن الخسائر القيمة و المؤونات
			النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			النتيجة المالية
			النتيجة العادية قبل الضرائب
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر الغير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر الغير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			النتيجة غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في نتيجة الصافية
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص 30.

الجدول رقم (4): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة).

الفترة من إلى

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			منها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص 31.

المطلب الثاني: عرض قائمتي التدفقات النقدية وتغيرات الحقوق الملكية.

أولاً: عرض قائمة التدفقات النقدية.

❖ تعريف قائمة التدفقات النقدية: يمكن تعريف التدفقات الخزينة (النقدية) كما يلي: " يهدف جدول السيولة

الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة، وهو يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها باستعمال إحدى الطريقتين المباشرة وغير المباشرة".¹

❖ مكونات قائمة التدفقات النقدية: تنقسم قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أقسام:²

أ- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها

المؤسسة، والتي تشمل ما يلي:

- صافي الدخل النقدي للفترة.

- النقد المحصل من العملاء، أي الناتج عن المبيعات.

- النقد المدفوع للموردين، أي ثمن البضائع.

- النقد المدفوع للضرائب.

- النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

ب- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات

الطويلة الأجل، ويتطلب تحييدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات

النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومن الأمثلة عليها ما يلي:³

- النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات.

- النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل.

- النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل.

- المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة أو الاستثمارات.

¹كتوش عاشور، مرجع سابق، ص 62.

² محمد الصيرفي، "التحليل المالي" (وجهة نظر محاسبية إدارية)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص 198.

³ نفس مرجع، ص 199.

ت- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: وهي التدفقات المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين أو إعادتها لهم، ذلك فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم، ومن الأمثلة عليها ما يلي:¹

- النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال.
- النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل.
- النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية.
- النقد المدفوع على توزيع الأرباح.
- النقد المدفوع لتسديد السندات.
- النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية.

❖ أسباب اللجوء إلى جدول تدفقات الخزينة: وتتمثل في ما يلي:²

✓ المكانة التي تحتلها الخزينة باعتبارها عنصرا استراتيجيا تمول المؤسسة بواسطتها نشاطها وتضمن ازدهارها، والخزينة مؤشر هام لتحليل المالي على المدى القصير (قياس السيولة).

وعلى المدى الطويل (قياس احتياجات التمويل)، كما أن إشارتها تمدنا بمعلومات عن وضعية المؤسسة: هل هي في حالة جيدة؟ عاجزة؟ أو مهددة بالزوال؟

✓ التكيف مع التنبؤ: يحلل هذا الجدول التحصيلات والتسديدات مجمعة في وظائف، لذا فهو يفيد في خطوات التنبؤ وتمثيل المعطيات التقديرية (مخطط التمويل).

✓ الطابع السهل والواضح له، وكذا تطور استعماله على المستوى الدولي.

❖ فوائد استخدام قائمة التدفقات النقدية: تفيد المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية في خدمة الأمور الآتية:³

- تقدير إمكانية المؤسسة على توليد نقدية من عملياته المستقبلية.
- تقدير إمكانية المؤسسة على مواجهة التزاماته النقدية في المستقبل.

¹ محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 199.

² زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "التسيير المالي" (حسب البرنامج الرسمي الجديد)، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، سكيكدة، 2010، ص 136.

³ محمد تيسير الرجحي، "تحليل القوائم المالية"، الناشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014، ص 123.

- تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الربح وصافي التدفق النقدي.

- بيان أثر القرارات الاستثمارية والتمويلية التي تم اتخاذها خلال الفترة على تدفقاته النقدية.

❖ مراحل بناء جدول تدفقات الخزينة: تمر عملية بناء جدول الخزينة بالمراحل التالية:¹

1. الانتقال من النتيجة الصافية نحو القدرة على التمويل الذاتي: لفهم عملية حساب القدرة على التمويل

الذاتي يجب إدراك طبيعة مخصصات الإهلاك والمؤونات، والتي تعتبر مصاريف محسوبة لكنها لا تشكل أي تأثير

على الخزينة، ومن ثم فإن النتيجة من منظور الخزينة تتمثل في القدرة على التمويل الذاتي، وتحصل عليه من

خلال مجموع النتيجة الصافية ومخصصات الإهلاك والمؤونات.

النتيجة الصافية + مخصصات الإهلاك والمؤونات = القدرة على التمويل الذاتي.

ويمكن حساب هذا المؤشر اعتماداً على الفائض الإجمالي للاستغلال حسب العلاقة التالية:

الفائض الإجمالي للاستغلال =

- المصاريف المالية الصافية

- المصاريف الاستثنائية الصافية

- الضرائب على الأرباح

= القدرة على التمويل الذاتي.

رغم أن القدرة على التمويل الذاتي حسبت بعد المصاريف والإيرادات الاستثنائية إلا أنها لم تتضمن القيمة

الزائدة أو الناقصة من الاستثمارات المتنازل عنها.

2. الانتقال من القدرة على التمويل الذاتي نحو تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستغلال: يتم الانتقال من

القدرة على التمويل الذاتي نحو تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستغلال بطرح مختلف الآجال الناتجة عن

عمليات الاستغلال:²

القدرة على التمويل الذاتي - التغيير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال

= تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستغلال.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التفسير المالي" (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 148.

² نفس مرجع، ص 149.

3. حساب مختلف الحركات المالية للخزينة: بعد حساب تدفقات الخزينة الناتجة عن نشاط المؤسسة تأتي مرحلة

تصنيف الحسابات المتبقية بين الاستثمار وعمليات التمويل:

● وظيفة الاستثمار:

– الاستثمارات المادية والمعنوية.

– التنازل عن الأصول المادية والمعنوية.

– التغير في الاستثمارات المالية.

● وظيفة التمويل:

– الرفع في رأس المال نقدا وتسديد مكافآت رأس المال.

– التغير في الاستدانة الصافية، والذي ينتج عنه تسديد القروض السابقة والحصول على قروض جديدة، وكذا التغير في المتاحات والتوظيفات المالية.

❖ دور قائمة التدفقات النقدية في التغلب على نقاط الضعف في القوائم المالية: يمكن التغلب على بعض

النقاط الواردة ذكرها بخصوص قائمة الدخل وقائمة المركز المالي من خلال تصوير قائمة التدفق النقدي وأهم هذه النقاط ما يلي:¹

✓ تحديد عناصر المصروفات غير النقدية (المحاسبية) وبشكل خاص الاستهلاك والإطفاء لكافة الأصول ذات العلاقة.

✓ إظهار العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي تمت داخل المؤسسة، وخلال السنة المالية، خلافا لما تظهره قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، والمتمثل في إظهار الأرصدة فقط لهذه النشاطات.

✓ إظهار صافي التغير في النقد في بداية الفترة وفي نهايتها، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على مجموعات مترابطة، مما يساعد في توضيح كثير من الأمور المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة، وهو ما لا يمكن إظهاره في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

❖ الشكل القانوني لجدول تدفقات الخزينة: يجد طريقتان لجدول تدفقات الخزينة هما:

¹ محمد سعيد عبد الهادي، "الإدارة المالية" (الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)، دار الخامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 82.

الجدول رقم (5): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) .

الفترة من إلى

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج) الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص 35.

الجدول رقم (6) : جدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير المباشرة)

الفترة من.....إلى.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات مناجل : - الاهتلاكات و الأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردون و الديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب - تدفقات الخزينة النجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبتات تحصيلات التنازل عن التثبتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدية (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج) تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق ، ص 36.

ثانيا: عرض قائمة تغيرات الحقوق الملكية (تغيرات الأموال الخاصة).

❖ تعريف قائمة تغيرات الحقوق الملكية: يمكن تعريفها كما يلي:

"يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية".¹

قائمة تغيرات الأموال الخاصة تقدم المعلومات الواجب إدراجها والمتعلقة بالحركات المرتبطة ب:²

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

❖ الأهداف الأساسية من المعلومات المتعلقة بتغيرات الأموال الخاصة: تتمثل هذه الأهداف في ما يلي:³

- تحديد مجموع النتائج الناتجة عن أنشطة المؤسسة خلال الفترة.
- تغير الأموال الخاصة بين تاريخ الإغلاق والذي يبين بصفة عامة هذه النتيجة.
- تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة، والمتمثلة في التعاقدات مع المساهمين وهي:
 - تغيرات رأس المال الاجتماعي المحرر:
 - زيادة الرأسمال النقدي المتتالي عن إصدار السهم
 - تحويل الالتزامات لأسهم
 - علاوات الإصدار الإدماج و المساهمات:
 - علاوات الإصدار الناتجة عن زيادة رأس المال النقدي، أو تحويل الالتزامات.

¹ جودي محمد رمزي، "إصلاح النظام المحاسبي المالي الجزائري للتوافق مع معايير الدولية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس في

2009/12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 80.

² نفس مرجع ، ص 80.

³ نفس مرجع ، ص 81.

- المعيار (IAS₃₂) يبين بأن التكاليف التعاقد الخاصة بالأموال الخاصة، يجب إنقاصها من الأموال الخاصة إذا كانت هذه المصروفات مرتبطة مباشرة بالتعاقد و إذا كان بالإمكان تفاديها بدون هذا التعاقد، هذه المصروفات تحمل لعلاوة الإصدار، بينما تكاليف التعاقد تحمل على الأموال الخاصة.

❖ الشكل القانوني لجدول تغيير الأموال الخاصة (المركز المالي):

يعتبر المركز المالي أو تغيير الأموال الخاصة من النماذج للقوائم المالية فانه يوجد لها شكل قانوني و هو كما يلي:

الجدول رقم (7) : جدول تغيير الأموال الخاصة .

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطي و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التنبئات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التنبئات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص 37.

المطلب الثالث: عرض قائمة الإيضاحات الملحققة.

❖ تعريفها: تعرف الإيضاحات الملحققة كما يلي: "على أنه يحتوي ملحق الكشوف المالية المعلومات التي تكتسي

طابعا هاما، والتي من شأنها تسهيل فهم المعلومات والأحداث الواردة في الكشوف المالية".¹

❖ أنواع أساسية من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية: وتتمثل هذه الأنواع في ما يلي:²

➤ يقدم النوع الأول من الإيضاحات السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية للمؤسسة مثل: الاعتراف

بالإيراد، تقييم المخزون، تقييم الاستثمارات المالية، طريقة الإهلاك... إلخ.

➤ يقدم النوع الثاني أي معلومات تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية، فهناك بعض البنود قد يحتاج

تفهمها إلى وصف مطول نسبيا لا يتاح إبرازه في صلب القوائم المالية نفسها.

➤ يقدم النوع الثالث افصاحات مالية إضافية عن البنود التي لم يتم التقرير عنها في القوائم المالية.

المبحث الثالث: أساسيات حول القوائم المالية.

توفر القوائم المالية للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مختلف المعلومات التي تحيط بجوانب نشاط المؤسسة

ومستخدميه، وبالتالي سوف نتطرق إلى مستخدمو القوائم المالية والعوامل التي تؤثر فيها وحدود القوائم المالية.

المطلب الأول: مستخدمو القوائم المالية.

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية والتي يمكننا تقسيمها إلى:

1. الأطراف الداخلية في المؤسسة: وأهم هذه الأطراف:³

➤ إدارة المؤسسة: ونعني بإدارة المؤسسة المستويات المختلفة من الإدارة من مجلس الإدارة والمدراء العاملون ورؤساء

الأقسام وكل منها يهتم حسب المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه إلا أن جميعهم يسعون من أجل تحقيق

أهداف المؤسسة التالية:

- تقييم الأداء في مختلف الأقسام ومدى كفاءة تلك الأقسام في استخدام الموارد المالية المتاحة.

- مدى نجاح تلك الأقسام في تحقيق الأهداف المرسومة في الخطة.

¹ جودي محمد رمزي، مرجع سابق، ص 81، 80.

² طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص 131.

³ نعيم نمر داوود، "التحليل المالي" (دراسة نظرية تطبيقية)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 14.

- القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالتوسع والإنتاج والمفاضلة بين البدائل المتاحة.
- **موظفو وعمال المؤسسة:** تهتم هذه الفئة في التعرف على القدرة الاستمرارية للمؤسسة إضافة إلى التعرف على الأرباح والسيولة النقدية وذلك من أجل الاطمئنان على استمرارية مدفوعاتهم.
- 2. **الأطراف الخارجية:** وهي كثيرة و متعددة ومن أهمها:¹
 - **المستثمرون:** بغض النظر إن كانوا حاليين أو مستقبلين وهذا يشمل أصحاب رأس المال العامل أو أولئك الذين يرغبون في الاستثمار مجددا في المشروع القائم حيث يسعى كل منهم في التعرف على الأرباح التي تحققها المؤسسة حاليا أو مستقبلا ويسعون أيضا في التعرف على العائد على أسهم كل منهم وقدرة المؤسسة النقدية في الاستمرارية في دفع الأرباح لمستحقيها.
 - **المقرضون:** فعندما يقدمون قروضهم فان ما يهمهم هو قدرة المؤسسة في الوفاء بسداد تلك القروض في مواعيد استحقاقها وكذلك كيفية استخدام المؤسسة لتلك الأموال.
 - **الموردون:** هم الذين يقدمون خدماتهم وبضائعهم للمؤسسة على أمل أن يتم سدادهم في نفس السنة على الأغلب لذلك تجدهم مهتمون بالوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بتلك الالتزامات.
 - **الجهات والمؤسسات الحكومية الرقابية:** مثال ذلك: أسواق المال (البورصة) والغرف التجارية التي تقوم بجمع المعلومات اللازمة عن الشركات والمؤسسات التي تحت نظامها من أجل توزيعها ونشرها على الأطراف المهمة في الداخل والخارج.
 - **المصارف وشركات التأمين:** وأية مؤسسات أخرى تلك التي ترتبط بعلاقات تجارية أو مالية مع المؤسسة.

المطلب الثاني: العوامل التي تؤثر في القوائم المالية.

هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على القوائم المالية ونذكر أهمها وأبرزها والمتمثلة في:²

- ❖ **النظام الاقتصادي القائم:** يؤثر النظام الاقتصادي على القوائم المالية في الدول الغربية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين وغيرهم، بينما يقوم نظام

¹ نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص 15.

² حواس صلاح، "التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثرها على مهنة المدقق"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2007، ص 179.

المحاسبة في الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برنامج التنمية وخططها لإعداد الإحصائيات اللازمة للتخطيط على المستوى القومي.

❖ **أثر المنظمات المهنية:** ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية بإصدار معايير توضح أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، كما أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين قام بإصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة.

❖ **أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية:** حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة لشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك، هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها والتأكد من التزاماتها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، كما تقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية بإنجلترا بدور مماثل في الإشراف والرقابة على القوائم المالية لشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية.

❖ **أثر تدخل الدولة:** تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي والقوائم المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستفيدين منها، هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبية أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصروفها ومراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم في الدولة والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

❖ **التضخم وارتفاع الأسعار:** حيث إن انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من الدول أدى إلى إعادة النظر في التقارير المالية لشركات المساهمة في هذه الدول وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

المطلب الثالث: حدود القوائم المالية.

تعد القوائم المالية من الوسائل الهامة للاتصال بين الإدارة والأطراف الخارجية المهتمة بالمؤسسة، إلا أن القوائم عرضة لبعض القيود التي تحد من فائدتها، ومن أهم القيود ما يلي:¹

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 67-69.

➤ افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد: يتم إعداد القوائم المالية وفقا لافتراض هام وهو ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، ورغم تأكيد معدى القوائم المالية من أن وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر بمرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار، إلا أن الأبحاث والتجارب التي أجريت لمحاولة قياس أثر التغيرات في الأسعار على القوائم المالية لم تحصل حتى الآن إلى قبول أي طريقة لتعديل القوائم المالية المعدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

رما كان أفضل وصف لهذا الافتراض هو انه ليس ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، وإنما الاعتراف بتغير

القوى الشرائية لوحدة النقد، إلا أن هذا التغير غير كاف لإحداث تغيير مادي على القوائم المالية.

➤ التسجيل التاريخي: تعد القوائم المالية وفقا للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة، وغالبا ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل، ويتمثل التسجيل التاريخي حدودا على قيمتها في ذلك الخصوص.

➤ الحكم والتقدير الشخصي: للتوصل إلى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مؤسسة من ربح أو خسارة فإن الأمر يتطلب الانتظار حتى نهاية المشروع، ولأن هذا الأمر غير عملي لذلك تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم حياة المشروع إلى فترات مالية عادة ما تكون سنة، وعلى الرغم من الدقة الظاهرة في القوائم المالية عن أي فترة مالية، إلا أنها بطبيعة الحال مؤقتة وغير نهائية وتتطلب المزيد من الحكم والتقدير.

➤ قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية: تملك الإدارة قدرة التأثير على مضمون القوائم المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أنشطة نهايات الفترات، ويمكن من خلال عقد بعض الصفقات أو مزاوله أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم إعداد القوائم المالية عنها أن يحدث تأثير على بعض العناصر والبنود في القوائم المالية عنها أن يحدث تأثير على بعض العناصر والبنود الواردة في القوائم المالية والتي تلقى اهتماما خاصا لكل من الدائنين والمستثمرين، أو تمثل أهمية خاصة في تقييم الأنشطة المالية للمؤسسات ومن أمثلة تلك الأنشطة القيام بعمليات شراء للبضاعة بفروض طويلة الأجل لتحسين نسبة التداول.

➤ البنود التي لا تسجل محاسبيا: لا يمكن للنظام المحاسبي أن يسجل جميع مظاهر نشاط المؤسسة والتي يمكن أن تمثل عوامل هامة لنجاح المؤسسة، وتعد الموارد البشرية واحدة من تلك العوامل الهامة لنجاح المؤسسة، وتمثل الإدارة والعمالة في بعض الأحيان أهم أصول المؤسسة ورغم ذلك فإن هذا البند لا يظهر في ميزانية المؤسسة، حيث تتحدد القوائم المالية بتلك العناصر التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة تتطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لذلك يجب أن تنظر إلى القوائم المالية في هذا الإطار وباعتبار أنها تمثل جزء وليس كل العوامل مؤثرة على نشاط المؤسسة.

➤ مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية: يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العلمية أو العملية، ويختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة ويؤدي عملية الاختيار بين هذه البدائل إلى آثار مختلفة على نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المهتمة بالمؤسسة الاقتصادية.

خاتمة

شهدت الجزائر عدة تطورات وتغيرات مالية واقتصادية كبيرة من أجل مواكبة الاقتصاد العالمي وانفتاح على العولمة، من خلال تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق، والتي مست عدة جوانب من بينها إصلاح النظام المحاسبي بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني واعتماد مشروع النظام المحاسبي المالي الذي يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية.

من خلال هذا التغيير الذي عرفته الجزائر المالي والاقتصادي حدثت تغيرات للقوائم المالية من حيث الشكل ومضمون، باعتبارها من أهم وظائف في تنظيم المؤسسة، إذ أن القوائم المالية تعطي صورة واضحة حول وضعية المؤسسة، حيث أنه لكل كشف مالي أهميته البالغة في المؤسسة، بحيث تكون المعلومات المحتواة في هذه القوائم ذات خصائص نوعية، التي من خلالها تساعد المؤسسة في استخراج المعلومة المحاسبية التي تساعد في تحقيق الأهداف المسطرة من خلال عرض للقوائم المالية وتحليلها ومقارنتها، لذلك تعتبر القوائم المالية لها دور كبير في اتخاذ القرارات المالية من خلال أدوات التحليل المالي.

الفصل الثاني
تحليل القوائم المالية واتخاذ القرارات المالية

تمهيد:

تعد عملية اتخاذ القرار من أهم الأدوار التي يقوم بها أفراد المؤسسة، ويرجع ذلك إلى أن القرار يعد مظهرًا مباشرًا لممارسة الإدارة لأعمالها، حيث يضمن القرار اختيار أفضل البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة ولا يستطيع متخذ القرار القيام بعمله ما لم تتوفر له معلومات كافية من أجل الوصول إلى قرارات صائبة، لذلك فإن عملية اتخاذ القرار تكون مبنية على هذه المعلومات التي تناسب بطريقة رسمية عبر المستويات التنظيمية المختلفة، حيث كلما كانت هناك معلومات بقدر كبير كلما كانت عملية اتخاذ القرار صحيحة، لذلك تعتبر المعلومات هي الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ قرارات المؤسسة، حيث تمثل هذه الأخيرة جوهر العملية التسييرية للمؤسسة.

في هذا الفصل سنقوم بدراسة وتوضيح عملية اتخاذ القرار، وسنركز على نوع من القرارات والتي تتمثل في

القرارات المالية.

- المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرارات.
- المبحث الثاني: طبيعة اتخاذ القرارات المالية.
- المبحث الثالث: تحليل المالي كأسلوب اتخاذ القرارات المالية.

المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرارات.

تعتبر عملية اتخاذ القرار من العمليات التنظيمية الهامة والتي تعكس عموماً طبيعة إدارة المؤسسات وتكشف عن أكثر من ميكانزمات البناء الداخلي الإداري الذي يوجد داخل الوحدات العامة من المؤسسة، ولقد خصصنا هذا المبحث لنقدم فيه معلومات شاملة ومختصرة عن هذه العملية.

المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار.

أولاً: تعريف اتخاذ القرار.

❖ **مفهوم القرار:** ويعرف القرار على أنه: "البديل الأفضل المختار ضمن مجموعة من البدائل المتنافسة والقرار هو إجراء لإحداث التغيير لتحقيق قيمة مضافة سواء كانت مادية أم معنوية تعود على الشخص نفسه أو غيره."¹

❖ **مفهوم عملية اتخاذ القرارات:**

يعني لفظ عملية أن هناك سلسلة أو خطوات متتابعة أو عناصر والتي يمكن أن تؤدي إلى نتيجة معينة أو تحقيق هدف معين.

تعتبر عملية اتخاذ القرارات بمثابة سلسلة من الخطوات التي يجب إتباعها بما يسهل اتخاذ قرار معين، وعلى الرغم من وجود مداخل مختلفة لاتخاذ القرارات فإن النمط العام يشتمل على ثلاث خطوات رئيسية وهي:²

✓ التعرف على المشكلة.

✓ تحديد البدائل المتاحة لحل المشكلة.

✓ تقييم البدائل المتاحة لتحديد البديل الأفضل.

ويمكن أن يضاف إلى هذه القائمة أي عدد آخر من الخطوات التي قد يرى متخذ القرار أهميتها للوصول إلى قرار سليم من وجهة نظره، والعبرة ليست بعدد الخطوات التي تتضمنها عملية اتخاذ القرارات وإنما بمدى فعالية هذه الخطوات في الوصول إلى قرار سليم.

¹ سيد صابر تعلق، "نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 34.

² إسماعيل إبراهيم جمعة، زينب محمد محرم و آخرون، "الحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 38، 39.

ثانياً: أهمية اتخاذ القرارات.

إن اتخاذ القرارات هي أساس عمل المدير والتي يمكن من خلالها إنجاز كل أنشطة المؤسسة، وتحديد مستقبلها، لا يمكن أداء أي وظيفة بالمؤسسة (كالإنتاج والتسويق، والتمويل والموارد البشرية) أو أداء وظيفة إدارية (كالتخطيط والتنظيم والتوجيه، الرقابة) ما لم يصدر بصدد قرار يحدد من تقوم بها، ومتى، وأين، وبأي تكلفة وغير ذلك وتكمن أهميتها في ما يلي:¹

➤ **اتخاذ القرارات عملية مستمرة:** يمارس الإنسان اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية، فمنذ قيامه من نومه يقرر ماذا يأكل؟ وماذا يلبس؟ وإلى أين يذهب؟... إلخ، كما يتعرض إلى أيضا بقرارات مصرفية وحاسمة عند بلوغه الرشد مثل أي جامعة يقرر الالتحاق بها؟ والعمل الذي يرغب أن يمارسه؟

إذا كان هذا موقف الإنسان العادي فإن مجال العمل في المؤسسات ما هو إلا مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق والتنظيم والأفراد ونحوها.

➤ **اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله:** إن اتخاذ القرارات هي أداة المدير في عمله اليومي فاتخاذ القرارات هي أداة المدير التي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله؟ ومن يقوم به؟ ومتى يتم القيام به؟ وأين يتم القيام به؟، كما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري.

➤ **القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المؤسسة:** ترتبط القرارات بالمدى الطويل في المستقبل، ومثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبيراً على نجاح المؤسسة أو فشلها، حيث تلعب القرارات الإستراتيجية دوراً هاماً في مصيرها ومكانتها بين دول العالم.

➤ **اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المؤسسة:** إن الدور الإداري في وظائف المؤسسة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف.

- وظيفة الإنتاج تنطوي على مجموعة من القرارات الخاصة بتحديد ماذا تنتج؟ وما هو حجم الأنسب للإنتاج؟ وما هي فترة الخطة الإنتاجية، ومن المسؤول عن الإنتاج في فترة زمنية معينة؟ ونحوها.

- نشاط التسويق ويتمثل في عدد من القرارات الخاصة بتخطيط السوق والتسعير والترويج ونحوها.

- وظيفة الموارد البشرية إنها تتضمن العديد من القرارات الهامة الخاصة بتعيين الأفراد وترقياتهم وتنقلاتهم وإنهاء خدماتهم وغيرها.

- وظيفة التمويل تتمثل في قرارات عديدة مثل تحديد حجم رأس المال ومصادر الحصول عليه من داخل المؤسسة أم من خارجها، وكذا القرارات الخاصة بإدارة رأس المال واستخدامها في المؤسسة.

¹ أحمد ماهر، "اتخاذ القرار" (بين العلم والإبتكار)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 34.

➤ اتخاذ القرارات جوهرية العملية الإدارية: يرى البعض أن اتخاذ القرارات هو جوهر وظيفة التخطيط نظراً لأن العديد من نشاطات وظيفة التخطيط ينطوي على سلسلة من القرارات ولكننا نرى أن اتخاذ القرارات ليس جوهر وظيفة التخطيط وحدها، ولكنه أساس وجوهر كل الوظائف الإدارية الأخرى من تنظيم وتوجيه ورقابة لأن كلا من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الحاسمة

المطلب الثاني: أهداف وظروف اتخاذ القرارات.

أولاً: أهداف اتخاذ القرارات.

يمكن تحقيق العديد من الأهداف من خلال عملية اتخاذ القرارات كمحور لنشاط المؤسسات وأهدافها

كما يلي:¹

- ✓ تحديد عملية اتخاذ القرارات مصادر السلطة داخل المؤسسة.
- ✓ تحديد المسؤوليات والصلاحيات والواجبات للأفراد في المؤسسة ككل.
- ✓ تحديد عملية اتخاذ القرارات الأهداف المرجوة منها، وبيانها للجهة المعنية من تنفيذها، والتزام هذه الجهة بالتنفيذ الفعلي لها كما هو مطلوب.
- ✓ تساعد عملية اتخاذ القرارات على تحديد الأساليب والوسائل الإدارية والفنية اللازمة لتنفيذ هذه القرارات ونقلها إلى حيز الوجود تماشياً مع الأهداف العامة والخاصة للمؤسسة.
- ✓ تجنب عملية اتخاذ القرارات المؤسسة وأفراده من الوقوع في الأخطاء وأبعادهم عن الانحرافات والغموض من خلال المعلومات الدقيقة التي يتضمنها القرار.
- ✓ السرعة في إنجاز الأعمال في ضوء الإمكانيات المتاحة للمؤسسة.

ثانياً: ظروف اتخاذ القرارات.

يمكن التمييز بين حالات ثلاث في ظل ظروف اتخاذ القرار وهي:²

- حالة التأكد التام: تكون لدى متخذي القرار في هذه الحالة معلومات كافية وأكيدة تسمح له بمعرفة نتائج قراره.
- حالة المخاطرة: تتميز هذه المرحلة بتوفر معلومات جزئية بالنسبة لما يمكن أن يحدث للقرار المتخذ، أي إنها معلومات غير كافية لكنها تسمح لمتخذي القرار بمعرفة المستقبل على وجه الاحتمال، وتلعب هنا قدرة متخذي القرار على تقدير الاحتمالات دوراً أساسياً في فعاليات القرارات المتخذة ويمكن الاستعانة بتقنية بسيطة وهي المعروفة بـ شجرة القرار لاختيار أفضل البدائل.

¹ فيصل محمد يونس، "استراتيجيات اتخاذ القرارات الإدارية"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد السادس والثلاثون، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2012، ص 38.

² سليمان سفيان، مجيد الشرع، "المحاسبة الإدارية" (اتخاذ قرارات ورقابة)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 44.

➤ حالة عدم التأكد: إن عملية اتخاذ القرار مع عدم توفر أي معلومات أمر غير مقبول إدارياً ومن الأفضل هنا اجتناب مثل هذه الحالات لأن القضية تصبح قضية مقامرة غير مؤتمنة العواقب، يمكن مع ذلك الاستعانة بتقنيات الإحصاء التحليلي وغيره لتحسين عملية اتخاذ القرارات في هذه الحالة، وقد يفترض متخذ القرار أن المستقبل سيسير على نفس وتيرة الماضي وقد يتم رسم مشاهد مستقبلية في ظل افتراضات معينة أخرى ثم يتصرف متخذي القرار وكأنه في حالة المخاطرة فيقوم بتقدير احتمالات المقابلة لتحقيق كل مشهد من هذه المشاهد ومن ثم يقوم بأخذ القرار وفقاً لذلك.

المطلب الثالث: تصنيف القرارات والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات.

أولاً: تصنيف القرارات: تصنيف القرارات إلى ما يلي:¹

أ- القرارات التقليدية: وتتمثل في:

1. القرارات التنفيذية: وهي القرارات الخاصة بالمواقف اليومية المتكررة الحدوث ويكون تأثيرها محدود الأثر في مدى فترة زمنية قصيرة وتتميز بكثرة تفصيلاتها.

2. القرارات التكتيكية: وهي القرارات التي ترتبط بوسائل تحقيق الأهداف وتتخذ على مستوى الإدارات الوسطى والأقسام وتهدف إلى وضع القرارات الإستراتيجية موضع التنفيذ.

ب- القرارات غير التقليدية: وتتمثل في ما يلي:

1. القرارات الإستراتيجية: وهي القرارات المرتبطة بالأهداف طويلة الأمد والسياسات الخاصة بها والمشكلات العامة ولذلك فهي تتخذ في مستويات الإدارة العليا.

2. القرارات الحيوية: وهي تتعلق بمشكلات حيوية يحتاج في حلها إلى التفاهم والمناقشة وتبادل الرأي على نطاق واسع، وفي مواجهة هذا النوع من المشكلات يبادر متخذ القرار بدعوة مساعديه ومستشاريه من الإداريين والقيمين والقانونية إلى اجتماع يعقد لدراسة المشكلة، وهنا يسعى متخذ القرار لإشراك كل من يعينهم أمر القرار من جميع الأطراف في مؤتمر، وأن يعطيهم جميعاً حرية المناقشة مع توضيح نقاط القوة والضعف.

وهناك تصنيفات أخرى لأنواع القرارات ومنها:²

¹ محمد الصيرفي، "الإدارة الإستراتيجية"، دار الوفاء لدنيا للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 47.

² عبد الله إبراهيم الفقي، "نظم المعلومات المحوسبة ودعم اتخاذ القرار"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 124، 123.

❖ **تقسيم بحسب درجة أهميتها وعموم شمولها:** توجد القرارات الإستراتيجية التي تمس مبرر وجودها وكيانها وأهدافها السياسية الرئيسية، وعلى الطرف الآخر توجد القرارات الإدارية محددة الأجل والتي تتعلق بالإجراءات وغيرها من المسائل التكتيكية.

❖ **تقسيم وفق معيار طبيعتها:** فهناك قرارات نظامية وقرارات شخصية فعندما يتصرف صانع القرار في إطار دوره كمسؤول رسمي فإنه يتصرف في إطار قواعد النظام الرسمي المعلن والمعروف للمجتمع وهذا النوع من القرارات يمكن التفويض فيه للمستويات الإدارية التالية والتي تأخذ قراراتها في حدود أحكام النظام القرار. أما القرارات الشخصية فإنها القرارات التي يتخذها صانع القرار في إطار تقديره كفرد ومن ثم فهي لصيقة بشخصه وتقديره وقيمة الذاتية، وهذا النوع من القرارات عادة لا يفرض فيه.

❖ **تقسيم بحسب درجة إمكان جدولتها:** هناك قرارات روتينية متكررة ومن ثم فإنها ليست حالات معينة أو مميزة أو فريدة في نوعها.

وهناك القرارات التي لا يمكن جدولتها وفقا لروتين معين لكونها تتميز بأن موضوعاتها ليست متشابهة أو متماسكة، وتلك تستلزم النظر في كل حالة على حدة وفق ظروفها وموضوعها، وتتطلب عملية صنع جديدة يتم بعدها اتخاذ القرار وفق الموقف معين.

❖ **تقسيم بحسب محتواها من درجات التأكد:** فبالنسبة لبعض القرارات تكون البيانات المؤسسة عليها متاحة ودقيقة وكاملة، والنتائج المتوقعة منها مضمونة ومؤكدة، وبعض القرارات الأخرى يتوافر عنها بيانات اجتماعية، ومن ثم فإن نتائجها ليست مؤكدة، وتؤخذ قراراتها في إطار من المخاطر بإمكان الحصول على النتائج المرجوة أو عدم الحصول عليها.

على أن مثل هذه القرارات يمكن جدولتها في إطار أنسب من الاحتمالات إن هذا التقسيم في الحقيقة يقسم بمدلول نوعية البيانات المتاحة عن الموقف موضوع القرار والذي أصبح يدرس الآن تحت ما يعرف بـ(نظرية القرار) والتي تدور أساسا حول المنطق الرياضي للاختيار تحت ظروف عدم التأكد.

❖ **تقسيم بحسب الموضوع محل القرار:** فهي قد تكون القرارات التي تحدد المشاكل ووضع أولويات لبحثها، وقد تكون قرارات تقضي للإجراءات والأساليب المناسبة للوصول إلى حلول المشاكل مقررة، وقد تكون قرارات تخصصية كما قد تكون تنفيذية متعلقة بتحديد من يقوم بماذا؟ ومتى؟ وأين؟ وكيف؟ وقد تكون قرارات تقويمية متعلقة بقياس الإنجازات المحققة ومقارنتها بالإستهدافات المتوقعة.

❖ **تقسيم بحسب درجة التغيير المطلوبة:** وتفهمنا لطبيعة الموقف محل القرار والآثار المترتبة عليه، ويمكن تفهم هذا النوع من التقسيم في إطار امتداد لبعدين متقاطعين هما:¹

¹ عبد الله إبراهيم الفقي، مرجع سابق، ص 125.

➤ **البعد الأفقي:** ويبين درجة التأثير التي يحدثها القرار ومن ثم فإنه يقع على امتداده قرارات يتتالي ما تحدثه من تغيير إلى درجة جدية.

➤ **البعد الرأسي:** ويبين درجة تفهم طبيعة الموقف موضوع القرار والنتائج المترتبة على اتخاذه، ومن ثم فإنه يقع على امتداد قرارات يتعاضم فهمنا لمتابعتها صنع القرار.

ثانياً: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات.

إن عملية صنع واتخاذ القرارات تؤثر عليها عوامل متعددة، ومن أهم هذه العوامل هي: ¹

❖ **القيم والمعتقدات:** للقيم والمعتقدات تأثير كبير في اتخاذ القرار ودون ذلك يتعارض مع حقائق وطبيعة النفس البشرية وتفاعلها في الحياة.

❖ **المؤثرات الشخصية:** لكل فرد شخصيته التي ترتبط بالأفكار والمعتقدات التي يحملها والتي تؤثر على القرار الذي سيتخذه، وبالتالي يكون القرار متطابقاً مع ذلك الأفكار والتوجيهات الشخصية للفرد.

❖ **الميول والطموحات:** لطموحات الفرد وميوله دور مهم في اتخاذ القرار لذلك يتخذ الفرد القرار النابع من ميوله وطموحاته دون النظر إلى النتائج المادية أو الحسابات الموضوعية المترتبة على ذلك.

❖ **العوامل النفسية:** تؤثر العوامل النفسية على اتخاذ القرار وصوابيته، فإزالة التوتر النفسي والاضطراب والحيرة والتردد لها تأثير كبير في إنجاز العمل وتحقيق الأهداف والطموحات والآمال التي يسعى إليها الفرد.

كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر على اتخاذ القرارات تتمثل في: ²

✓ **العوامل المالية:** تتضمن ما يلي:

- توافر المال اللازم لاستمرار نشاط المؤسسة.
- الدعم الحكومي والأجنبي المالي للمؤسسة.
- القوانين والقرارات المؤسسة للوضع المالي.
- مدى توافر الكفاءات البشرية القادرة على الإدارة المالية للمؤسسة.

✓ **القدرات التنظيمية للمؤسسة:** وتتضمن ما يلي:

- توافر الكوادر البشرية المدربة والقادرة على إدارة المؤسسة بكفاءة.

¹ سيد صابر تغلب، مرجع سابق، ص 113.

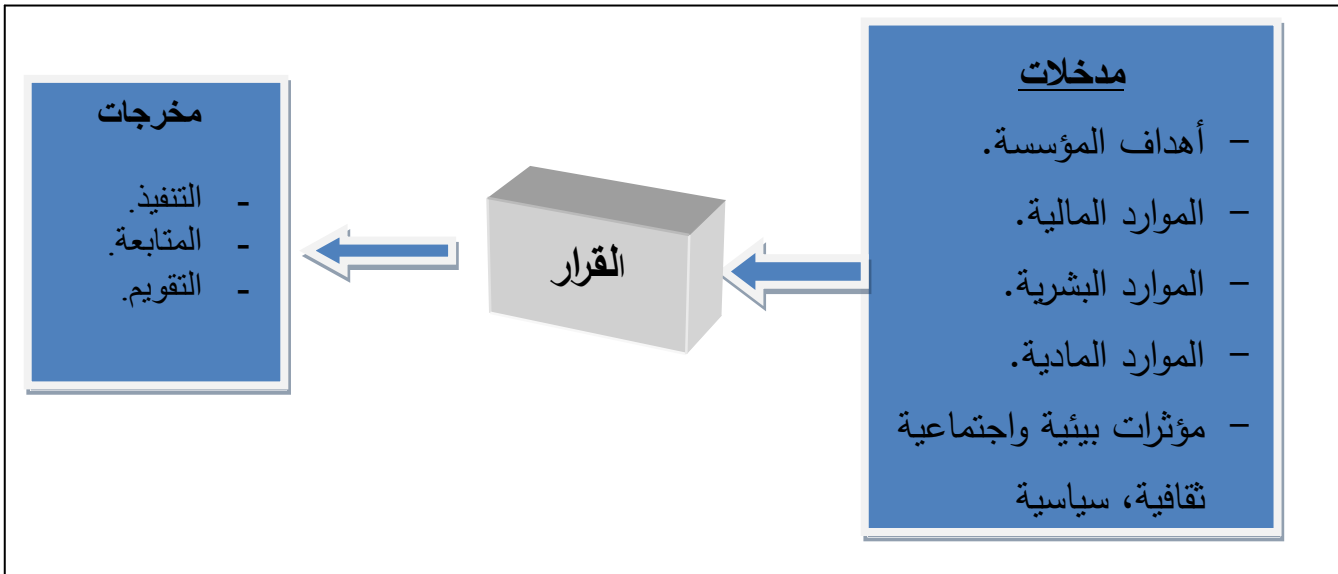
² منى عطية خزام خليل، "الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية" (من المنظور الخدمة الاجتماعية)، دار أبو الخير للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 102، 103.

- توافر الخبرات التنظيمية والإدارية والفنية.
- وجود نظم ولوائح إدارية لتحقيق أهداف المؤسسة.
- وجود تسهيلات تكنولوجية ونظم معلومات وقاعدة بيانات حديثة تساعد على أداء الأنشطة المختلفة.

✓ نوعية البيئة والثقافة التي تعمل في إطارها المؤسسات: وتتضمن ما يلي:

- الاتجاه نحو التطوع.
 - الشعور بالانتماء والمواطنة.
 - تقدير التنوع والاختلاف الإنساني.
 - الشفافية والوضوح.
- ✓ الديمقراطية وحرية المناقشات في المؤسسة: وتتضمن ما يلي:
- طريقة وصول المسؤولين فيها إلى مناصبهم.
 - معدل دوران السلطة في مراكز اتخاذ القرار.
 - الحرية في المناقشات داخل المؤسسة.
 - الديمقراطية في اتخاذ القرارات.
- ومن خلال العرض السابق يمكن وضع الشكل الآتي:

شكل (02): يوضح العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار.



المصدر: منى عطية خزام خليل، مرجع سابق، ص104.

ثالثاً: معوقات اتخاذ القرار.

توجد العديد من المعوقات التي تواجه متخذ القرار، وتحد من وصوله إلى القرار الفعال (الأمثل)، ومن هذه المعوقات ما يلي:¹

- ❖ **الإخفاق في تحديد الأهداف:** عدم مقدرة متخذ القرار على تحديد الأهداف التي يمكن تحقيقها باتخاذ القرار يجعل عملية اتخاذ القرار أمراً صعباً، لأن متخذ القرار لا يعرف الهدف النهائي، وقد لا يميز بين الأهداف الفرعية والرئيسية، مما يجعل من الصعب تحديد أولويات الأهداف.
- ❖ **اعتماد منظور ضيق:** عندما يكون متخذ القرار مقيداً بمنظور ضيق، فإنه سيخفق في التفكير بطريقة إبداعية منطقية، الأمر الذي ينعكس على سلامة القرار وعقلانيته.
- ❖ **الإخفاق في تقييم الخيارات بالشكل المناسب:** إن عدم توقف متخذ القرار عند كل بديل مطروح وقفة متأنية مدروسة بعمق، ومعرفة نتائج كل بديل ومزاياه ومحاذيره يؤدي إلى اتخاذ قراراً متسرعاً، واختلاف النتيجة عن الهدف المرسوم.
- ❖ **عدم إدراك المشكلة وتحديدها بدقة:** إن عدم إدراك المشكلة وتحديدها بدقة، قد يتوجه الجهود إلى اتخاذ قرارات تركز على المشكلات الفرعية دون أن يؤدي ذلك إلى المشكلة الرئيسية.
- ❖ **شخصية متخذ القرار:** إن خضوع متخذ القرار لبعض القيود، مثل: الجمود، والروتين المركزية، والتفرد في اتخاذ القرار، سيؤدي ذلك إلى آثار سلبية تنعكس على فعالية القرار.
- ❖ **نقص المعلومات والخوف من اتخاذ القرارات:** فنقص المعلومات يؤثر على جودة المعلومات ويزيد من درجة عدم التأكد المحيطة بالقرار، كما قد يمتنع متخذ القرار عن اتخاذ القرار لأسباب منها: ضعف كفاءة المدير، وعدم توفر الخبرة لديه.

¹ نجاد اسحاق عبد السلام أبو هويدي، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيح قرارات الإنفاق الرأسمالي" (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، عمادة الدراسات العليا، غزة، 2011، ص 36.

المبحث الثاني: طبيعة اتخاذ القرارات المالية.

تهدف القرارات المالية إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، بحيث تشمل هذه القرارات كل من قرار التمويل قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح وهذا ما سنناقشه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم القرار المالي.

أولاً: تعريف القرار المالي:

عرف القرار المالي على أنه: "كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعية، مالية)."¹

لقد عرف القرار أنه: "الاختيار المدرك(الواعي) بين البدائل المتاحة من موقف معين".²

ومن خلال ما سبق نستنتج أن القرار المالي هو اختيار بديل من عدة بدائل متوافرة لتحقيق هدف حل مشكل انتهاز فرصة.

ثانياً: أهداف القرارات المالية: تتمثل أهداف القرارات المالية في ما يلي:³

- ❖ **تعظيم الثروة:** أو بمعنى آخر تعظيم القيمة الحالية للاستثمار أو لتصرف معين وهذا الهدف لا يوجه اهتمامه إلى الأرباح في حد ذاتها بل يوجه أيضاً ناحية توقيت هذه الأرباح وعنصر الخطر.
- ❖ **عدم الخلط بين القيمة البيعية والقيمة الدفترية لصافي الثروة:** فالقيمة الدفترية لصافي الثروة لها قدر ضئيل من الأهمية في الحصول على القروض القصيرة والطويلة الأجل وتؤثر بطريقة غير مباشرة على القيمة الحالية لصافي الثروة كما تظهر بقائمة المركز المالي هي خاصة بالمؤسسة ولا تتأثر بالقيمة السوقية لحق الملكية، وبذلك يسعى المدير المالي إلى اتخاذ القرارات التي تهدف في النهاية إلى تعظيم ثروة الملاك.
- ❖ **درجة المخاطرة التي يتعرض لها الملاك:** حيث تتفاوت المخاطر وفقاً للشكل القانوني للمؤسسة ففي المؤسسات الفردية وشركات التضامن، تكون مخاطر الملاك أكبر من إفلاس المؤسسة، فلا تقتصر على ممتلكاتهم في المؤسسة وإنما تشمل أيضاً الممتلكات الشخصية أما في الشركات المساهمة فتقتصر المخاطر في حالة الإفلاس على حصة الملاك في الشركة وإن الاستثمار في الأسهم الممتازة أفضل من الأسهم العادية حيث تكون الأولى أقل تعرض للمخاطر.

¹ Pierre conso, farouk hemici, « **gestion financieré de l'entreprise , 9^e édition, DUNOD, PARIS, 1999, PP: 438-440.**

² نواف كنعان، "اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق"، ط5، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص73.

³ عبد الغفار حنفى، "الإدارة المالية" (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 22-24.

❖ يتعرض الملاك لانخفاض القيمة السوقية للأسهم إذا ما كانت القرارات التي اتخذها المدير المالي خاطئة ويحدث العكس إذا كانت هذه القرارات صحيحة حيث ترتفع القيمة السوقية للأسهم مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب رأسمالية.

❖ من أجل تعظيم قيمة السهم يجب الوصول إلى مرحلة البحث عن العلاقة بين الهدف والإدارة المالية في المؤسسة وبصفة عامة لكي يكون هدف الإدارة المالية أكثر فعالية.

ثالثاً: مراحل القرارات المالية: من أجل اتخاذ القرار المالي لا بد من المرور بالمراحل التالية:¹

✓ **تحديد المشكلة:** أي تحديد القرار المراد اتخاذه، سواء كان قرار استثمار تمويل أو توزيع الأرباح.

✓ **تحديد مختلف البدائل الممكنة:** فإن كان قرار استثمار يتم تحديد مختلف المشاريع التي توافق الطلب، وأن كان قرار تمويل فيتم فيه تحديد مختلف مصادر التمويل الممكنة، أما إن كان قرار توزيع الأرباح فيتم فيه اتخاذ قرار توزيع الأرباح من عدمه.

✓ **جمع البيانات والمعلومات:** إن فهم المشكلة فهما حقيقيا، واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار، ذلك أن اتخاذ القرار الفعال، يعتمد على قدرة المدير في الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة زمنيا من مصادرها المختلفة، ومن ثم تحديد أحسن الطرق للحصول عليها، ثم يقوم بتحليلها تحليلا دقيقا، ويقارن الحقائق والأرقام و يخرج من ذلك بمؤشرات ومعلومات تساعده على الوصول إلى القرار المناسب.

وقد صنف بعض علماء الإدارة أنواع البيانات والمعلومات التي يستخدمها المدير إلى:

- البيانات والمعلومات الأولية والثانوية.

- البيانات والمعلومات الكمية.

- البيانات والمعلومات النوعية.

✓ **اختيار البديل المناسب لحل المشكلة:** تتم عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب وفقا لمعايير واعتبارات موضوعية يستند إليها المدير في عملية الاختيار وأهم هذه المعايير:²

- تحقيق البديل للهدف أو الأهداف المحددة، فيفضل البديل الذي يحقق لهم الأهداف أو أكثرها مساهمة في تحقيقها.

- اتفاق البديل مع أهمية المؤسسة وأهدافها وقيمها ونظمها وإجراءاتها.

¹ Marie- hélène Allard, Le gestion financière et le dirigeant de PME : Le concept l'utilité perçue, Mémoire présenté en Vue de l'obtention de grade maitre és sciences (M ;SC),cole des hautes études commerciales de montréal , 1999, p16.

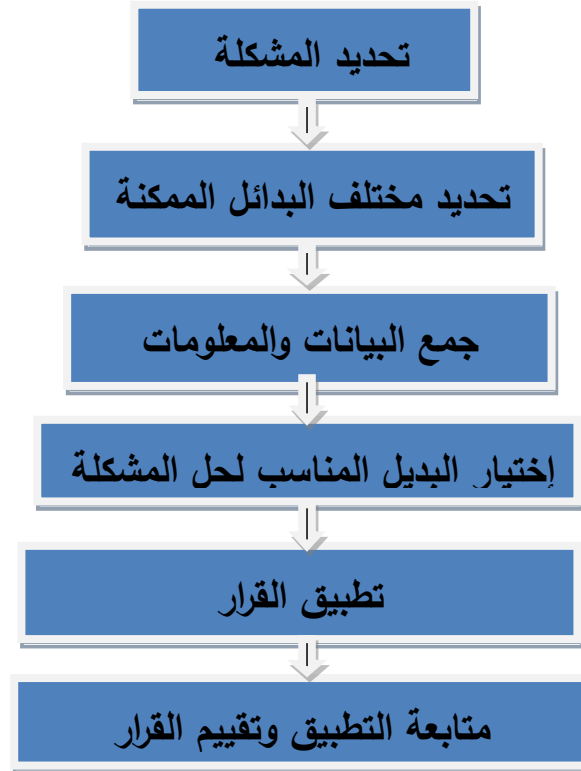
² زيد منير عبوي، "القيادة ودورها في العملية الإدارية"، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 157، 158.

- قبول أفراد المؤسسة للحل البديل واستعدادهم لتنفيذه.
- درجة تأثير البديل على العلاقات الإنسانية والمعاملات الناجحة بين أفراد التنظيم.
- درجة السرعة المطلوبة في الحل البديل، والموعد الذي يراد الحصول فيه على النتائج المطلوبة.
- مدى ملاءمة كل بديل مع العوامل البيئية الخارجية للمؤسسة مثل العادات والتقاليد.
- القيم وأنماط السلوك والأنماط الاستهلاكية وما يمكن أن تعززه هذه البيئة من عوامل مساعدة أو معوقة لكل بديل.
- المعلومات المتاحة عن الظروف البيئية المحيطة.
- كفاءة البديل والعائد الذي يتبع البديل المختار.
- ✓ **تطبيق القرار:** من خصائص القرار الإداري أنه ينفذ عن طريق جهود وأفراد آخرين، فالمدبر يتخذ القرار ولكنه لا يقوم بتنفيذه بنفسه فهو يحدد المشكلة والأهداف ويضع الأسس والقواعد ويحلل المعلومات والبيانات ويحدد البدائل وتقييمها ويختبرها ويوازن بينهما ويختار أفضلها، ثم تبدأ مرحلة التنفيذ عن طريق جهود الآخرين.
- إن تحويل القرار إلى عمل فعال يتطلب تفهم الأفراد للتغيير المتوقع في سلوكهم وتصرفاتهم والمطلوب منهم حسب مراحل التنفيذ والاحتياجات والإمكانيات الضرورية لتطبيق القرار.¹
- ✓ **متابعة التطبيق وتقييم القرار:** تهتم الخطوة الأخيرة في عملية اتخاذ القرار بمتابعة عمليات التطبيق وتقييم النتائج أولاً بأول، حيث تبين الرقابة على التنفيذ مدى جودة القرار ودوره في حل المشكلة موضوع القرار، هذا إلى جانب أن المتابعة تظهر من الانحرافات عن المخطط سعياً إلى السرعة والدقة في معالجة الانحرافات السلبية والتعرف على أسبابها حتى تتفاقم ويصعب مواجهتها ومن الأمور الواجب مراعاتها عن التطبيق:²
- تحقيق التكيف بين النتائج المتوقعة للقرار والظروف والمناخ المحيط بها يضمن أقصى درجة من النجاح عند التطبيق.
- كسب تأييد المنفذين للقرار من خلال تدعيم سلوكهم الإيجابي وتحفيزهم والتدخل بشكل بناء لعلاج الأخطاء.
- السرعة والدقة في مواجهة المتغيرات الجديدة بما يساهم في استمرار تنفيذ القرار ولو تطلب الأمر بعض التعديلات المادية أو البشرية أو المعنوي.

¹ فتحي أحمد ذياب عواد، "إدارة الأعمال" (وظائف المدير في المؤسسات المعاصرة)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 238.

² نفس مرجع، ص 239.

ويوضح الشكل (03): مراحل عملية اتخاذ القرارات.



المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية.

تتمثل القرارات المالية في ما يلي:

أولاً: قرار التمويل:

يعتبر التمويل بمثابة القرار الفعال في تحريك وترشيد باقي القرارات الأخرى.

❖ تعريف التمويل: يعني: "توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مؤسسة خاصة أو عامة".¹

❖ تعريف قرار التمويل: هي " تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل لمؤسسة الأعمال والتي تصل

من خلالها لاختيار هيكل التمويل الأمثل لتعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم".²

¹ أحمد بوراس، "تمويل المنشآت الاقتصادية"، دار العلوم، الجزائر، 2008، ص 24.

² حمزة محمود الزبيدي، "الإدارة المالية المتقدمة"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 72.

❖ **مصادر التمويل:** يمكن تقسيم مصادر التمويل إلى مصادر أموال طويلة الأجل في الاستثمارات الطويلة ومصادر أموال قصيرة الأجل في الاستثمارات قصيرة أجل وتمثل في ما يلي:

1. **مصادر التمويل قصيرة الأجل:** يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد على العام عادة، وتكون تلك الأموال موجهة لنشاط الاستغلال.¹

✓ **أنواع مصادر التمويل قصير الأجل:** توجد عدة مصادر للتمويل قصيرة الأجل ويمكن إجمالها بنوعين أساسيين هما:²

❖ **الائتمان التجاري:** وهو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري مقابل شراء بضاعة بقصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، ويحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل.

❖ **الائتمان المصرفي:** تحتاج المشاريع عادة خلال دورتها الاستثمارية التشغيلية إلى التمويل قصير الأجل خلال فترة زمنية محددة لتغطية الاحتياجات خلال هذه الدورة أو التوسع في نشاط المؤسسة، وعادة يشترط المصرف أن يتم تسديد قيمة القرض في فترة أقل من سنة.

2. **مصادر التمويل طويلة الأجل:** هي تلك المصادر التي تكون مدتها أكثر من سنة وتستخدم في الاستثمارات طويلة الأجل أو لتلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الأصول المتداولة وتنقسم إلى قسمين:³

- مصادر التمويل الخارجي.
- مصادر التمويل الداخلي.

1.2. **مصادر التمويل الخارجي:** وهي المصادر التي يمكن الحصول عليها من خارج المؤسسة وتصنف إلى ما يلي:⁴

➤ **الأموال الملكية:** تعرف أموال الملكية بأنها الأموال التي يقدمها أصحاب المؤسسة، وتمثل المصدر الأول للتمويل بالنسبة للمؤسسات الجديدة، وتعتبر القاعدة التي تستند إليها المؤسسة القائمة عند الافتراض وهي:

✓ **الأسهم العادية:** تمثل الأسهم العادية من وجهة نظر الإدارة ركنا مهما ووسيلة رئيسية للحصول على التمويل المناسب فهي رأس المال الأساسي للمؤسسات المساهمة.

✓ **الأسهم الممتازة:** عبارة عن مصدر مهم مصادر التمويل طويل الأجل، وتشكل الأسهم الممتازة والأسهم العادية رأس المال للشركات المساهمة، وسميت ممتازة لأنها تمتاز وتعطى أولوية على أسهم العادية.

¹ منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 05.

² دريد كامل آل شبيب، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 218-227.

³ نفس مرجع، ص 200.

⁴ هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص ص 86-90.

➤ الأموال المقترضة: يمكن الحصول عليها بواسطة السندات أو القروض طويلة الأجل:¹

✓ **السندات:** وهي أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة تصدرها الشركة وتطرح للتداول إلى الأفراد والمؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل، وبفائدة سنوية ولها تاريخ استحقاق.

✓ **القروض المصرفية طويلة الأجل:** تعد إحدى مصادر التمويل طويلة الأجل والتي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي وتكون مدتها أكثر من سنة، وتمنح مثل هذه القروض من البنوك ومؤسسات الأموال الأخرى المحلية من داخل البلد أو خارجية من خارج البلد ويتم تحديد مبلغ القرض وسعر الفائدة وطريقة الدفع بالاتفاق مع المقرض وكذلك أسلوب إعادة المبلغ المقترض.

2.2. مصادر التمويل الداخلي: ويمكن تصنيفها كما يلي:²

✓ **الإهلاك:** يعرف الإهلاكات على أنها: "عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول، ناتج عن استعماله بمرور الزمن أو عن تطور التكنولوجيا أو آثار أخرى.

✓ **المؤونات:** هي مبالغ مالية موجودة لمواجهة حوادث محتملة لها تأثير مباشر على نشاطات المؤسسة، وتصنف إلى ثلاث مجموعات.

- مؤونات تدهور قيم عناصر المخزونات.

- مؤونات تدهور قيم الحقوق من الزبائن، أوراق مالية وتجارية... إلخ.

- مؤونات الأعباء والخسائر من أخطار وضمائانات وغيرها.

✓ **الأرباح الصافية غير الموزعة:** هي تلك الأرباح المتحصل عليها من النتيجة الإجمالية بعد اقتطاع الضريبة والتوزيعات على الأرباح، بمعنى الجزء المتبقي بعد اقتطاع الضرائب المطبقة من النتيجة الإجمالية للدورة.

3. **العوامل المؤثرة في قرار التمويل:** تحصل المؤسسة على الأموال اللازمة لها إما من المصادر داخلية أو من

خلال مصادر خارجية، لذلك يجب أخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:³

- تكلفة التمويل، من كل مصدر داخليا كان أم خارجيا، فالتمويل مهما كان مصدره له تكلفة يجب مراعاتها.

- ملائمة التمويل للمجال الذي سيستخدم فيه التمويل، فإذا كان الهدف من التمويل هو التوسع الرأسمالي فيستحسن والحالة تلك أن يكون التمويل طويل الأجل أما إذا كان الهدف هو تمويل رأس المال العامل، عندها يستحسن أن يكون التمويل قصير الأجل وذلك من أجل تخفيض تكلفة ذلك التمويل.

- السيولة النقدية في المؤسسة، وهنا يجب مراعاة وضع السيولة النقدية في المؤسسة التي ترغب في التمويل، فإذا كان هذا الوضع حرجا، عندها على المؤسسة أن تغض النظر عن تكلفة هذا التمويل.

¹ دريد ال شبيب، مرجع سابق، ص 200-218.

² عبادي عبد القادر، مرجع سابق، ص 92-94.

³ نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص 154.

- الشروط التي تفرضها الجهة التي تقوم بالتمويل، فبعض المقرضين يفرض شروطا على المؤسسة التي تطلب التمويل مثل: الضمانات التي يجب تقديمها ونوعيتها، توزيع الأرباح، قدرة المؤسسة على طلب تمويل إضافي من مصادر أخرى.
 - الوفورات الضريبية التي يحققها التمويل الخارجي، في الوقت الذي لا يحققها التمويل الداخلي، حيث أن الفوائد المدفوعة على القروض يتم تحميلها على الربح، في حين أن توزيعات الأسهم لا عبء عليها.
- ثانيا: قرارات الاستثمار.**

❖ **تعريف قرارات الاستثمار:** يقصد بالاستثمار على أنه: "توظيف الأموال لفترة زمنية محددة للحصول على تدفقات مالية في المستقبل"¹، تعويضا عن:²

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.
 - النقص المتوقع في تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.
 - المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم الحصول على التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.
- ❖ **خصائص القرارات الاستثمارية:** وتمثل في أنه كل قرار استثماري ينطوي على عدد من خصائص ومن أهمها:³

- إنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة.
 - القرار الاستثماري إستراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل.
 - القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.
 - يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر.
- ❖ **تصنيف الاستثمار:** يمكن تصنيف القرارات الاستثمارية كما يلي:⁴

1. تصنيف الاستثمار من وجهة نظر الكاتب P. VIZZAVONA: - صنفها هذا الكاتب إلى:

- **استثمارات منتجة:** أين ننتظر من ورائه تحسين عائد(مثل: شراء آلة، أدوات).
- **استثمارات غير منتجة:** شراء محلات إدارية متطورة، مثل: شراء سيارة تسمح بالنقل المريح.

¹ أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، "الاستثمار بالأموال المالية"، دار المسيرة، الأردن، 2004، ص 16.

² زياد رمضان، "مبدأ الإشهار المالي والحقيقي"، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 13.

³ عبد الطلب عبد الحميد، "دراسات الجدوى الاقتصادي لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 38.

⁴ لوجاني عزيز، "دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي" (دراسة حالة شركة الرزم المعدني بعزابة EMB) مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص محاسبة جامعة محمد خيضر بسكرة، (2012-2013)، ص 60.

2. تصنيف الاستثمار من وجهة الكاتب **JOEL DEAN**: يصنف الاستثمار هنا من وجهة نظر

المستثمر حسب خمسة معايير ترتبط بالأهداف التي يحددها المستثمر:¹

- مصدر الأرباح المنتظرة من الاستثمار.

- الآثار على المنافسة.

- شكل الاستثمار.

- العلاقة مع التطور التقني.

- التأثيرات الإستراتيجية.

3. من حيث طبيعة الاستثمار: تصنف الاستثمارات حسب طبيعتها إلى استثمارات مالية و أخرى مادية:

❖ **الاستثمارات المالية**: الاستثمار المالي يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها.

❖ **الاستثمارات المادية**: الاستثمار المادي هو استخدام الأموال للحصول على أصول مادية ملموسة فقط مثل المباني والعقارات والآلات وغيرها.

4. **تصنيف الاستثمار حسب جنسيته**: يتم التصنيف من هذه الزاوية إلى:²

❖ **الاستثمار المحلي**: ويشمل جميع الفرص المتاحة في الاستثمار في السوق المحلية وبغض النظر عن نوع وأداة الاستثمار المستخدمة.

❖ **الاستثمارات الخارجية**: وتشمل جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية ومهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

5 **الاستثمار البشري**: يتمثل في العنصر البشري من تربية وصحة، تكوين وتدريب حيث يعتبر عنصر هام في المؤسسة والمجتمع.

¹ لوجاني عزيز، مرجع سابق، ص 61.

² نفس مرجع، ص 61.

ثالثاً: قرارات توزيع الأرباح.

تصاحب قرارات الاستثمار و قرارات التمويل نوعاً ثالثاً من القرارات وهي قرارات توزيع الأرباح والتي يمكن تعريفها كما يلي:

❖ **تعريف قرارات توزيع الأرباح:** هي " مجموعة قرارات تشمل كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي على المساهمين من حملة الأسهم العادية، وزمن توزيع هذه الأرباح".¹

❖ **سياسات توزيع الأرباح:** وتتمثل هذه السياسات في ما يلي:²

- **سياسة فائض التوزيعات:** وتقوم سياسة فائض التوزيعات على أساس أن المستثمر يفضل قيام المؤسسة باحتجاز الأرباح بدلاً من إجراء التوزيعات، إذا كان العائد الذي تحققه المؤسسة بإعادة استثماره للأموال عند مستويات خطر مماثلة.
- **التوزيعات الثابتة:** والتي تنطوي على توزيع نسبة ثابتة من الأرباح، وتقوم الإدارة بزيادة النسبة إلا إذا كانت لها رؤية واضحة عن مستقبل أرباح المؤسسة.
- **سياسة الحد الأدنى زائد الفائض:** والتي تنطوي على القيام المؤسسة بإجراء حد أدنى من التوزيعات ثابت وفي الفترات التي ترتفع فيها أرباح المؤسسة تقوم بإجراء توزيعات إضافية.
- **خطة إعادة استثمار التوزيعات:** تتيح هذه الخطة قيام المؤسسة بطريقة مباشرة باستخدام التوزيعات في شراء أسهم إضافية لبعض المؤسسات، وتتلائم هذه السياسة مع المستثمرين الذين لا يرغبون في الحصول على دخول حالية.

المطلب الثالث: الخصائص والأساليب المساعدة في اتخاذ القرارات المالية.

أولاً: خصائص اتخاذ القرار المالية: يمكن تلخيص خصائص القرارات المالية في ما يلي:³

- القرارات المالية تتغلغل في جميع أوجه نشاط المؤسسة وبالتالي تشكل نوع من التشابك مع كل الوظائف ومنه وجود علاقة ترابط في كل قرار مالي بين جميع وظائف المؤسسة.
- القرارات المالية مصيرية لكونها تمثل رهان ومخاطر لإدارة المؤسسة.

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 73.

² محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العيد، "الإدارة المالية" (مدخل القيمة واتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 397-418.

³ لوجاني عزيز، مرجع سابق، ص 10.

- تكون على المستوى المتوسط والطويل ومنه صعوبة إجراء تصحيح للأخطاء ما لم تجرى دراسة مؤسسة وبطريقة علمية لكل قرار مالي، أي الحذر والاستغلال العقلاني والرشيد للموارد المالية المتاحة.

ثانياً: الأساليب ومراحل اتخاذ القرارات.

✓ الأساليب المساعدة في اتخاذ القرارات:

يستعان بأساليب مختلفة في عملية اتخاذ القرار قصد الوصول إلى القرار المناسب وتقديم معايير معينة تكون الأساس في تحديد مدى فاعلية القرار المتخذ ونجاحه، وتتعدد هذه الأساليب وتتنوع في صعوبة استخدامها أو سهولتها بالنسبة للجهود والتكلفة والوقت والدقة في تقديم النتائج، ومن أقدم الأساليب المستخدمة في اتخاذ القرارات أسلوب الحدس والحكم الشخصي أو التخمين التي تعتبر أبسط الأساليب إذ تقوم على نظرة متخذ القرار الخاصة وتأثره بمجريات المشكلة وأحداثها، وخبرته السابقة وخلفياته الثقافية والمعلومات المتوفرة لديه، وهناك أساليب الحديثة والتي ستقلل بكثير من التقديرات الخاطئة واحتمالات الوقوع في الخطأ ومن أهمها:¹

❖ **أسلوب مراجعة القوائم:** الذي يقوم على عدد كبير من العوامل التي تؤثر على نتائج القرار والتي تكون في مجملها إيجابية حتى يتم اختيار بديل ما من بين بدلين فقط أمام متخذ القرار، واحد إيجابي والآخر سلبي وذلك بعد فحص هذه القائمة.

❖ **الأسلوب الوصفي:** الذي يبنى على وصف الحقائق والعلاقات الموجودة بين عوامل و متغيرات حالة معينة أو مشكلة قائمة وذلك لدراسة صفاتها على حدى قصد تحديد مزايا و عيوب العناصر المكونة لها، ثم تحدد أوزاناً لكل منها لتقارن النتائج لاختيار عامل من العوامل دون غير، وعلى ذلك يتم اختيار القرار النهائي، و يتم هذا الأسلوب إما بطريقة التصنيف الأولويات لبدائل الحل أو بطريقة تحليل شكل حالة لدراسة خصائص المشكلة.

❖ **الأسلوب المعياري:** الذي يتضمن بعض التقنيات الكمية المستخدمة في اتخاذ القرار، هذا الأسلوب يقوم على تحديد الخطوات الواجب إتباعها للوصول الإداري إلى القرار الذي يحقق الأهداف و يستخدم هذا الأسلوب في حالات المخاطرة و عدم التأكد، كما يمكن من دراسة العلاقات التي ترتبط بين المتغيرات و العوامل المختلفة التي تؤثر في اتخاذ القرار و على تحديد النتائج التي يعطيها كل قرار بشكل كمي، و من بين الطرق المعيارية هناك: طريقة تحليل نقطة التعادل، طريقة مصفوفة العائد، طريقة شجرة القرارات و طريقة نماذج التخزين.

❖ **أسلوب التحليل الحدي:** الذي يقوم بالمفاضلة بين البدائل المطروحة و من الأهم المعايير التي يستخدمها هما معياران: التكلفة الحدية و العائد الحدي لتحديد العائد الأقصى من خلال تحديد ما إن كان اتخاذ القرار معين

¹ بوشنافة أحمد، "أساليب التحليل الكمي في اتخاذ القرارات الإدارية" (حالة إدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية)، المركز الجامعي بشار، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، البليدة، يومي 23/22 افريل، 2003.

سوف يؤدي إلى تحسين وضع المؤسسة عن ما كانت عليه سابقاً أم لا، كما يسعى هذا التحليل إلى معرفة مقدار الزيادة أو النقص التي تحدث عن إضافة عنصر الإنتاج التي تسيطر عليه الإدارة مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة كما يساعد في تقدير أحداث المستقبل.

❖ **أسلوب نماذج الاحتمالات لاتخاذ القرار:** وهي تستخدم عندما تتبع اختيارات البديل الأفضل اختيارات لاحقة، إن تطبيق نظرية الاحتمالات في مجال عملية اتخاذ القرارات يتم عن طريق تسجيل عدد مرات حدوث حدث معين للاستفادة من هذا التسجيل في التوصل إلى التوقعات سليمة للمستقبل كما يمكن الاحتفاظ بالبيانات التاريخية لنشاطات و مشاكل معينة لتكون معياراً تستند إليه في حساب الاحتمالات.

❖ **أساليب بحوث العمليات:** عبارة عن نماذج رياضية و نماذج البحث و الاستقصاء و نماذج المحاكاة التي تحاكي سلوك النظام خلال فترة من الزمن لتحليل البيانات و المعلومات للوصول إلى القرار المناسب، إن هذا الأسلوب يمكن أن يستخدم في الصناعة و التجارة في مجال الإنتاج، التسويق، إدارة المشتريات و المخازن، الرقابة الإدارية وتتضمن بحوث العمليات أهم الأساليب التالية:¹

❖ **البرمجة الخطية:** لتوزيع الموارد المادية و البشرية بين أفضل الاستخدامات المتنافسة لتحقيق الهدف.

❖ **أسلوب شبكة الأعمال:** لتخطيط و مراقبة تنفيذ مشاريع وأعمال لتقليل التكاليف و الزمن المطلوب لانجاز عمليات المؤسسة.

❖ **تحليل نماذج الصفوف (خطوط الانتظار):** المعالجة مشاكل الانتظار التي ترافق بعض الأعمال، مشاكل الصيانة والإصلاح لتعطل الآلات و لتنظيم العمل و تحديد عدد العاملين المناسب ومراكز تلبية الخدمة، كما تساهم في تحديد مجموع تكلفة الانتظار وتكلفة زيادة تسهيلات الخدمة المطلوبة لخدمة الزبائن.

❖ **نظرية المباريات:** التي تستخدم في الحالات والموقف التي تتميز بوجود الصراع بين المؤسسات المتنافسة، حيث يعمل المتنافسون على تحديد أفضل الاستراتيجيات التي تمكن من تعظيم الأرباح وتقليل الخسائر، ثم اختبار هذه الاستراتيجيات على المنافسين الآخرين وردود الفعل التي يمكن أن تحدث والتصرفات التي يتوقع القيام بها.

❖ **البرمجة الدينامية:** وهي أسلوب لإيجاد الحل الأمثل لأنواع معينة من مسائل القرار المتتابع عن طريق البدء بحل المشكلة من نهايتها والاتجاه نحو بدايتها بحيث يتم حل كل مشكلة فرعية.

❖ **أسلوب تحليل المنافع والكلفة:** لتقويم ومفاضلة المشاريع الاقتصادية من حيث المردودية.

❖ **أسلوب المدخلات والمخرجات:** على مستوى المؤسسة والذي يستخدم في تخطيط الإنتاج للمؤسسات الكبيرة التي تحتوي على عدة أقسام أو فروع إنتاجية.

¹ زينب بن التركي، "الأساليب الكمية في صناعة القرار"، (أسلوب شجرة القرار نموذجاً)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (06)، 2009، ص 101، 100.

❖ التحليل باستخدام "شجرة القرار" كأحد أساليب الكمية: وتعرف شجرة القرار على أنها تمثيل تخطيطي يشبه الشجرة بشكل أفقي يوضح الأفعال الممكن اتخاذها، وفائدتها استخدام الشجرة شفافية وسهولة التحليل حيث يمكن رؤية كل فروع عملية اتخاذ القرار ببنائها، وغالبا ما تستعمل هذه الطريقة عند اتخاذ قرار بشأن المشاكل كبيرة الحجم أو متعددة المراحل، وتختلف عن المصفوفة القرارات في أنها يمكن استعمالها لمعالجة المشاكل البسيطة والمعقدة بينما تساعد مصفوفة القرارات في حل المشاكل البسيطة فقط.

المبحث الثالث: التحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية.

توفر القوائم المالية جميع معطيات من أجل اتخاذ القرارات، وذلك من أجل توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجين، و من أجل اتخاذ هذه القرارات يجب القيام بتحليل هذه القوائم من أجل إعطاء صورة صادقة وصحيحة حول هذه القوائم وتقديمها لاتخاذ القرارات المناسبة والسليمة والصحيحة.

المطلب الأول: ماهية تحليل القوائم المالية.

أولاً: تعريف التحليل المالي: يقصد بالتحليل المالي على أنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات التعرف على:¹

- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.
- التحقق عن مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- إعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

ويمكن تعريفه أيضا على أنه: " هو عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم أداء المؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلا."²

ثانياً: خطوات التحليل المالي.

وتتمثل هذه الخطوات في ما يلي:³

❖ **التصنيف:** وهو عبارة عن فرز وتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة الأرقام المأخوذة من القوائم المالية وتبويبها في جزئياتها التي تتكون منها، ووضع هذه الجزئيات مع بعضها البعض في مجموعات متجانسة والغرض الأساسي

¹ علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي، "التحليل المالي" (للرابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات)، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015، ص 49.

² علاء فرحان طالب، إيمان شبيخان المشهداني، "الحوكمة المؤسسية"، (الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص 69.

³ محمد الصيرفي، "الإدارة الإستراتيجية"، مرجع سابق، ص 119، 118.

من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي تحت البحث والتحليل في صورة تمكنا من القيام بالمقارنة بين هذه المعلومات.

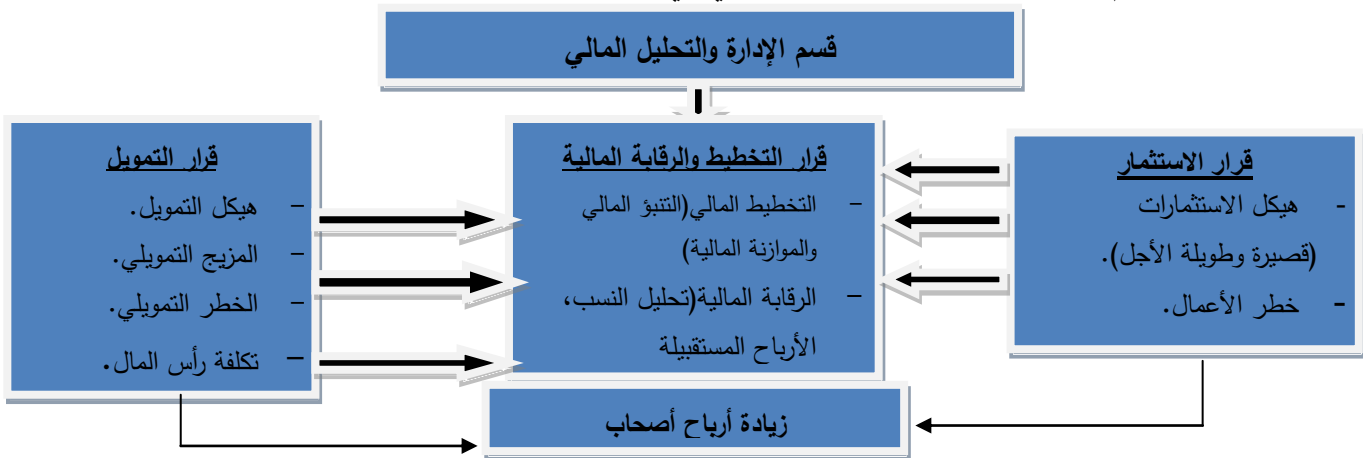
❖ **المقارنة:** وهي عبارة عن مقارنة الأرقام الجزئية في كل بند مع بعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة في البند الواحد بالمجموعة الكلية، وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات بين الأرقام والتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لمدة محاسبية واحدة، بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية، وقد تمت إلى قوائم المالية الخاصة بأكثر من مؤسسة واحدة في نفس الصناعة.

❖ **الاستنتاج:** عبارة عن الوقف على العلاقات التي يتم اكتشافها بين الأرقام من خلال البحث والدراسة ومعرفة أسباب قيام هذه العلاقات، وبيان مدى قبول الوضع الذي تمثله هذه الأرقام والعلاقات واكتشاف الانحرافات، مما يساعد على العثور على أفضل الوسائل لعلاج تلك المشاكل، وبالتالي يمكن للإدارة المالية أن تحكم سليماً على المركز المالي للمؤسسة وقدر إمكانياتها ومقدرتها وكل هذا يوفر الأساس السليم للتخطيط المالي والرقابة.

ثالثاً: وظائف التحليل المالي: للتحليل المالي عدة وظائف تتركز في مجملها حول:

1. توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: من بين وظائف التحليل المالي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعد الاستقرار، من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي.
2. اتخاذ قرار الاستثمار: وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها.
3. اتخاذ قرار التمويل: حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية أفضل.
4. اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية الشكل الموالي يبين وظائف التحليل المالي.

شكل رقم (04): يبين وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار.



المصدر: بن مالك عمار، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساس في تقييم الأداء"، (دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010) مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة متوري قسنطينة، (2010-2011)، ص 11، 12.

من خلال الشكل التخطيطي السابق نلاحظ أنه من أجل تحقيق هدف تعظيم ثروة المساهمين، عن طريق اتخاذ القرار الأمثل بشأن عملية الاستثمار، على الإدارة أن تتبع الوظائف التالية:¹

- ❖ **التحليل والتخطيط المالي:** وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المؤسسة في المستقبل.
- ❖ **تحديد هيكل أصول المؤسسة:** من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.
- ❖ **تحديد الهيكل المالي للمؤسسة:** إذ يجب تحديد المزيج الأمثل أو الأكثر ملائمة عن تمويل قصير وطويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المؤسسة سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي للقوائم المالية .

تتاح أمام المحلل المالي العديد من الأدوات التي تستخدم لتقييم الأداء وترشيد القرارات، وتقييم المركز المالي والنقدي.

1. **التحليل الأفقي:** تعرف مقارنة البيانات المالية لسنتين أو أكثر بإسم التحليل الأفقي، ويكون هذا التحليل الأفقي مفيد أكثر لبيان التغيرات بين السنوات والقيم المالية وبالنسبة المئوية ، كما أن إظهار التغيرات بالقيم المالية يساعد المحلل على تحديد العوامل الأساسية التي تؤثر على المقدرة الربحية أو المركز المالي، ويساعد أيضا على إظهار التغيرات بين السنوات في شكل نسب المئوية.²
2. **التحليل المالي الرأسى:** يتم تحليل كل قائمة من القوائم المالية بشكل مستقل لعام مالي واحد باستخدام أحد عناصر هذه القوائم لمعرفة دلالاته مع بقية العناصر الأخرى، لقائمة الدخل يستخدم صافي المبيعات وإجمالي الأصول لقائمة المركز المالي، لقياس الكفاءة البيعية، الائتمانية والاستثمارية وذلك بعد تحويل الأرقام إلى نسب مئوية.³
3. **التحليل المالي بالتوازن المالي:** تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة والحظر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية، ويقوم هذا التحليل على البيانات المستخرجة من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية.⁴

¹ بن مالك عمار، مرجع سابق، ص 12.

² أحمد حامد حجاج، "المحاسبة الإدارية"، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 947.

³ صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، "التحليل المالي"، (الأصول العلمية والعلمية)، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2015، ص 44.

⁴ لزعر محمد سامي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي"، مذكرة ماجستير علوم التسيير غير منشورة، تخصص: الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، (2011-2012)، ص 92.

1.3 رأس مال العامل: يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة، والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.

ويتم حساب رأس المال العامل كما يلي:¹

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة.}$$

ويوجد ثلاث حالات إلى رأس مال العامل وهي:²

✓ رأس المال العامل > 0 : ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحقت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الإحتياجات المالية المتبقية.

✓ رأس المال العامل $= 0$: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجات طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.

✓ رأس مال العامل > 0 : يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الإحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحقت بذلك عجز في تمويل هذه الإحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

2.3: أنواع رأس المال العامل: يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع:³

- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة.
- رأس المال العامل الصافي: هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة.
- رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة. أي:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة.}$$

- رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{ر م ع الإجمالي} - \text{ر م ع الخاص.}$$

2.3: إحتياجات رأس مال العامل: يعرف إحتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة إحتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية فدورة الاستغلال يترتب عنها إحتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية

¹ زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، "التسيير المالي"، (حسب البرنامج الرسمي الجديد)، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ص 49.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 83.

³ زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، مرجع سابق، ص 50.

أيضا، فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبق لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام، ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:¹

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون القصيرة الأجل - القروض المصرفية).

3.3: الخزينة الصافية: تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها، أي احتياجات رأس المال العامل، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل. ويحسب كما يلي:²

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة - السلفيات المصرفية.

أو الخزينة الصافية = رأس مال العامل - احتياجات الرأسمال العامل.

4. النسب المالية: يقصد بالنسبة المالية العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة، حيث يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد، وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى تتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة. ويمكن تقسيم النسب المالية إلى أربع مجموعات رئيسية وهي:³

1.4: نسب السيولة: وتستخدم كمؤشرات لتقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.⁴ ومن أهم ما تقيسه النسب كما يلي:⁵

1.1.4: نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البטיئة التحول إلى سيولة مثل (قيم الاستغلال المتمثلة في المخزونات) والسريعة التحول إلى سيولة مثل (القيم القابلة

¹ اليمين سعادة، "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية غير منشورة، تخصص: إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، (2008-2009)، ص 64.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 85.

³ مبارك لسوس، "التسيير المالي" (تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير)، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 44.

⁴ فهمي مصطفى الشيخ، "التحليل المالي"، بدون دار النشر والتوزيع، رام الله فلسطين، 2008، ص 08.

⁵ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 47، 48.

للتحقق)، والسائلة مثل (القيم الجاهزة)، الديون قصيرة الأجل، كلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة، وإذا زادت هذه النسبة عن 100%، كان رأس المال العامل للمؤسسة موجبا، وتقيس النسبة كما يلي: نسبة السيولة العامة = (الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل) 100% .

2.1.4: نسبة السيولة المختصرة: تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران، فالحقوق المتمثلة في القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق) والقيم الجاهزة هي أسرع استحابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال (المخزونات)، وتقيس النسبة كما يلي: نسبة السيولة المختصرة = ((القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) / الخصوم المتداولة) 100%

3.1.4: نسبة السيولة الجاهزة (الحالية): تبين هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل، بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، من دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة ذلك أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق) إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق، وتقيس النسبة كما يلي: نسبة السيولة الجاهزة = (القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة) 100%

2.4: نسب التمويل: تعتبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناتها ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه النسب هي:¹

1.2.4: نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الثابتة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوما.

2.2.4: نسبة التمويل الذاتي: توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية: نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

كلما كانت هذه النسبة أكثر من الواحد كان ذلك مؤشرا على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

¹ اليمون سعادة، مرجع سابق، ص 86، 87.

3.2.4: نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائئيتها، وتحسب بالعلاقة التالية: نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون.

عادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2 وإذا كانت كذلك فإن البنك يوافق على اقتراض المؤسسة.

4.2.4: نسبة التمويل الخارجي: تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على الاموال الخارجية في عملية التمويل، وتحسب بالعلاقة التالية: نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون/مجموع الخصوم.

كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.

3.4: نسب الكفاءة: تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في التشغيل الأصول لزيادة المبيعات أو مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة، كما أنه يمكن النظر إلى بعض هذه النسب كنسبة معدل دوران الذمم المدينة ومعدل دوران المخزون كمؤشر على سيولة المؤسسة، أي قدرتها على تحويل الذمم المدينة والمخزون إلى سيولة نقدية.¹ ويمثل النسب فيما يلي:²

1.3.4: معدل دوران مجموع الأصول: وتقيس هذه النسبة مدى استغلال مجموع الموجودات في توليد المبيعات فارتفاعه عن المؤسسات الأخرى التي تنتمي لنفس النشاط، فإن ذلك يشير إلى نقص في الاستثمار في الأصول أو استغلال بشكل كبير، والعكس صحيح. ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول}.$$

2.3.4: معدل دوران الأصول الثابتة: وتقيس هذه النسبة مدى استغلال مجموع الأصول الثابتة في توليد المبيعات فارتفاعه عن المؤسسات الأخرى التي تنتمي لنفس النشاط فإن ذلك يشير إلى شدة استغلال المؤسسة لأصولها الثابتة بشكل كبير، والعكس صحيح. ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول الثابتة}.$$

3.3.4: معدل دوران الأصول المتداولة: حيث يركز هذا المعدل على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات. وبهذا لعدم معدل نمطي فيجب مقارنتها بمعدل الصناعة. وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول المتداولة}.$$

¹ فائز التيم، "الإدارة المالية"، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص49.

² جليل أحمد توفيق، "أساسيات الإدارة المالية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة نشر، ص ص 116-118.

4.3.4: معدل دوران المخزون: من المشاكل التي تصادف المسيرين هو بطء حركة المخزونات، حيث أن في الاستثمار في المخزون لا يحقق ربحاً طيلة مدة التخزين، لذلك يسمى بالاستثمار الجامد، وكلما طالت مدة التخزين تحملت المؤسسة أعباء أكبر، لذلك تعمل الإدارة على زيادة سرعة الدوران، ويجب أن تأخذ في حساب أن ارتفاع معدل دوران المخزونات قد لا يكون دليلاً على المقدرة وكفاءة، وتختلف طبيعة دوران المخزونات حسب اختلاف طبيعة نشاط المؤسسة تجارياً كان أم تحويلياً (صناعي وزراعي). ويحسب كما يلي:¹

● المؤسسة التجارية:

مدة دورة البضائع = (متوسط المخزون من البضائع / المشتريات السنوية من البضائع) x 360 يوم

وتمثل المدة المتوسطة التي تمكثها شحنة البضائع داخل المخزن أو هي المدة المتوسطة التي تفضل بين تاريخ الشراء وتاريخ البيع.

عدد دورات البضائع = المشتريات السنوية من البضائع / متوسط المخزون من البضائع.

يمثل العدد المتوسط للطلبات السنوية من البضائع.

● المؤسسة التحويلية: وتمثل في مايلي:

✓ دوران مخزون المواد واللوازم:

مدة دورة المواد واللوازم = متوسط المخزون / المشتريات السنوية x 360 يوم.

تمثل المدة المتوسطة التي يمكثها مخزون المواد واللوازم في المخزون، وهي المدة المتوسطة التي تفصل تاريخ الدخول إلى المخزن عن تاريخ الدخول إلى ورشة التحويل.

عدد دورات مخزون المواد واللوازم سنوياً = المشتريات السنوية / متوسط المخزون.

يمثل العدد المتوسط للطلبات من المواد واللوازم التي تدخل المخزن.

✓ دوران مخزون المنتجات التامة:

مدة دورة المنتجات التامة = متوسط مخزون المنتجات التامة / التكلفة السنوية للوحدات x 360

تمثل المدة المتوسطة التي تمكثها المنتجات التامة في المخزن وهي المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الخروج من ورشة الإنتاج وتاريخ التصريف (البيع).

¹ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 50، 49.

عدد دورات المنتجات التامة = التكلفة السنوية للوحدات المنتجة / متوسط مخزون المنتجات التامة

يمثل العدد المتوسط لعمليات التصريف (البيع).

✓ دوران الزبائن:

• مدة التحصيل من الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض) / رقم الأعمال السنوي x 360 يوم.

تمثل المدة المتوسطة للبيع الأجل، أو متوسط مدة تحصيل الزبائن وأوراق القبض.

• عدد التحصيلات من الزبائن = رقم الأعمال السنوي / (الزبائن + أوراق القبض).

يمثل العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات.

✓ دوران الموردين:

• مدة التسديد للموردين = (الموردين + أوراق الدفع) / المشتريات السنوية x 360 يوم .

تمثل المدة المتوسطة للشراء الأجل، أو المدة المتوسطة التي تمكثها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الموردين.

• عدد التسديد للموردين = المشتريات السنوية / (الموردون + أوراق الدفع).

تمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة.

5. تحليل المردودية: تعرف المردودية بإمكانيات المؤسسة في الحفاظ ومكافأة الأموال الخاصة الموضوعة تحت

تصرفها بصفة دائمة، تهدف كل العمليات الاقتصادية إلى الحصول على نتائج تتولد عن توظيف الوسائل من طرف المؤسسة، تعد كل عملية ذات مردودية إذا كانت النتائج المحققة تفوق الوسائل، أي هناك تحقيق فائض نقدي.¹

1.5: أنواع المردودية: وتنقسم المردودية إلى ثلاث أنواع رئيسية وهي:²

❖ المردودية التجارية: (الاستغلالية): وهي عبارة عن مقدار الأرباح التي حققت مقابل كل وحدة من صافي

المبيعات، مما يسمح لإدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة، كما يمكن مقارنة النسبة بنسبة

مجمّل الربح إلى صافي المبيعات (هامش الربح الإجمالي) للحكم على كفاءة إدارة المؤسسة في الرقابة على

المبيعات وتحسب حسب العلاقة التالية:

معدل المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / المبيعات السنوية الصافية.

أو معدل المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال السنوي خارج الرسم.

¹ خميسي شيحة، "التسيير المالي للمؤسسة"، دار هومو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 49.

² بوطغان حنان، "تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية" (دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياة E.N.I.P)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2007، ص ص 72، 73.

وهذه النسبة تبين كم من دينار واحد من رقم الأعمال يؤدي إلى نتيجة السنة، حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان هذا المؤشر على وضعية حسنة للمؤسسة وبالتالي في تعيين مدى مساهمة رقم الأعمال في تحقيق النتيجة.

❖ **المردودية المالية:** تعتبر المردودية المالية بمثابة المحدد للمردودية العامة في المؤسسة، حيث أنها تقيس قدرة الأموال الخاصة أو المملوكة على تحقيق أرباح صافية وبالتالي فهي تقدم لنا صورة حقيقية عن مدى استخدام الأموال سواء من الناحية الإنتاجية أو ناحية توظيف الأموال، وتحسب المردودية المالية كما يلي:

معدل المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال خاصة.

❖ **المردودية الاقتصادية:** وهي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة لأنه إذا أرادت هذه الأخيرة البقاء يجب أن تكون فعالية تقنيا بمعنى أن تكون قيمة المدخلات أقل من كمية المخرجات وهذه النسبة تتوافق مع مفهوم تقني هو الإنتاجية، كما تعتبر المردودية الاقتصادية هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ملائمة وكافية مقارنة برأس المال المستثمر، وتقيس كما يلي:

معدل المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية للدورة / الأصول الاقتصادية.

المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية.

مع تطور المؤسسات الاقتصادية ونموها وكبر حجمها أصبحت القرارات المتخذة تتحكم أكثر فأكثر في مستقبل هذه المؤسسات وتؤثر عليها بصفة عميقة وعادة غير قابلة للتراجع، وبما أن هذه القرارات تتخذ عادة بالاستناد إلى القوائم المالية بات من الضروري الاهتمام بالأدوات الرقابية التي تستخدم من أجل التأكد من مصداقية هذه القوائم، والتي يفترض أن تقدم معلومات صحيحة حول وضعية المؤسسة.¹

حيث تعتبر هذه المعلومات المالية الأكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات الرشيدة وذات جودة، مما تمتلكه من خصائص مفيدة تستخدم كأداة ربط بين الأهداف ومعايير القياس، التي تستخدم لتقييم مستوى جودة المعلومات ويستطيع متخذ القرارات أن يفاضل بين البدائل المختلفة باستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتصف بالملائمة وإمكانية الاعتماد عليها.²

لذلك يعتبر الدور الذي تلعبه المعلومات في عملية اتخاذ القرار مرتبط بشكل أساسي كبير بالأفق الزمني، فمن المعلوم أن المعلومات المحاسبية تلعب دورا أكبر في القرارات ذات المدى القصير عن الدور الذي تلعبه في القرارات ذات

¹ سوسة بدر الدين، "توحيد القوائم المالية وتدقيقها"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم المالية جامعة باجي مختار عنابة، (2011-2012)، ص 49.

² ناصر محمد المنجلي، "خصائص المعلومة المحاسبية وأثارها في اتخاذ القرارات"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 24.

المدى الطويل، فالمعلومات تشكل العناصر الرئيسية في صنع القرارات وتشكل حلقة وصل بين المحاسبة ومراحل اتخاذ القرار.¹

وتعد الاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرارات من أهم الأغراض التي تحتفظ المؤسسات بالقوائم المالية من أجلها، فمثلاً قد يحتاج المدير لاتخاذ قرار بتسعير أحد منتجات المؤسسة، أو تحديد عدد الوحدات الإنتاج، كذلك يحتاجها المستثمر باتخاذ قراره الخاص بالاستثمار في المؤسسة من عدمه، وقد يتطلب الأمر من البنك الذي تتعامل معه المؤسسة أن يقرر ما إذا كان يوافق على منحها قرضاً معيناً، وفي كل الأحوال كلما توفرت المعلومات المناسبة كلما زادت نسبة اتخاذ قرارات سليمة ورشيدة.²

فإن الوظيفة والهدف النهائي للمعلومات هو زيادة المعرفة، أو تخفيض حالات عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات، مما يساعدهم على اتخاذ القرارات الهادفة في إطار موضوعي، حيث يحصل متخذ القرار على المعلومات اللازمة لقراراته من مصادر مختلفة، لذلك تعتبر القوائم المالية أفضل مصدر للمعلومات، والسبب في ذلك أن لهذه المعلومة الكمية قابلية للتحقيق من صحتها، كما أن أحد الأهداف الرئيسية للقوائم المالية هو توفير المعلومات من أجل اتخاذ القرار.³

يلعب التحليل المالي دوراً هاماً في إعداد القرارات التي تهتم بالجانب المالي للمؤسسة وخاصة المتعلقة بتحقيق التوازن الفعال بين عناصر الأصول للعمل بأكبر كفاية، وبين عناصر الخصوم للوصول إلى أقل تكلفة للأموال المستثمرة بين مراكز الأصول والخصوم وصولاً إلى التوازن الشامل للمؤسسة. كما يوجه التحليل المالي للقوائم المالية من أجل اتخاذ القرار إلى الأطراف التالية:⁴

- **المستثمرون المحتملون:** ينصب اهتمام المستثمرين المحتملون للاستفادة من التحليل المالي في معرفة القوة الأيرادية للمؤسسة، وضعها وهيكلها المالي، إمكانية تطورها ونموها، إضافة إلى اتجاه الأرباح وسياسة توزيعها قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- **الدائنون وأصحاب القروض:** تستفيد هذه الجهات بمعرفة الوضع الائتماني للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وهيكل المؤسسة المالي ومصادر الأموال الرئيسية ودرجة السيولة وربحية المؤسسة.

¹ سليمان سفيان، مجيد الشرع، مرجع سابق، ص 44.

² إسماعيل مناصرة، "دور نظام المعلومات الإدارية في رفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية مؤسسة قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2009، ص 31.

³ نجاد اسحاق عبد السلام ابو هويدي، مرجع سابق، ص 37.

⁴ صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، مرجع سابق، ص 48، 47.

- الملاك والمساهمون: هي الجهة التي تتحمل المخاطر النهائية للمؤسسة، لذلك لا بد من معرفة مدى سلامة هيكل رأس المال ودرجة الربحية وتوزيعاتها، والمقدرة الائتمانية للمؤسسة، ونمو المؤسسة وتطورها.
- الإدارة والعمال والموظفون: تهتم الإدارة والعمال والموظفون بالتحليل المالي لمعرفة مدى كفاءتها في إدارة دقة الأمور والحكم على السياسات والطرق الصادرة من الإدارة والمنفذة، بتقييم ربحية وأداء المؤسسة مع المؤسسات الشبيهة لمعرفة تطور ونمو المؤسسة من انهيها.
- المصالح الحكومية: الاهتمام بالتحليل المالي بالدرجة الأولى لأسباب الرقابة والضرائب والزكاة في بعض الدول.
- بيوت الخبرة المالية: لمعرفة تطور المؤسسة ونموها على مستوى القطر ومدى دعمها وتأثيرها في الاقتصاد المحلي والقومي.
- المحللون ووسطاء الأوراق المالية: لمعرفة التغيرات التي تحدث في الأسهم والأوراق المالية نتيجة تطور المؤسسة ونموها.

خاتمة

تعتبر عملية اتخاذ القرار المالية إحدى الوظائف الأساسية للمدير، لذلك فإن نجاح أو فشل أي مؤسسة يعتمد على جودة القرارات التي يتخذها، ونتائج هذه القرارات تظهر في المستقبل، ومن هنا تظهر مدى كفاءته في الوصول إلى القرار الصحيح.

ومن أجل الوصول إلى اتخاذ القرار يتطلب إلى كمية هائلة من المعلومات الخاصة بالقرارات المالية، حيث يلجأ المدير إلى أدق الأساليب العلمية التي تساعد في تحديد واختيار اتخاذ القرار المالي، منها التحليل المالي للقوائم المالية التي تعتبر منبع المعلومات، التي تقدم لنا تطور وضعية المؤسسة من خلال الميزانية (الخصوم والأصول)، وجدول التدفقات النقدية (الداخلة والخارجة)، جدول حسابات النتائج، ومن خلال هذه المعلومات التي تقدمها القوائم المالية يمكن لمتخذ القرار أن يقوم بتحليل المالي من خلال أدوات التحليل المالي ابتداء من النسب ومؤشرات التوازن.. الخ

ومن هنا نستنتج أن للقوائم المالية دوراً وأهمية بالغة في إعطاء المعلومات لمتخذي القرار من أجل اتخاذ

القرارات المالية ملائمة وصحيحة ومعالجة المشاكل المالية.

الفصل الثالث

استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب - أوماش -

تمهيد:

بعد أن تطرقنا للمفاهيم النظرية المتعلقة بالقوائم المالية واتخاذ القرار المالي من خلال الفصلين الأول والثاني سنحاول في هذا الفصل عرض مدى تطبيق هذه المفاهيم في المؤسسات الوطنية ومدى ملائمة واقعها التسييري على المدى الطويل مع المعطيات النظرية المتعلقة بكيفية تحليل القوائم المالية وتأثيرها على اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة.

وقد كانت مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - أوماش - العينية التي اخترناها من مجتمع المؤسسات المحلية لنحاول دراسة مدى اعتمادها على عملية تحليل القوائم المالية ومدى تأثيرها هذه الأخيرة على اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، حيث تم تقسيم إلى ثلاث مباحث هي كالاتي:

- المبحث الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.
- المبحث الثاني: واقع استخدام القوائم المالية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.
- المبحث الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية بمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - أوماش -.

سنتطرق في هذا المبحث إلى نظرة عامة على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، من خلال نشأتها وتعريفها وأهدافها، التي طرأت عليها وأهم الوحدات التي تتضمنها وهيكل التنظيمي للمؤسسة، إضافة إلى أهميتها البارزة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وطبيعة نشاطها ثم نتقل إلى عرض مراحل إنتاج الدقيق والفرينة بالمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - أوماش -.

أولا: نشأة المؤسسة وتطورها: مؤسسة المطاحن الكبرى « GMS » هي مؤسسة خاصة، أنشئت في إطار الشراكة بين مستثمر وطني ومجموعة الغرير الإماراتية المختصة في الصناعات الفلاحية والغذائية، وقد تأسست في شكل مؤسسة ذات مسؤولية محدودة (SARL) برأس مال يقدر بـ: 135 مليون دينار جزائري، وتقع بمنطقة النشاطات بلدية أوماش التابعة لدائرة أورلال ولاية بسكرة، تشتهر هذه البلدية بالنشاطات الصناعية كما يقطعها الطريق الوطني رقم: 03 الواصل بين شمال الجزائر وجنوبها الشرقي، ويقطعها خط السكة الحديدية الرابط بين الشمال والجنوب الشرقي وبمحاذاة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب توجد تعاونية الخضر والحبوب الجافة التي تزودها بالمواد الأولية: القمح بنوعيه "اللين والصلب"، ولقد تم إقامة المشروع ببلدية أوماش لعدة اعتبارات أهمها الجبائية، حيث أن المؤسسة استفادت من الإعفاءات الضريبية المنصوص عنها في المرسوم التشريعي رقم (12-93) كون منطقة أوماش مصنفة ضمن المناطق الخاصة.

وفي 4 جوان 2007 تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) إلى شركة ذات أسهم (SPA)، وتم رفع رأس مالها الاجتماعي إلى 300 مليون دينار جزائري.

تبلغ مساحة المؤسسة: 54225 م²، منها 4920 م² مغطاة موزعة على كل من وحدة الدقيق و الفرينة بمساحة تقدر بـ 2850 م² ووحدة الكسكسي بـ 2070 م².

و تتضمن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أربع وحدات بكل من أوماش و جيجل:

1-منطقة أوماش توجد بها:

-وحدة إنتاج الدقيق و الفرينة و هي الوحدة الرئيسية و التي ستكون موضع الدراسة الميدانية.

-وحدة إنتاج الكسكسى بنوعيه المتوسط و الرقيق.

2-جيغل توجد بها :

-وحدة الاستيراد و التصدير للمواد الغذائية الأنعام و التي بميناء جن جن بجيغل، و قد ركزت نشاطها

على استيراد القمح بنوعيه "اللين و الصلب" بالدرجة الأولى بغية:

● تمويل احتياجات وحدة الدقيق و الفرينة

● تمويل السوق الجزائري.

- وحدة صوامع تخزين الحبوب و هي في طور الانجاز تقع بميناء "جن جن" بولاية جيغل، و يقدر الاستثمار

الإجمالي لهذا المشروع ب:2 مليار جزائري، و يعتبر هذا المشروع أكبر مخزن للحبوب بإفريقيا من ناحية

المساحة و من ناحية الطاقة التخزينية، فمساحته تقدر ب:9.6 هكتار تحصلت عليها المؤسسة بموجب

اتفاقية بينها و بين إدارة ميناء "جن جن"، أما الطاقة التخزينية لهذه الوحدة المكونة من 18 صومعة تقدر

ب:160 ألف طن، مع مساحة مغطاة لتخزين كمية قدرها 25 ألف طن، و لقد برمجت توسعة هذا

المشروع كمرحلة ثانية لانباز 09 صوامع أخرى بطاقة تخزين تبلغ:80 ألف طن، و مساحة مغطاة للتخزين

ب25 ألف طن.

مرت عملية انجاز مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بعدة مراحل إلى أن تم الدخول الفعلي في

المرحلة الإنتاج، حيث بدأت وحدة الاستيراد و التصدير العمل في سنة 2000، باستيراد القمح بنوعيه و

بيعه في السوق الوطنية و استغلال وقت الانجاز في تحقيق فوائض تعود على المؤسسة و تساعد في تمويل

عملية انجاز الوحدات الأخرى، أما بداية الأشغال بوحدة الدقيق و الفرينة كانت في شهر أكتوبر من عام

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن

الكبرى للجنوب - اوماش -

2000 و نهاية الأشغال في جويلية 2002، أما الإنتاج الفعلي لمنتوج الفرينة و الدقيق كان شهر مارس

من سنة 2003 كانطلاق فعلي و مستمر.

أما في ما يتعلق بوحدة الكسكسي فقد كانت بداية الأشغال في شهر سبتمبر لعام 2001 و انتهت

في ديسمبر 2002 و دخلت مرحلة الإنتاج الفعلي في سبتمبر 2003.

وبذلك تنتج هذه الوحدات الدقيق والفرينة والكسكس وغيرها وبأحجام مختلفة وفق ما يبينه هذا الجدول:

الجدول رقم(07): منتجات الدقيق والفرينة.

المنتج	النوع	سعة الكيس
الفرينة	عادية "الخبز"	25/50 كغ
	ممتازة	01/02/05/10/25/50 كغ
الدقيق	خشن	25 كغ
	عادي درجة ثانية	25 كغ
	ممتاز	05/10/25 كغ
	رفيع	10/25 كغ
	سمولات (SSSF)	25 كغ
النخالة		50/100 كغ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مصلحة محاسبة المواد.

ثانيا: التعريف بالجانب القانوني لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - اوماش -:

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، والتي بدأت نشاطها على مراحل ابتداء من سنة 1999، هي من شركات

الأموال ذات شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) برأس مال قدره 135 مليون دينار. تتمتع وفقا

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن

الكبرى للجنوب - اوماش -

لأحكام القانون التجاري بالشخصية المعنوية، ولقد تم التحويل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) إلى شركة ذات أسهم (SPA) حيث تم رفع رأسمالها الاجتماعي ليصل إلى 300 مليون دينار جزائري في جوان 2007.

وهي مؤسسة إنتاجية مندرجة قانونيا تحت شركات الأموال ذات المسؤولية المحدودة (SARL)، حيث أنها تخضع إلى النظام الحقيقي في تحديد الربح الضريبي، هذا وطالما أن رقم أعمالها في ارتفاع فهي مجبرة على مسك الدفاتر المحاسبية المنصوص عليها في المواد (09)، (10)، (11) من القانون التجاري.

ومن الناحية الجبائية فإن المؤسسة تخضع إلى جميع الالتزامات الجبائية والنظام الضريبي المتعلقين بالأشخاص المعنويين، وتمثل مختلف الضرائب في:

- الضريبة على أرباح الشركات (I.B.S) على أساس الربح المحقق.
 - الرسم على القيمة المضافة على جميع عمليات البيع التي تخص الفرينة الممتازة، الكسكس والنخالة بمعدل 7%.
 - الرسم على النشاط التجاري والصناعي (T.A.I.C) على أساس رقم الأعمال المحقق بمعدل 2%.
 - الدفع الجزائي (V.F) على أساس كتلة الأجور والمعاشات الممنوحة للعمال والموظفين بالمؤسسة.
 - الرسم العقاري (T.F) على أساس جميع الممتلكات العقارية للمؤسسة سواء كانت مبنية أو غير مبنية.
- وقد استفادت المؤسسة من الامتيازات الضريبية المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم (93-12) في إطار النظام الخاص، باعتبار أن بلدية أوماش مصنفة ضمن الأنظمة الخاصة.

ثالثا: أهمية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (اوماش): تعتبر المؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة على أساس أنها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات طابع استهلاكي واسع، وتوجه هذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس به المنتجات الأخرى، وهذا نتيجة التحكم في التقنيات الإنتاج المتطورة، ومن هنا تكمن أهمية المؤسسة في:

- ❖ تعتبر منتجات أساسية وضرورية للمستهلك.
- ❖ تغطي جزءا كبيرا من حاجيات السوق.
- ❖ توفيرها مناصب شغل وامتصاص جزء من البطالة.

الكبرى للجنوب - اوماش -

❖ الموقع الجغرافي الإستراتيجي مما يمكنها من الاتصال بمناطق أخرى.

رابعا: أهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (اوماش): بعد أن شعرت المؤسسة بخطر المحيط الذي تنشط فيه ولكي تستطيع تحقيق ميزة تنافسية خاصة بها وجذب أكبر قدر ممكن من الزبائن، سطرت مجموعة من الأهداف في الأجلين الطويل والقصير تركيز على الجانب المنافسة والزيون ومن بين الأهداف:

❖ العمل على توفير احتياجات السوق من المنتجات الغذائية (الدقيق،الفرينة،الكسكس).

❖ وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق.

❖ ضمان موقع الريادة في مجال نشاطها.

❖ وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة.

❖ توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل.

❖ تخفيض تكاليف الإنتاج بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية.

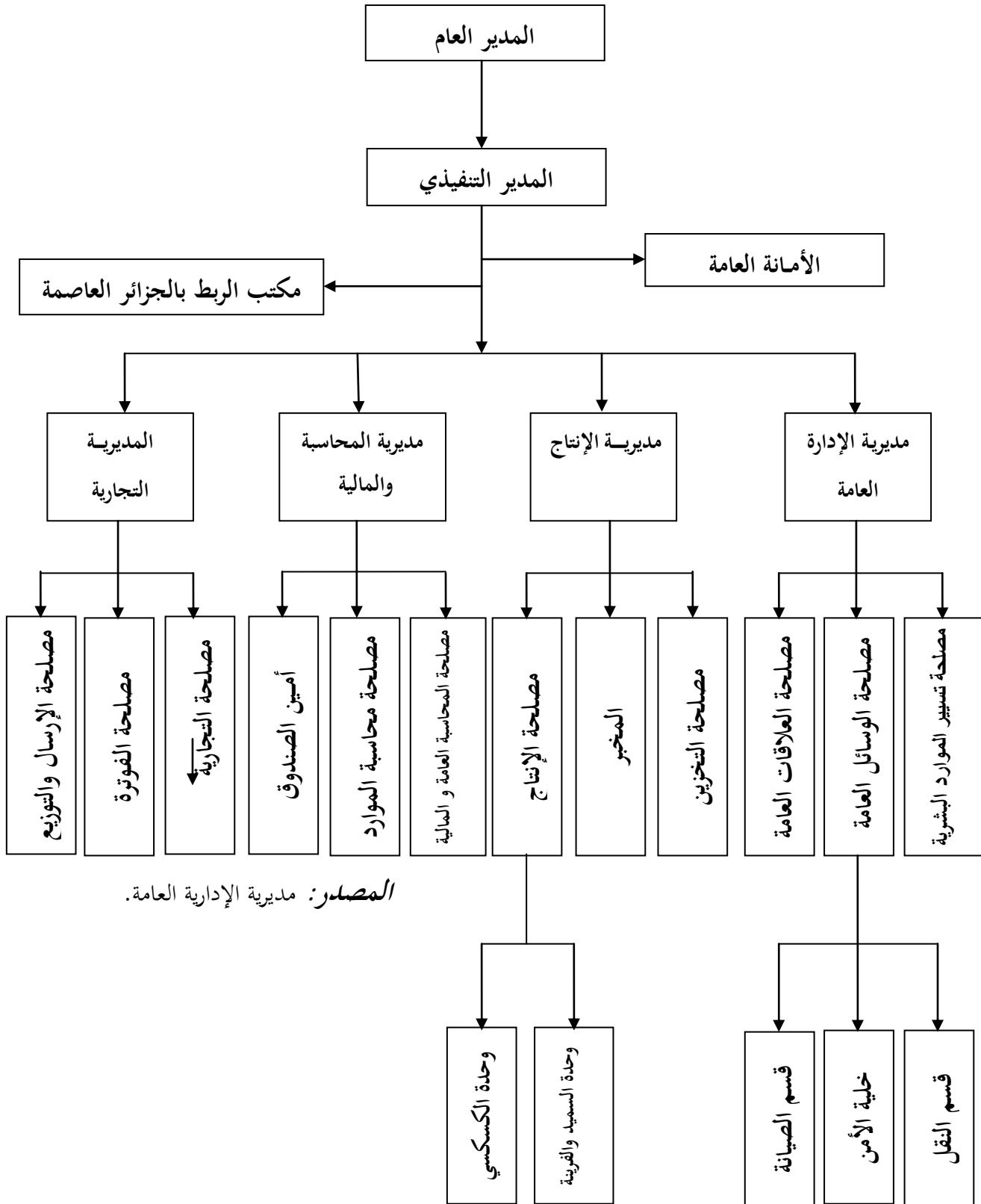
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة محل الدراسة.

تقسم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب إلى عدة مديريات ومصالح من أجل التسيير الحسن وتسهيل عمليات الرقابة، ويوضح الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات المختلفة بين مكونات المؤسسة حسب السلم الهرمي للسلطة كما يلي:

أولاً: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة: ويتمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

(اوماش) في مايلي:

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - اوماش -.



ثانيا: تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة.

يضم الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب الوحدات التالية بحسب مهامه:

1. المدير العام للمؤسسة : ويقوم برؤس مجلس المراقبة الذي يتكون من المالكين (05 جزائريين 03

إماراتيين)، هذا المجلس الذي يعمل على مراقبة العمل وتطور المؤسسة، بالإضافة إلى إنشاء علاقات مع

المؤسسات الأخرى، إلا أنه لا يتدخل في سير العمل.

2. الأمانة العامة : حيث تقوم بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر والوارد وكذا استقبال

العملاء والزوار لتسهيل الاتصال بالمدير، واستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المديرات

والمصالح وتبليغ المعلومات لهذه الأخيرة، استقبال الفاكس والإرسال عبر متابعة البريد الإلكتروني.

3. مكتب الربط بالجزائر العاصمة: وهو مكتب تنسيقي لأعمال المؤسسة حيث يعتبر الرابط بين المؤسسة

وشركائها بالإمارات، بالإضافة إلى كل من له علاقة بالمؤسسة.

4. المدير التنفيذي: ويترأس مجلس المدراء هذا المجلس الذي يتكون من 04 أفراد يتم تعيينهم من قبل

مجلس المراقبة، ويتم اختيار المدير التنفيذي من بينهم ومن طرفهم لمدة عام، ومن مهام المدير التنفيذي

تسيير المؤسسة إداريا وتنفيذا واتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة والتنسيق بين مختلف مصالح

المؤسسة التالية :

■ مديرية الإدارة العامة : تهتم هذه المديرية بتطبيق القوانين وضبطها، حيث تنفرع إلى المصالح

التالية:

- مصلحة تسيير الموارد البشرية : تحرص هذه المصلحة على تسيير شؤون الموظفين من بداية العمل إلى

نهايته من خلال تسيير الأجور، العطل، حركة الموظفين الخاصة بالنقل والترقية والتسريح، حوادث العمل

وغير ذل من الأعمال التي تخص الموظفين.

الكبرى للجنوب - اوماش -

- مصلحة العلاقات العامة : وتعمل على القيام بالعمليات الخارجية المتعلقة بالعلاقات العامة للمؤسسة

مثل التعاملات مع صندوق الضمان الاجتماعي، مصلحة السجل التجاري...

- مصلحة الوسائل العامة : تعمل على تأمين طلبات واحتياجات مختلف مصالح المؤسسة وكذا القيام

بالأشغال الخاصة بالمؤسسة، وتندرج تحتها الأقسام التالية:

● قسم النقل : ويقوم هذا القسم بتسيير حظيرة المؤسسة من توفير وسائل النقل والاهتمام بالنقل اليومي

الموظفين بالإضافة إلى إيصال الطلبيات للزبائن والمواد الأولية إلى المؤسسة.

خلية الأمن: تسهر على توفير الأمن للمؤسسة بالإضافة إلى تسجيل دخول وخروج الشاحنات.

● قسم الصيانة: وتهتم بصيانة ومراقبة كل تجهيزات المؤسسة سواء الخاصة بالإنتاج أو وسائل النقل أو غيرها

حيث تقوم بعمليات الصيانة الوقائية والعلاجية.

■ مديرية الاستغلال : تشرف على عمليات الإنتاج خصوصا من ناحية الجودة، مراقبة نوعية

المنتوج... وتندرج تحت هذه المديرية المصالح التالية :

- مصلحة الإنتاج : تشرف هذه المصلحة على وحدة السميد والفريزة ووحدة الكسكسي و تتمثل مهامها

في استقبال المادة الأولية والأكياس، الصيانة الوقائية والفنية، تحضير وتنظيف القمح بنوعيه لطحنه، تخزين

المنتوج وتحضير الأجهزة ومراقبة النوعية والجودة.

- المخبر: للمؤسسة مخبرين حيث أن كل مخبر مخصص للقيام بتحليل معينة فمن مهامهما مراقبة المواد

الأولية والمنتوج النهائي وذلك بتحديد الخصائص التحليلية من أجل احترام المواصفات مراقبة الجودة

متابعة المادة الأولية عند وصولها، إمكانية المزج بين مختلف المواد الأولية لتحسين الجودة وكذا إمكانية

التخزين.

الكبرى للجنوب - اوماش -

بالإضافة إلى توفر المخبر على مطحنة تجريبية تضمن اختيار عينات القمح المقترحة من طرف المورد والتحليل الأساسية المنحزة على مستوى المخبرين هي نسبة الرطوبة، الوزن النوعي للقمح بنوعيه، نسبة المواد المعدنية، نسبة الشوائب، مؤشر السقوط بالنسبة للقمح... وأخيرا يقوم المخبر بإعداد تقارير يومية يتم فيها تحديد النتائج النهائية المتوصل إليها لإعطاء منتج ذو جودة عالية. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة تتعامل أيضا مع مخبرين آخرين أحدهما في قسنطينة والآخر في باتنة وذلك للقيام بالتحاليل الخاصة بالبكتيريا والفطريات، إضافة للتأكد من التحاليل التي قام بها مخبريها.

- **مصلحة المخزون** : تقوم هذه المصلحة بتخزين كل ما تحتاجه المؤسسة لضمان السير العادي حيث هناك ثلاث أنواع للمخزون أولهم ويتمثل في مخزون المادة الأولية والمنتج النهائي وهو الخاص بوحدة الإنتاج، والمخزون الثاني خاص بقطع الغيار والوسائل الكهربائية والميكانيكية الخاصة بالمؤسسة ككل، أما المخزون الثالث فيخص التجهيزات المكتبية ويتعلق بالجانب الإداري للمؤسسة.

■ **مديرية المالية والمحاسبة والمراجعة الداخلية**: تقوم هذه المديرية بجميع العمليات المتعلقة بالتسجيل المحاسبي ومعالجة البيانات المحاسبية وكل العمليات التي من شأنها التأثير على المركز المالي.

حيث أن هذه المديرية تتفرع عنها المصالح التالية:

- **مصلحة المحاسبة العامة والمالية** : تقوم بتسيير الحسابات اليومية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة وإعداد الميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى إعداد التقارير الشهرية الخاصة بالمالية توضح من خلالها الوضعية المالية للمؤسسة.

- **مصلحة محاسبة المواد** : تتهم بالمتابعة اليومية لتحركات المواد وإعداد كشف المبيعات وجدول الشراء والبيع والحالة التجارية للمبيعات.

- أمين الصندوق : يقوم بتسديد كل المصاريف وأعباء المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى قبض المداخيل النقدية.

- مديرية التجارة : يتم التنسيق بين هذه المصلحة ومصلحة الإنتاج، حيث يتم إرسال المخزونات لهذه المصلحة ليتم توزيعها حسب الأولوية كون أن الطلب أكبر من الإنتاج حيث تقوم هذه المصلحة بدراسة الطلبية وترتيبها حسب الأولوية، حيث توضع في دفتر الطلبات، هذا الأخير يتضمن تاريخ الطلبية وحجم المعاملات بالنسبة للزبون، حجم الحقوق، وذلك لتحقيق التوازنين كمية المخزونات وحجم الطلبيات.

يشرف على العمليات السابقة رئيس مصلحة التجارة، كما يشرف أعوان هذه المصلحة على عمليات تسجيل البيع ومتابعة حقوق المؤسسة الخاصة لكل زبون هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى متابعة الفوترة ليتم بعدها إرسال الفواتير إلى مصلحة المحاسبة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم تصريح شهري إلى مصلحة الضرائب.

المطلب الثالث: مراحل الإنتاج في المؤسسة.

قبل القيام بعملية الإنتاج تقوم المؤسسة بتوفير المادة الأولية القمح بنوعيه، حيث كانت في السنوات 2003 إلى 2006 تفضل استيراد المادة الأولية من الخارج (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، سوريا) لاعتبارات السعر والجودة حيث للمؤسسة إمكانية اختيار المادة الأولية ذات جودة والسعر المناسب.

وبعد تغير المعطيات الدولية وغلاء أسعار القمح في الأسواق الدولية مما دفع المؤسسة إلى حصر شراء المادة الأولية من الدولة عن طريق مؤسسة الديوان المحلي للحبوب التي تتبع نظام الحصص حيث تزود المؤسسة بقيمة 50 % من طاقتها الإنتاجية فقط.

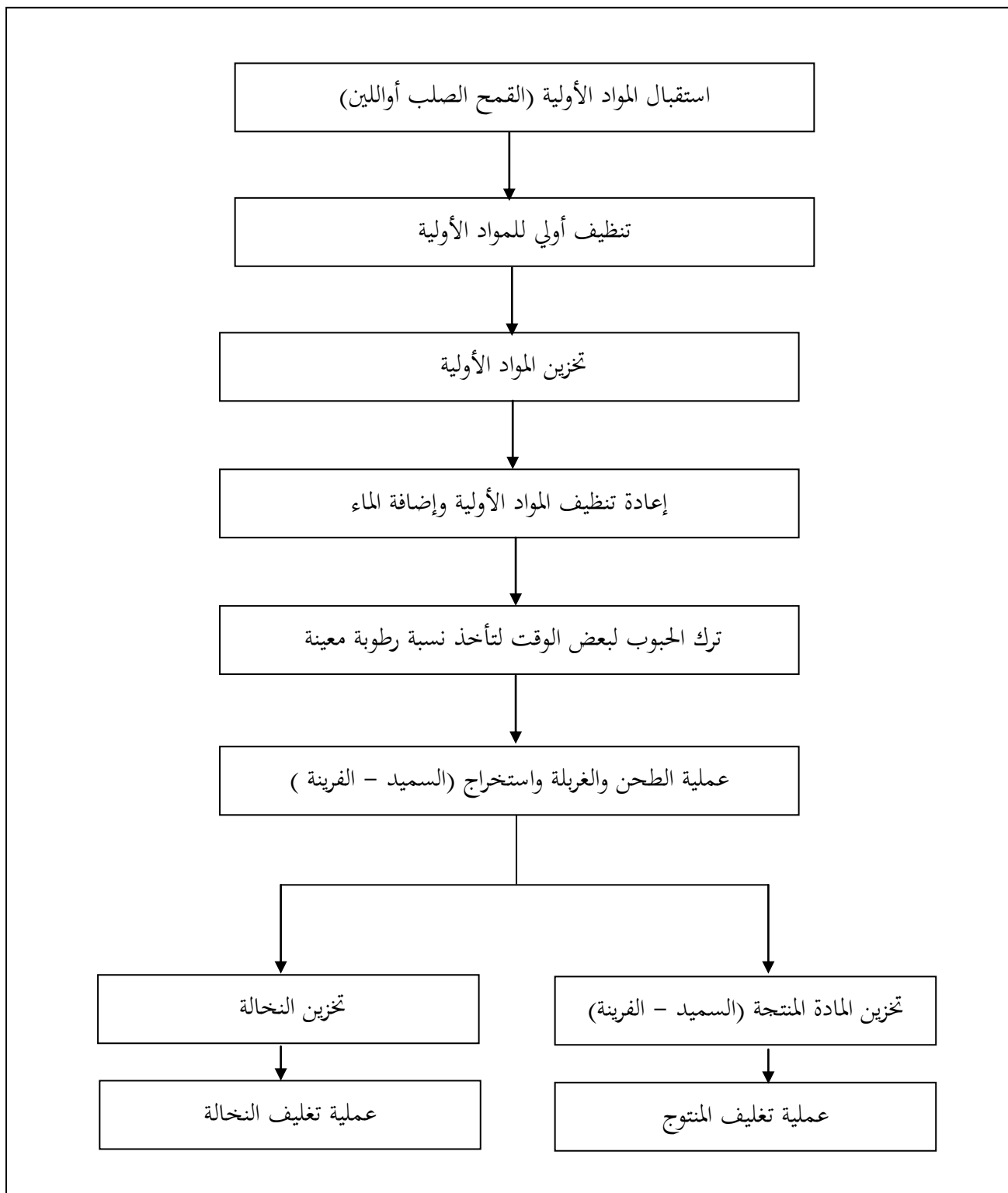
وبعد جلب المادة الأولية سواء عن طريق وسائل نقل المؤسسة أو عن طريق وسائل نقل الممون فيتم وزن الشاحنة في مدخل المؤسسة المزود بالجسر الوزان ثم يفرغ القمح في آلة الاستقبال التي تحتوي على قنوات تأخذ المادة الأولية للتصفية الأولية وبعد ذل جزء منها يوجه للتخزين والجزء الآخر يمر بمراحل الإنتاج التي سنوضحها في

ما يلي :

أولاً: مراحل إنتاج السميد والفرينة

بعدها يتم استقبال القمح الصلب أو اللين يتم تنظيفه تنظيفاً أولياً ثم تخزينه ليعاد تنظيفه ويضاف إليه الماء ويترك بعض الوقت ليأخذ نسبة من الرطوبة، ثم تأتي بعد ذلك عملية الطحن والغرلة التي ينتج عنها منتج السميد أو الفرينة والذي يتم تغليفه، ومن جهة أخرى تنتج النخالة وسمولات ويتم تغليفها أيضاً وهذه المراحل موضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (06): مراحل إنتاج السميد والفرينة

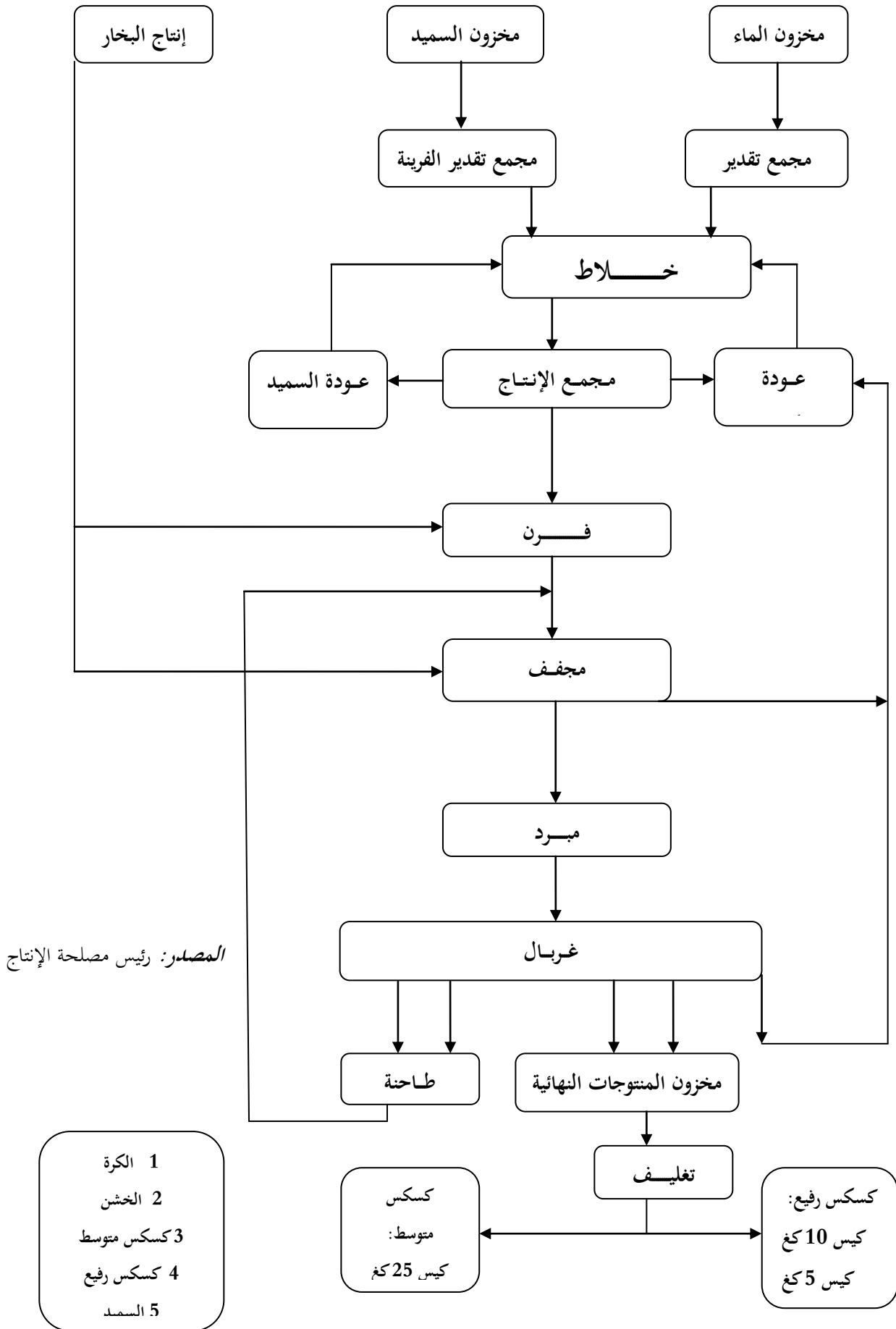


المصدر: رئيس مصلحة الإنتاج.

ثانيا: مراحل إنتاج الكسكس.

إن المادة الأولية لإنتاج الكسكس هي السميد ويأتي هذا الأخير من الوحدة السابقة (وحدة إنتاج السميد)، حيث يتجمع السميد في مجمع لتقديره، ومن جهة أخرى هناك مجمع لتقدير الماء ثم يتم خلط السميد والماء في خلاط ثم ينتقل الخليط إلى مجمع الإنتاج ثم ينتقل الكسكس إلى الفرن المزود بالبخار ثم إلى المجفف ومنه إلى المبرد وبعده إلى غربال يتم فيه تصفية المنتوجات التامة وتحويلها إلى مخزن خاص بها ومن ثم تغليفها في أكياس مختلفة الأحجام، ومن جهة أخرى يتم عودة السميد من الغربال ومن مجفف الإنتاج إلى الخلاط وهناك كذلك طاحنة بعد الغريلة تقوم بطحن المواد الخشنة لتعود إلى المجفف وتمر مرة أخرى بالمراحل السابقة، وتتوضح هذه العملية أكثر في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): مراحل إنتاج الكسكس



الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب - اوماش -

المبحث الثاني: واقع استخدام القوائم المالية بمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب - اوماش -

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة للوضع المالي للمؤسسة وعن نتائج أعمالها خلال فترة زمنية معينة، ولهذا يجب أن تؤدي معلومات المحتواة فيها لغرض المؤسسة منها، ومن أجل اتخاذ القرار الجيد نقوم بتحليلها لفهمها بشكل جيد وفهم مختلف علاقات بين عناصرها.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة محل الدراسة.

في نهاية كل دورة تقوم المؤسسة بإعداد القوائم المالية، من أجل الحصول على معلومات إلى المهتمين بوضعية المؤسسة المالية والنتائج التي حققتها خلال الفترة.

أولاً: الميزانية: تتكون الميزانية من جانبين أساسيين هما (جانب الأصول وجانب الخصوم)، حيث يمثل أولها استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، وثانيها تمثل مجمل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة لذلك سنقوم بعرض الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب لسنة (2013-2014).

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن

الكبرى للجنوب - اوماش -

الجدول رقم (08): الميزانية الأصول لسنة (2013-2014). الوحدة بالدينار الجزائري

الأصول	2013	2014
الأصول غير الجارية	/	/
فارق بين الشراء	/	/
تثبتات معنوية	/	/
أراضي	747.150.80.00	747.150.80.00
مباني	293.470.627.18	282.255.105.58
تثبتات عينية أخرى	120.619.85.87	860.7592.70
تثبتات ممنوح امتيازها	/	/
تثبتات مالية	/	/
سندات موضوعة موضع معادلة	/	/
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	/	/
سندات أخرى مثبتة	/	/
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	191.572.047.59	262.339.589.95
ضرائب مؤجلة على الأصل	985.3047.90	380.402.58
مجموع الأصول غير الجارية	586.465.153.52	758.698.753.30
أصول الجارية	/	/
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	479.860.59.66	455.788.00.75
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	/	/
الزبائن	690.694.82.12	711.099.93.93
المدينون الآخرون	297.221.62.27	138.415.27.40
الضرائب وما شابهها	369.5092.22	113.358.142.86
الأموال الموظفة والأصول مالية	/	/
الحزينة	401.851.11.23	302.703.56.18
مجموع الأصول الجارية	190.657.907.50	274.158.821.12
مجموع العام للأصول	777.123.061.02	103.285.7574.42

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ملحق رقم (01)، (04).

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن

الكبرى للجنوب - اوماش -

الجدول رقم (09): الميزانية (الخصوم) لسنة 2013-2014.

2014	2013	الخصوم
3000.000.00.00	3000.000.00.00	رؤوس الأموال الخاصة
/	/	رأس مال تم إصداره
/	/	رأس مال غير مستعان به
/	/	علاوات واحتياطات - احتياطات مدججة -
/	/	فوارق إعادة التقييم
/	/	فارق المعادلة
283.864.43.16	238.119.82.42	نتيجة الصافية/نتيجة صافية حصة المجمع ¹
139.888.773.37	116.076.790.95	رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد
224.006.021.51	114.639.447.10	حصة الشركة المدججة
/	/	حصة ذوي الأقلية
692.281.238.04	554.528.220.46	المجموع
/	/	خصوم غير الجارية
121.478.537.42	331.280.00	قروض وديون مالية
160.8683.20	160.8683.20	ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
/	/	ديون أخرى غير جارية
/	/	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
123.087.220.62	193.99.63.20	مجموع الخصوم غير الجارية
/	/	الخصوم الجارية
204.313.704.02	207.652.830.94	موردون والحسابات الملحقة
200.43.04.77	413.5950.56	ضرائب
111.711.06.97	413.5950.56	ديون أخرى
/	/	خزينة سلبية
217.489.115.76	220.654.877.35	مجموع الخصوم الجارية
103.285.7574.42	777.123.061.02	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (02)، (05).

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن

الكبرى للجنوب - اوماش -

الجدول رقم (10): الميزانية المختصرة لسنة 2013 و 2014.

2014		2013		البيان السنوات
النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	
-	-	-	-	الأصول
73.45%	758698753.30	75.46%	586465153.52	الأصول غير الجارية
4.41%	45578800.75	6.17%	47986059.66	قيم الاستغلال
19.2%	1983090664.1	13.18%	102486736.6	قيم قابلة للتحقق
2.93%	30270365.18	5.17%	40185111.23	قيم الجاهزة
100%	1032857574.42	100%	777123061.02	مجموع الأصول
-	-	-	-	الخصوم
67.02%	692281238.04	71.35%	554528220.46	أموال الخاصة
11.92%	123087220.62	0.24%	1939963.20	الخصوم غير الجارية
21.06%	1032857574.42	28.39%	220654877.35	الخصوم الجارية
100%	1032857574.42	100%	777123061.02	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على جدول رقم (08)، (09).

التعليق:

من الجدول السابق يمكن أن نستنتج أن المؤسسة محل الدراسة قد ارتفع مجمل أصولها خلال سنة 2014، وهذا ناتج عن ارتفاع في قيمة الأصول الجارية، مع وجود انخفاض في أصول غير الجارية بقيمة 73.45 % حيث يرجع سبب الزيادة إلى ارتفاع قيمة العملاء.

أما جانب الخصوم فنلاحظ الارتفاع هو ناتج عن زيادة في الخصوم الجارية بنسبة 28.39 % في 2013، مع انخفاض في الخصوم غير الجارية مع انخفاض في الأموال الخاصة بنسبة 4.33 % نتيجة انخفاض النتيجة.

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن

الكبرى للجنوب - اوماش -

❖ جدول حسابات النتائج: هو الجدول يعكس كل من الإيرادات والعوائد وكذلك النفقات المؤسسة وأرباحها وخسائرها المتحققة خلال الفترة لمدة محددة من الزمن، فمن خلاله يمكن معرفة سير نشاط مؤسسة ما في دورة مالية ما، لذلك سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب اوماش لسنة 2013 و 2014.

الجدول رقم (11): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2013 و 2014.

2014	2013	البيان
988546129.97	1177225906.97	مبيعات ومنتجات الأنشطة الملحقة
67030799.06	72374921.08	تغيير مخزونات والمنتجات النهائية والجارية
-	-	الإنتاج المثبت
-	-	إعانات الاستغلال
1055576929.03	1249600828.05	1 إنتاج السنة المالية
-890722622.43	-1086890747.30	مشتريات مستهلكة
-20937976.82	-18028842.38	الخدمات خارجية ومشتريات أخرى
-890660599.26	-1104919589.69	2 إستهلاك السنة المالية
164916329.78	144681238.36	3 القيمة المضافة للاستهلاك (1-2)
-72829340.54	-64759303.37	أعباء المستخدمين
-13004046.50	-4352416.77	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
79082942.74	75569518.22	4 إجمالي فائض الاستغلال
17747312.76	48448.22	المنتجات والعمليات الأخرى
-506552.98	-79667.35	الأعباء العمليانية الأخرى
-109341007.14	-111589998.19	المخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة
75732246.34	59712312.54	إسترجاع خسائر القيمة والمؤونات
62714941.73	23660613.45	5 النتيجة العمليانية
88478.82	494433.66	المنتجات المالية
-24932332.07	-343064.69	الأعباء المالية
-24843853.25	151368.97	6 النتيجة المالية
37871088.48	23811982.42	7 النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
-12000.00	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن

الكبرى للجنوب - أوماش -

-9472645.32	-	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
1149144966.96	1309856022.47	مجموع منتجات الأنشطة العادية
28386443.16	23811982.42	8 صافي نتيجة الأنشطة العادية
-	-	العناصر غير العادية (منتجات)
-	-	العناصر غير العادية (الأعباء)
-	-	9 النتيجة غير العادية
28386443.16	23811982.42	10 صافي النتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد طالبة اعتمادا على الملحق رقم (03)، (06).

المطلب الثاني: التحليل القوائم المالية عن طريق التوازنات المالية.

سنناقش في هذا المطلب وضعية المالية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب - أوماش - و ذلك من أجل تقييم

التوازن المالي للمؤسسة اذا كانت متوازنة أم لا و التي تتمثل في : - رأس المال العامل

- الاجتياح في رأس المال العامل

- الخزينة

1- رأسمال العامل: يعتبر رأس المال العامل مهم في تقييم البنية المالية للمؤسسة، حيث يوجد أربعة أنواع و هي:

الجدول رقم (12): رأس مال العامل لسنة 2013 و 2014

2014	2013	قانونه	البيان
56669705.3	-29996969.9	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	ر.م.ع. الدائم
-664175.153	-31936933.1	الأموال الخاصة - الأصول الثابتة	ر.م.ع. الخاص
274158821.21	190657907.50	مجموع الأصول متداولة	ر.م.ع. الإجمالي
274822996.4	222594840.6	ر.م.ع. الإجمالي - ر.م.ع. الخاص	ر.م.ع. الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (08)، (09).

التعليق:

❖ رأسمال العامل الدائم:

نلاحظ أن رأسمال العامل سالب في سنة 2013 حيث بلغ (29996969.8-) و هذا ما يدل أن المؤسسة لا تملك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، ثم ارتفع سنة 2014، إلى (56669705.3) و هذا يدل هنا على انخفاض في عجز المؤسسة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية.

❖ رأسمال العامل الخاص:

نلاحظ أن رأسمال العامل الخاص فهو سالب، في سنتين (2013 و 2014)، وهذا يدل على أن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول غير جارية، حيث نجد خلال سنة 2013 يساوي (310654414.00-) ثم ارتفع سنة 2014 إلى (664175.153-)، و منه نستنتج أن المؤسسة لم تستطيع تمويل أصولها غير الجارية انطلاقا من أموالها الخاصة و الجزء الباقي يغطي من الأموال الخارجية.

❖ رأسمال العامل الإجمالي:

نلاحظ أن رأسمال العامل الإجمالي أنه خلال سنة 2013 الأصول الجارية تساوي 190657907.50 أقل بكثير من الأصول غير جارية، و هذا يعني أن تكلفة النشاط الاستغلالي للمؤسسة كبيرة جدا بحيث حققت ر.م.م.ا. منخفض خلالها، و ثم ارتفعت سنة (2014) حتى بلغ 274158821.21 و هذا نتيجة الزيادة في المخزونات و العملاء

❖ رأسمال العامل الأجنبي:

نلاحظ أن رأسمال العامل الأجنبي، حيث نجد أنه خلال سنة (2013) و يساوي (222594840.6) و سنة 2014 يساوي (274822996.4) حيث نلاحظ أن المؤسسة لا تعتمد على رأس مال العامل الأجنبي إذا ما قارنه بالأموال الخاصة.

2- احتياجات رأسمال العامل:

و هو يمثل احتياجات المؤسسة إلى رأسمال العامل في كل لحظة على مدار دورة الاستغلال، و هو يتمثل في

ما يلي:

الجدول رقم (13): احتياجات رأسمال العامل لسنة (2013 و 2014)

2014	2013	البيان
243888455.90	150472796.3	الأصول الجارية-القيم الجاهزة
217489115.76	220654877.35	ديوان قصيرة الأجل
26399340.2	- 70182081	احتياجات رأسمال العامل

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين (08)،(09).

التعليق:

نلاحظ أن احتياجات رأسمال العامل سالب بالنسبة لسنة (2013) حيث يساوي (-70182081) و هذا يدل على أن استخدامات احتياجات الدورة أقل بكثير من احتياجاتها في سنة 2013، و هذا يعني أن المؤسسة توظف أموالها في الأجل القصير و هذا يؤثر على الخزينة الصافية للمؤسسة حيث تحتاج إلى موارد أخرى،ونلاحظ أن في سنة 2014 ارتفعت حتى بلغت (26399340.2)،وهذا يدل على أن أصبحت تعتمد على مواردها، الخصوم المتداولة قادرة على تمويل مخزون المؤسسة .

3- الخزينة الصافية: ويتم استخدامها عندما يستخدم رأسمال الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها، ويوضح الجدول التالي مايلي:

الجدول رقم (14): خزينة المؤسسة لسنة 2013 و 2014.

2014	2013	البيان
56669705.4	-29996969.8	رأس مال العامل الدائم
26399340.2	- 70182081	احتياجات رأس مال العامل
30270365.2	40185111.2	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين (08)،(09).

التعليق: نلاحظ أن الخزينة خلال سنوات الدراسة موجبة وهي وضعية حسنة للمؤسسة بحيث كانت قيمة الخزينة في سنة 2013 تقدر بـ (40185111.2) لتتخفف في سنة 2014 وتصل إلى (30270365.2) وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة القيم الجاهزة ومنه المؤسسة في وضعية تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال.

المطلب الثالث: التحليل القوائم المالية وفق نسب المردودية.

أولاً: تحليل القوائم المالية وفق نسب المردودية:

من أبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها المؤسسة هي تحقيق أكبر معدل للربحية، والتي تعتبر محصلة نهائية لعدد من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط، لذلك يقوم متخذ القرار باستعمال مجموعة من النسب المردودية والتي تعتبر مزيج يتم الحصول على بنودها من قائمتي حسابات النتائج والميزانية، وفيما يلي أهم نسب المردودية:

الجدول رقم (15): مردودية المؤسسة لسنة 2013 و 2014.

2014	2013	قانون	البيان
0.028	0.020	نتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم	المردودية التجارية
0.027	0.030	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	المردودية الاقتصادية
0.041	0.042	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (08)، (09)، (11).

التعليق:

❖ **المردودية التجارية:** وهي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وهي تعبر عن مدى كفاءة المؤسسة في تخفيض التكاليف وفعاليتها في تعظيم الإيرادات، حيث نلاحظ أن المؤسسة في سنة (2013) حققت (0.020) يعني أن كل دينار من المبيعات يولد (0.020) من الأرباح، حيث نلاحظ أن المردودية التجارية أكبر من صفر وأقل من الواحد ومن هنا يمكن القول أن المؤسسة حققت مردودية تجارية جيدة، وفي سنة (2014)، زادت ارتفاع لتصل إلى (0.028) وهذا راجع لزيادة في نتيجة الدورة.

❖ **المردودية الاقتصادية:** هي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعية تحت تصرف المؤسسة، حيث نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة، حيث قدرت سنة (2013) إلى (0.030) للوحدة أي أن كل 1 دينار تستثمره يولد (0.030) دينار من النتيجة الصافية، ثم انخفضت سنة (2014) إلى (0.027) راجع لارتفاع الكبير لأصول المؤسسة مقارنة بنتيجة التي تحققت.

❖ **المردودية المالية:** هي قدرة المؤسسة على خلق النتائج لمساهميها وتتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة حيث نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية مالية موجبة طيلة فترة الدراسة، ففي سنة (2013) بلغت (0.042)

للوحدة أي أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد (0.042) دينار من النتيجة، وهذا يدل على أن المؤسسة لديها كفاءة في استغلال الأموال الخاصة

ثانياً: تحليل القوائم المالية وفق النسب المالية :

تعتبر النسب المالية من أهم المؤشرات لتقييم أداء المؤسسة، فيها تحلل معلومات عن الربحية وخدمة الدين، وتعطي الصورة الواضحة عن وضعية المؤسسة، وهي تتمثل في مايلي:

1. نسب السيولة: تعتمد هذه النسبة على مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام الأصول الجارية، من خلال:

الجدول رقم(16): نسب السيولة المالية للمؤسسة لسنة 2013 و2014.

النسب	قانونه	2013	2014
نسب التداول	الأصول الجارية / الديون قصيرة الأجل	0.86	1.26
نسب السيولة المنخفضة	(الأصول المتداولة - المخزونات) / ديون قصيرة الأجل	0.64	1.05
نسبة السيولة الحالية	(قيم جاهزة/ديون قصيرة الأجل)	0.18	0.13

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين (08)، (09).

التعليق:

❖ **نسب التداول:** نلاحظ أن نسبة التداول في سنة (2013) قد حققت (0.86) بما أن هذه النسبة أقل من المقياس المناسب 1 فهذا يعتبر أن مؤشر المؤسسة سيئ، ويدل على أن المؤسسة تعاني من مشاكل سداد التزاماتها، وفي سنة (2014) نلاحظ أنها إرتفعت النسبة بـ(1.26)، وهذا يدل على تحسن المؤسسة في تسديد التزاماتها، وأن الأصول الجارية أصبحت تغطي الخصوم الجارية في سنة (2014).

❖ **نسبة السيولة المنخفضة:** وهي النسبة تقتصر في دراسة السيولة على عناصر الأصول المتداولة فيما عدى المخزونات، حيث بلغت سنة 2013 نسبة (0.64) حيث هذه النسبة تقل عن 1 وفي هذه الحالة السيولة غير مطمئنة وهذا ليس في مصلحة المؤسسة، وفي سنة 2014 بلغت النسبة (1.05) حيث نلاحظ هناك ارتفاع في نسبة السيولة وهذا يدل على تحسن وضعية المؤسسة واسترجاع حقوقها لدى الغير.

الكبرى للجنوب - اوماش -

❖ نسبة السيولة الحالية: نلاحظ عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الأجل بواسطة أصولها المتداولة

حيث حققت سنة 2013 نسبة (0.18) ثم انخفضت سنة 2014 بنسبة (0.13)، وهذه النسبة أقل من

1، وهذه الحالة السيولة غير مطمئنة وهذا ليس من مصلحة المؤسسة .

2. نسب التمويل: وهي تقيس درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، وتقوم بحساب مايلي:

الجدول رقم(17): نسب تمويل للمؤسسة لسنة 2013 و2014.

النسبة	قانونه	2013	2014
التمويل الدائم	الأموال الدائمة /الأصول غير الجارية	0.95	1.07
التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	0.94	0.91
الإستقلالية المالية	أموال الخاصة / مجموع الديون	2.49	2.22

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على الجدول رقم (10).

التعليق:

❖ نسبة التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ففي سنة 2013 بلغت

نسبة التمويل الدائم بـ (0.95)، حيث نلاحظ هذا يدل على أن المؤسسة لم تستطيع الاعتماد على أموالها

الدائمة لتمويل أصولها غير الجارية، وهذا بسبب اعتمادها على خصومها الجارية ثم على خصومها الغير الجارية

ثم ارتفعت سنة 2014 لتصل (1.07)، وهذه النسبة تعني أن الأموال الدائمة أصبحت تغطي بشكل كافي

للأصول الغير الجارية.

❖ نسبة التمويل الذاتي: نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي للمؤسسة سنة 2013 بلغت (0.94) ثم انخفض في

سنة 2014 حيث بلغت (0.91) حيث نلاحظ أقل من 1، وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على

تمويل بأصولها الثابتة وبأموال الخاصة، وإنما تلجأ إلى الاستعانة بالديون الطويلة الأجل.

❖ نسبة الإستقلالية المالية: نلاحظ أن المؤسسة حققت نسبة الإستقلالية المالية في سنة 2013 بـ (2.49)

للوحة، ثم انخفضت سنة 2014 لتصل (2.22) حيث نلاحظ أن هذه النسبة موجبة خلال فترة الدراسة

وتعبر على أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة لتغطية استخدماتها، وهذا يعني أن المؤسسة

مستقلة ماليا وتعتمد على تمويل داخلي.

3. نسب الكفاءة: تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأصول لزيادة المبيعات أو مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة، وهي تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة، وتمثل نسب الكفاءة فيما يلي:

الجدول رقم(18): نسب الكفاءة للمؤسسة لسنة 2013 و 2014.

البيان	قانونه	2013	2014
معدل دوران الأصول غير الجارية	صافي المبيعات/مجموع الأصول غير الجارية	2.00	1.30
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات/ مجموع الأصول	1.51	0.96
معدل دوران الأصول الجارية	صافي المبيعات/مجموع الأصول الجارية	6.17	3.61

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول(10)،(11).

التعليق:

- ❖ **معدل دوران الأصول غير الجارية:** بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول المتداولة على خلق المبيعات، وبالنسبة لسنة 2013 يقدر هذا المعدل بـ 2.00 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الجارية يولد 2.00 دينار من المبيعات، ثم انخفض في سنة 2014 إلى أن وصل 1.30، وهو ناتج عن زيادة الأصول المتداولة وانخفاض مبيعات في نفس الوقت، وهي معدلات مرتفعة نسبيا وهذا راجع إلى حسن تسيير المخزون.
- ❖ **معدل دوران الأصول:** في سنة 2013 يقدر معدل دوران الأصول المؤسسة بـ 1.51، هذا يعني أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة يولد 1.51 دينار من المبيعات، ويدل على كفاءة الإدارة على إدارة أصولها خلال تلك السنة، أما في سنة 2013 انخفض ليصل إلى 0.96 وهذا يدل على انخفاض كفاءة الإدارة المؤسسة في إدارة أصولها خلال سنة، وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأسمال.
- ❖ **معدل دوران الأصول الجارية:** وهي يقيس قدرة الأصول المتداولة على خلق المبيعات، حيث بلغت النسبة سنة 2013 يقدر هذا المعدل بـ 6.17 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الجارية يولد 6.17 دينار من المبيعات، انخفض في سنة 2014 بـ 3.61، وهو ناتج عن زيادة الأصول المتداولة وانخفاض المبيعات في نفس الوقت، كما نلاحظ أن معدلات مرتفعة نسبيا وهذا راجع إلى حسن تسيير المخزون.

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن

الكبرى للجنوب - اوماش -

المبحث الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن

الكبرى للجنوب - اوماش -

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات في عملية اتخاذ القرارات المالية، وإعطاء معلومات صحيحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، حيث هدف منها هو تقليل المخاطر وتساعد على اتخاذ القرار المالي السليم، وبما أن هناك تنوع في المعلومات التي تقدمها القوائم المالية واختلاف عناصرها وجب تحليلها لفهم عناصرها، واكتشاف وضعها المالي.

المطلب الأول: تحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج لمؤسسة محل الدراسة.

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة تحليل جدول حسابات النتائج، حيث تكمن أهميته في إظهار جميع الإيرادات والأعباء، ويمكن اعتماد عليه في تقديم معلومات ذات موثوقية ويساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج وتمثل التحليل المالي لجدول حسابات النتائج فيما يلي:

❖ استهلاك السنة المالية:

الجدول رقم (19): التغير في استهلاك السنة المالية لسنة 2013 و 2014.

البيان	2013	2014
استهلاك السنة المالية	1249600828.05	105576929.03
التغير في استهلاك السنة المالية	-	114402389.00
نسبة التغير	-	9.22%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (11).

التعليق: نلاحظ انخفاض في استهلاك السنة المالية بسبب كل ارتفاع كل من الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى والمشتريات المستهلكة، حيث في سنة 2014 انخفضت بنسبة 9.22 %، وهذا راجع إلى انخفاض المشتريات المستهلكة في حين ارتفعت الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى.

❖ القيمة المضافة:

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن
الكبرى للجنوب - اوماش -

الجدول رقم (20): التغير في القيمة المضافة لسنة 2013 و 2014.

البيان	2013	2014
القيمة المضافة	144681238.35	164916329.78
التغير في القيمة المضافة	-	-20235091.4
نسبة التغير	-	%-8.15

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (11).

التعليق: نلاحظ ارتفاع القيمة المضافة في سنة 2014 بنسبة 8.15 - % نتيجة زيادة الإستهلاك السنة المالية وإنتاج السنة المالية.

❖ الفائض الخام للاستغلال:

الجدول رقم (21): التغير في الفائض الخام للاستغلال لسنة 2013 و 2014.

البيان	2013	2014
الفائض الخام للاستغلال	75569518.22	79082942.74
التغير في فائض الخام للاستغلال	-	-3513424.52
نسبة التغير	-	%-22.50

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (11).

التعليق: نلاحظ أن الفائض الخام للاستغلال سجل ارتفاع بمقدار 22.50-% وهذا يدل على نقص في أعباء العاملين.

❖ النتيجة العملية:

الجدول رقم (22): التغير النتيجة العملية لسنة 2013 و 2014.

البيان	2013	2014
النتيجة العملية	23660613.45	62714941.73
التغير في النتيجة العملية	-	-39054328.28
نسبة التغير	-	%-1.60

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على جدول رقم (11).

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب - اوماش -

التعليق: سجلت النتيجة التشغيلية تزايد خلال سنة 2014 حيث بلغت النسبة 1.60% وهذا راجع إلى زيادة أعباء التشغيلية وانخفاض في كل من المخصصات للاهلاك والمؤونات وخسائر القيمة.

❖ صافي نتيجة السنة المالية:

الجدول رقم (23): التغير صافي نتيجة السنة المالية لسنة 2013 و2014.

البيان	2013	2014
النتيجة الصافية	23811982.42	28386443.16
التغير في النتيجة الصافية	-	-4574460.74
نسبة التغير	-	- 6.21%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (11).

التعليق:

نلاحظ أن النتيجة سالبة خلال سنوات الدراسة حيث عرفت زيادة ويعود سببه إلى زيادة رقم الأعمال فقد حققت سنة 2013 نتيجة قدرها 23811982.42، ثم ازدادت سنة 2014 نتيجة قدرها 28386443.16.

المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى

للجنوب (اوماش).

تقوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (اوماش) على استعمال التحليل المالي لقوائمها المالية، والذي يعتبر من أفضل الأدوات التي يمكن للمؤسسة استعمالها واستخدامها من أجل تقييم مدى كفاءة ونجاح أو فشل في سياستها المرسومة في اتخاذ القرارات المالية الصحيحة، ودراسة ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، كذلك لا يمكن اعتبار أن التحليل المالي هو مجرد اتخاذ أو اكتشاف العلاقات بين الأرقام موضوع البحث والدراسة، بل يستمر إلى معرفة أسباب قيام هذه العلاقات مما يساعد على إيجاد أفضل الوسائل التي تترجم على شكل قرارات تعالج المشاكل المختلفة.

نظرا كبر وحجم المؤسسة محل الدراسة ومكانتها الاقتصادية والتجارية على المستوى المحلي، يجب أن يكون اتخاذ القرار مالي له أهمية بالغة عند الإنتاج لأن هناك استثمار في الكثير من الأموال بالإضافة إلى اليد العاملة التي توظفها المؤسسة لأن أي قرار خاطئ قد يكلف المؤسسة خسائر كبيرة من حيث استقرارها المالي ووضعها في

الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب - اوماش -

السوق، كما أن المؤسسة تلعب في الوقت الحالي دور في امتصاص البطالة بالمنطقة بالإضافة إلى كمية الكبيرة من المنتجات التي تقوم بتوفيرها باختلاف أنواعها.

بعدها قمنا بتحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة سنقوم بتحليل أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة اعتمادا لما سبق:

❖ قرارات التمويل:

- أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة بشكل كبير في قراراتها التمويلية حيث قدرة في سنة 2013 النسبة بـ(71.35%)، حيث حققت نسبة إستقلالية مالية موجبة في سنة 2013 بـ(2.49%)، وهذا يدل أن المؤسسة مستقلة ماليا وتعتمد على تمويل الداخلي.
- أما في سنة 2014 فنلاحظ أن المؤسسة انخفض أموالها الخاصة حيث بلغت النسبة(67.02%)، أما الخصوم غير الجارية ارتفعت في سنة 2014 إلى نسبة (1191%)، وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على الديون طويلة الأجل.
- نلاحظ أن المؤسسة حققت رأسمال العامل سالب في سنة 2013 وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية عجز على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، كما ظهر أيضا احتياجات رأس مال العامل سالب لي سنة 2013 وهذا يدل على أن المؤسسة أصبحت تعتمد على مواردها الخارجية.
- نلاحظ أن المؤسسة في سنة 2013 كانت سيولة جيدة لكن خلال سنة 2014 لم تتمتع بسيولة جيدة، فلم تستطيع مواجهة استخداماتها قصيرة الأجل.
- نلاحظ أن المؤسسة حققت المردودية المالية والاقتصادية والتجارية موجبة، وهذا يدل على أن مؤسسة في حالة جيدة ولديها كفاءة في استغلال الأموال الخاصة.
- نلاحظ أن الخزينة المؤسسة موجبة خلال الفترة سنوات الدراسة، وهي وضعية تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال.

أهم القرارات المتخذة:

- الزيادة في رأس المال وهذا ما يفتح آفاق جديدة للاستثمار.

الكبرى للجنوب - اوماش -

- الحصول على تجهيزات إنتاج حديثة وذات تكنولوجيا عالية ومتطورة لتحسين حركة خطوط الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية.

- إمكانية التمويل بالمادة الأولية (القمح) من خارج وهذا لضمان الجودة العالية.

- اكتساب اسم تجاري عالمي والاستفادة من خبرة المؤسسة الإماراتية.

❖ قرارات الاستثمار:

- نلاحظ أن المؤسسة تعتمد على أصولها غير الجارية على أصولها الجارية حيث في سنة 2013 بلغت نسبة 75.46% من إجمالي الأصول أما الأصول الجارية فبلغت (32.51%)، وهذا يدل على أن هناك توسع كبير في استثمار الأصول الجارية.

- أما في سنة 2014 فنلاحظ أن المؤسسة قامت بالاستثمار في الأصول المعنوية في حين خفضت أصولها غير الجارية فأصبحت (73.45%) من إجمالي الأصول فنتجت عن انخفاض التثبات المادية في حين ارتفعت أصولها المالية إلا أنها قامت بزيادة أصولها المتداولة حيث ارتفعت نسبة العملاء المتعاملين مع المؤسسة وانخفاض مخزوناتهما وهذا بسبب زيادة في القيمة المضافة نتيجة انخفاض أعباء المستخدمين والخدمات الخارجية أما الأصول الجارية فتمثلت في (36.13%) من إجمالي الأصول حيث هناك توسع كبير في استثمار الأصول الجارية ناتج عن زيادة مخزونات المؤسسة.

أهم القرارات المتخذة:

- المحافظة على طاقات إنتاجية جديدة وزيادتها.

- تجديد الأصول الحالية.

- زيادة المخزونات من سنة إلى أخرى.

- زيادة قيمة العملاء من سنة إلى أخرى.

المطلب الثالث: مساهمة القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار لمؤسسة محل الدراسة.

تلعب القوائم المالية دوراً أساسياً في اتخاذ قرارات المؤسسة، ولكي تستفيد المؤسسة من هذه القوائم يجب عليها دراسة وتحليل هذه القوائم المالية، وهدف من هذه الدراسة والتحليل هو إعطاء معلومات حول وضع المؤسسة من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة بمختلف أنواعها والتي من خلالها يتم سير عملها، فالمؤسسة تلجأ إلى حساب المؤشرات

المالية التي تكون أكثر دلالة وتوضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية من أجل اتخاذ القرار، وهذا بعد تقييم الوضع المالي للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات جيدة، نلاحظ من خلال فترة التبرص أن المؤسسة تعتمد على نتائج التحليل المالي لاكتشاف نقاط القوة والضعف، فيما لاحظنا قيامها بتحليل المالي لمعرفة الانحرافات الحاصلة في قوائمها المالية وتحسين وضعيتها المالية، حيث قامت بتغيير قراراتها المالية لتناسب مع أهدافها، كذلك إبراز العناصر غير منتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها عن طريق تحليل القوائم المالية لمساعدة المالكين على اتخاذ القرارات التي تحقق أهدافهم.

خاتمة

كان الهدف من الدراسة التي قمنا بها في هذا الفصل هو محاولة إسقاط الدراسة التي تم التطرق إليها في الجزء النظري على مؤسسة من المؤسسات حتى تتضح نتائج الدراسة أكثر وتكون أكثر واقعية وقد تم اختيار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب كمؤسسة للدراسة التطبيقية، باعتبارها تعتمد على القوائم المالية في توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات المالية بعد قيامها بعملية التحليل المالي، كونه مهم في إعطاء المعلومات التي تمكنهم من صناعة قرارات الرشيدة، وبصورة أفضل من اعتماد على قرارات عشوائية اعتماداً على المجهود الشخصي. حيث أن الهدف الأساسي لتحليل المالي هو تقييم ودراسة وضعية المؤسسة من خلال المؤشرات المالية، ومحاولتها لتغيير وضعيتها من خلال مؤشراتها وتخفيضها للأصول الثابتة العاطلة وزيادة اهتمامها بالأصول الجارية وتحديد الانحرافات حول سياستها واتخاذ قرارات جديدة.

من خلال دراستنا بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة (2013 إلى 2014) .

خاتمة

تعتبر القوائم المالية الوسيلة للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث تتمتع القوائم المالية بأهمية بالغة لكونها تعكس صورة المؤسسة، من خلال إبراز المركز المالي وأداء المؤسسة، وتوفر المعلومات الموثوقة لتمكين مختلف مستخدمي القوائم المالية، من إدراك واقع المؤسسة واتخاذ قرارات المالية الصائبة.

ولقد اكتسبت عملية اتخاذ القرار أهمية بالغة في العصر الحديث خاصة بعد أن أصبحت مؤسسات الاقتصادية تعمل بموارد كثيرة وبمعدات ضخمة وتستثمر أموال طائلة، حيث تساعد البيانات الواردة في القوائم المالية على توفير البيانات والمعلومات الملائمة له، وذلك من خلال استخدام تحليل القوائم المالية حيث تحول البيانات إلى معلومات مفيدة عن مركزها المالي وتقييم أدائها وقدرتها الائتمانية واتخاذ القرارات المالية المستقبلية أو التخطيط لها.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها والمتعلقة بدور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية من طرف المستخدمين، حيث تطرقنا في جانبها النظري إلى المفاهيم المتعلقة بعرض القوائم المالية والمعلومات المتوفرة في هذه القوائم، ودراسة عملية اتخاذ القرارات المالية وهذا الترابط الموجود بين المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية واتخاذ القرارات المالية من طرف المستخدمين، أما الجانب التطبيقي يتمثل في دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب تدعيما للجانب النظري ومحاولة لإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية لبحثنا وكذا إثبات صحة الفرضيات من عدمها.

يمكننا اختبار فرضيات البحث كما يلي:

❖ اختبار صحة الفرضيات: من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى اختبار فرضيات الدراسة كالآتي:

- الفرضية الأولى: " القوائم المالية تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي"، حيث أثبتت الدراسة صحة الفرضية أن هدف هذه القوائم هي تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، الأداء (حسابات النتائج) تغيرات الوضعية المالية (جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة)، وهو ما يتوافق مع أهداف التحليل المالي للقوائم المالية.
- الفرضية الثانية: "تعتمد عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة على مخرجات النظام المحاسبي المالي المتمثلة أساسا في القوائم المالية"، حيث أكدت الدراسة صحة الفرضية أن متخذ القرار يعتمد على التحليل المالي كوسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات المالية وترشيدها من خلال دراسة وتحليل وتفسير

محتويات القوائم المالية من أجل تعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحتها، وتعديل القرارات بين وجود ثغرات فيها، لكي تكون القرارات أكثر فعالية يجب على متخذ القرار المعرفة الدقيقة والشاملة لمحتويات التحليل المالي والتحكم في مؤشرات، وكذلك معرفة خطوات سير عملية اتخاذ القرار المالي والأساليب والعوامل المؤثرة فيه.

- **الفرضية الثالثة:** "أن عدم الاهتمام باستخدام التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض كفاءة المؤسسة"، حيث أكدت الدراسة صحة الفرضية، أن التحليل المالي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات المالية اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة لذلك يساعد التحليل المالي على كفاءة المؤسسة.

- **الفرضية الرابعة:** "يجب أن تعكس القوائم المالية الصورة الصادقة للواقع الفعلي للمؤسسة"، حيث أكدت الدراسة صحة الفرضية أن المعلومات المحتواة في القوائم المالية تلي معظم احتياجات متخذي القرار المالي تستعملها في الحصول على المعلومات المهمة والمفيدة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد الانحرافات في الأداء وتحديد الجهات المسؤولة عنها واتخاذ القرار لتصحيحه.

❖ نتائج الدراسة: ومن خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى النتائج النظرية التالية:

- القوائم المالية هي ذات نظرة مالية، حيث أصبحت تهتم بالأحداث الماضية والأحداث المستقبلية للمؤسسة وذلك من خلال أدوات التحليل المستعملة.
- تعتبر القوائم المالية مرآة عاكسة للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.
- يجب أن تتوفر الخصائص والمتطلبات الأساسية في القوائم المالية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.
- يساهم التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرارات من خلال معرفة قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها وعلى جلب استثمارات جديدة ومدى قابلية أصولها للتحويل إلى نقدية بأسرع ما يمكن، وبأقل تكاليف عند الحاجة.
- إن القوائم المالية المعروضة في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب توفر معلومات مالية قابلة للمقارنة مما تساعد مستخدميها على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

- من خلال التحليل المالي للقوائم المالية أظهرت هناك تحسن في أداء المؤسسة خلال السنة الأخيرة وهذا ما تم ملاحظته من خلال تحليل نسب النشاط واحتياجات راسمال العامل وتحقيقها لخزينة صافية موجبة وهذا ما يدل على أن المؤسسة مستغلة.

❖ التوصيات:

- تنظيم العديد من الملتقيات وأيام دراسية والمنتديات من أجل توضيح طرق إعداد القوائم المالية.
- ضرورة توعية متخذي القرار بأهمية القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار المالي.
- ضرورة الإعلام بأهمية الإستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار المالي.
- الإفصاح عن القوائم المالية بشكل جيد يساعد مستخدمو القوائم المالية على استعمالها بأقل تكلفة.

❖ أفاق البحث: من خلال دراستنا للموضوع

- أهمية التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية.
- أهمية القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- أهمية القوائم المالية في الإفصاح والشفافية.
- دور القوائم المالية في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة حيث تعكس القوائم المالية صورة المؤسسة ووضعيتها المالية والاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، ويتم عرض وإعداد هذه القوائم المالية في شكل جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال الدورة المحاسبية، ومن أجل الحصول على معلومات صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة يجب تقديم القوائم المالية واستخدامها بشكل صحيح في اتخاذ القرارات المالية، فإن المستخدم يلجأ إلى عملية تحليل هذه المعلومات عن طريق حساب بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة وتوضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية.

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية لها دور كبير في اتخاذ القرارات المالية، فمن أجل تحقيق هذه الأهداف عملية اتخاذ القرار المالي يقوم متخذ القرار بدراسة المعلومات المحتواة في القوائم المالية وفهمها وتحليلها وتفسيرها من خلال مؤشرات التحليل المالي والتي تبين لنا نقاط القوة لتقويتها ونقاط ضعف لتفاديها للمؤسسة وذلك من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المالية المناسبة.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، التحليل المالي، اتخاذ القرار المالي، متخذ القرار المالي.

Résumé

Cette étude visait à faire la lumière sur le rôle et l'analyse des états financiers dans le processus de prise de décision financière dans l'organisation, où les états financiers reflètent l'image de l'organisation, situation financière et économique au cours d'une certaine période de temps, et sont présentés et la préparation de ces états financiers sous forme de tableaux résumant les activités de l'institution au cours du cycle comptable, afin d'obtenir de l'information incorrecte a la précision nécessaire doit présenter des états financiers et de les utiliser correctement dans la prise de décision financière, l'utilisateur recourt à l'analyse de cette information par le calcul de certains indicateurs financiers qui sont plus indicatifs et montre la relation entre les différentes composantes des états financiers du processus .

Dans cette dernière étude, il a conclu que les états financiers ont un rôle important dans la prise de décision financière, en vue d'atteindre ces objectifs et le processus de prise de décision financière du décideur examiner les informations contenues dans les états financiers et de la compréhension, l'analyse et l'interprétation au moyen d'indicateurs d'analyse financière qui nous montrent les points forts pour être renforcés et faible pour les éviter l'institution afin d'accéder à la connaissance de la véritable situation financière de l'institution et de prendre des décisions financières appropriées.

Mots clés: états financiers, analyse financière, la prise de décision financière, décideur financier.

فهرس المظنويات

محتوى الفهرس

الصفحة	المحتوى
	شكر وعرافان
	إهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ-د	مقدمة
33-1	الفصل الأول: الإطار النظري حول القوائم المالية
02	تمهيد
08-03	المبحث الأول: ماهية القوائم المالية
05-03	المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية
07-06	المطلب الثاني: قياس عناصر القوائم المالية ووظائفها
08-07	المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية
28-08	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي
18-08	المطلب الأول: عرض قائمتي المركز المالي والدخل
27-19	المطلب الثاني: عرض قائمتي التدفقات النقدية وتغيرات الحقوق الملكية
28	المطلب الثالث: عرض قائمة الإيضاحات الملحقة
32-28	المبحث الثالث: أساسيات حول القوائم المالية
29-28	المطلب الأول: مستخدمو القوائم المالية
30-29	المطلب الثاني: العوامل التي تؤثر في القوائم المالية
32-30	المطلب الثالث: حدود القوائم المالية

33	خلاصة الفصل الأول
67-35	الفصل الثاني: تحليل القوائم المالية واتخاذ القرارات المالية
35	تمهيد
43-36	المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرارات
38-36	المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار
39-38	المطلب الثاني: أهداف وظروف اتخاذ القرارات
43-39	المطلب الثالث: تصنيف القرارات والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات
55-44	المبحث الثاني: طبيعة اتخاذ القرارات المالية
47-44	المطلب الأول: مفهوم القرار المالي
52-47	المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية
55-52	المطلب الثالث: الخصائص والأساليب المساعدة في اتخاذ القرارات المالية
66-55	المبحث الثالث: التحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية
57-55	المطلب الأول: ماهية تحليل القوائم المالية
64-57	المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي للقوائم المالية
66-64	المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية
67	خلاصة الفصل الثاني
102-69	الفصل الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب-اوماش-
69	تمهيد
83-70	المبحث الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -اوماش-
74-70	المطلب الأول: التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -اوماش-
79-74	المطلب الثاني: هيكل التنظيمي لمؤسسة محل الدراسة
83-79	المطلب الثالث: مراحل الإنتاج في المؤسسة محل الدراسة

95-84	المبحث الثاني: واقع استخدام القوائم المالية بمؤسسة محل الدراسة
89-84	المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة محل الدراسة
91-89	المطلب الثاني: التحليل القوائم المالية عن طريق التوازنات المالية
95-92	المطلب الثالث: التحليل القوائم المالية وفق نسب المردودية
101-96	المبحث الثالث: استخدام تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-اوماش-
98-96	المطلب الأول: تحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج لمؤسسة محل الدراسة
100-98	المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب-اوماش-
101-100	المطلب الثالث: مساهمة القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار لمؤسسة محل الدراسة
102	خاتمة الفصل الثالث
106-104	خاتمة عامة

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
13	الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول	01
14	الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم	02
17	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)	03
18	جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)	04
23	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	05
24	جدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير المباشرة)	06
27	جدول تغير الأموال الخاصة	07
72	جدول منتجات الدقيق والفرينة	08
85	الميزانية الأصول لسنة (2013 و 2014)	09
86	الميزانية الخصوم لسنة (2013 و 2014)	10
87	الميزانية المختصرة لسنة (2013 و 2014)	11
89-88	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة (2013 و 2014)	12
89	رأس مال العامل لسنة (2013 و 2014)	13
91	احتياجات رأس مال العامل لسنة (2013 و 2014)	14
91	خزينة المؤسسة لسنة (2013 و 2014)	15
92	مردودية المؤسسة لسنة (2013 و 2014)	16
93	نسب السيولة المالية للمؤسسة لسنة (2013 و 2014)	17
94	نسب تمويل للمؤسسة لسنة (2013 و 2014)	18
95	نسب الكفاءة للمؤسسة لسنة (2013 و 2014)	20
96	التغير في استهلاك السنة المالية لسنة (2013 و 2014)	21
97	التغير في القيمة المضافة لسنة (2013 و 2014)	22
97	التغير في الفائض الخام للاستغلال لسنة (2013 و 2014)	23
97	التغير النتيجة العمليات لسنة (2013 و 2014)	24
98	التغير صافي نتيجة السنة المالية لسنة (2013 و 2014)	25

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
05	الخصائص النوعية للبيانات المالية	01
42	يوضح العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار	02
47	مراحل عملية اتخاذ القرارات	03
56	يبين وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار	04
75	الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	05
81	مراحل إنتاج السميد والفرينة	06
83	مراحل إنتاج الكسكس	07

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

I. الكتب:

1. أحمد بوراس، "تمويل المنشآت الاقتصادية"، دار العلوم، الجزائر، 2008.
2. أحمد حامد حجاج، "المحاسبة الإدارية"، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2000.
3. أحمد حلمي جمعة، "معايير التقارير المالية الدولية" (معايير المحاسبة الدولية)، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن، 2015.
4. أحمد ماهر، "اتخاذ القرار" (بين العلم والابتكار)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
5. أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، "الاستثمار بالأموال المالية"، دار المسيرة، الأردن، 2004.
6. إسماعيل إبراهيم جمعة، زينات محمد محرم و آخرون، "الحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.
7. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي" (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
8. جليل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة نشر.
9. حمزة محمود الزبيدي، "الإدارة المالية المتقدمة"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
10. خميسي شيحة، "التسيير المالي للمؤسسة"، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
11. دريد كامل آل شبيب، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
12. رضون حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، "مبادئ المحاسبة المالية"، القياس والإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر والتوزيع الأردن، 2009.
13. زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، "التسيير المالي" (حسب البرنامج الرسمي الجديد)، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، سكيكدة، 2010.

14. زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، "التسيير المالي"، (حسب البرنامج الرسمي الجديد)، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
15. زياد رمضان، "مبدأ الإشهار المالي والحقيقي"، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
16. زيد منير عبوي، "القيادة ودورها في العملية الإدارية"، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
17. سعدون مهدي الساقى، عدنان تايه النعيمي، وآخرون، "الإدارة المالية" (النظرية والتطبيق)، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن، 2008.
18. سليمان سفيان، مجيد الشرع، "المحاسبة الإدارية" (اتخاذ قرارات ورقابة)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002.
19. سيد صابر تعلق، "نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
20. صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزى، "التحليل المالي"، (الأصول العلمية والعملية)، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، سعودية، 2015.
21. طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.
22. عاشور كتوش، "المحاسبة العامة" (أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
23. عبد الحليم كراجة، ياسر السكران وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي"، (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
24. عبد الرحمان عطية، "المحاسبة العامة" (وفق النظام المحاسبي المالي)، دار جيطلي للنشر، سطيف، 2009.
25. عبد الطلب عبد الحميد، "دراسات الجدوى الاقتصادي لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006.
26. عبد الغفار حنفى، "الإدارة المالية" (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2006.
27. عبد اللاه إبراهيم الفقى، "نظم المعلومات المحوسبة ودعم اتخاذ القرار"، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2012.
28. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، "الحوكمة المؤسسية"، (الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.

29. علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي، "التحليل المالي" (للمراقبة على الأداء والكشف عن الإنحرافات)، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015.
30. علي عباس، "الإدارة المالية"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
31. فائز التميم، "الإدارة المالية"، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
32. فتحي أحمد ذياب عواد، "إدارة الأعمال" (ووظائف المدير في المؤسسات المعاصرة)، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن، 2012.
33. فهمي مصطفى الشيخ، "التحليل المالي"، بدون دار النشر والتوزيع، رام الله فلسطين، 2008.
34. مبارك لسوس، "التسيير المالي" (تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير)، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
35. محمد الصيرفي، "الإدارة الإستراتيجية"، دار الوفاء لدنيا للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008.
36. محمد الصيرفي، "التحليل المالي" (وجهة نظر محاسبية إدارية)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2014.
37. محمد تيسير الرجحي، "تحليل القوائم المالية"، الناشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014.
38. محمد سعيد عبد الهادي، "الإدارة المالية" (الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية) دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
39. محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العيد، "الإدارة المالية" (مدخل القيمة واتخاذ القرارات)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006.
40. منى عطية خزام خليل، "الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية" (من المنظور الخدمة الاجتماعية)، دار أبو الخير للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
41. منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل"، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، 1998.
42. نعيم نمر داوود، "التحليل المالي" (داسة نظرية تطبيقية)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
43. نواف كنعان، "اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق"، ط05، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 1998.

44. هيثم محمد الزعبي، "الإدارة والتحليل المالي"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

45. يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، "المحاسبة الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2002.

II. الرسائل والأطروحات:

1. إسماعيل مناصرية، "دور نظام المعلومات الإدارية في رفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية مؤسسية قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2009.

2. بن مالك عمار، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساس في تقييم الأداء"، (دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010) مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، (2010-2011).

3. بوطغان حنان، "تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية" (دراسة حالة الشركة الوطنية للبتر وكيمياء E.N.I.P)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2007.

4. حواس صلاح، "التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثرها على مهنة المدقق"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2007-2008.

5. رفيق يوسف، "النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، (2010-2011).

6. زين عبد المالك، "القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، (دراسة حالة مجمع صيدال-وحدة الحراش 2012-2013)، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2014-2015.

7. سالم محمد الدينوري، "قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص محاسبة، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، (2008-2009).

8. سوسة بدر الدين، "توحيد القوائم المالية وتدقيقها"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم المالية جامعة باجي مختار عنابة، (2011-2012).
9. شناي عبد الكريم، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.
10. عيادي عبد القادر، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسية بن بو علي بالشلف، (2007-2008).
11. لزعر محمد سامي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي"، مذكرة ماجستير علوم التسيير غير منشورة، تخصص: الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، (2011-2012).
12. لوجاني عزيز، "دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي" (دراسة حالة شركة الرزم المعدني بعزابة EMB) مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص محاسبة جامعة محمد خيضر بسكرة، (2012-2013).
13. مشري حسناء، "دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات"، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، غير منشورة، 2007-2008.
14. ناصر محمد المنجلي، "خصائص المعلومة المحاسبية وأثارها في اتخاذ القرارات"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
15. نهاد اسحاق عبد السلام أبو هويدي، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي" (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، عمادة الدراسات العليا، غزة، 2011.
16. اليمين سعادة، "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية غير منشورة، تخصص: إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، (2008-2009).

III. المجالات والملتقيات:

1. بوشنافة أحمد، "أساليب التحليل الكمي في اتخاذ القرارات الإدارية" (حالة إدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية)، المركز الجامعي بشار، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، البلدة، يومي 22/23 أفريل، 2003.

2. جودي محمد رمزي، "إصلاح النظام المحاسبي المالي الجزائري للتوافق مع معايير الدولية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس في 2009/12، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

3. زينب بن التركي، "الأساليب الكمية في صناعة القرار"، (أسلوب شجرة القرار نموذجاً)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (06)، 2009.

4. فيصل محمد يونس، "استراتيجيات اتخاذ القرارات الإدارية"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد السادس والثلاثون، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2012.

5. مرايقة صالح، بوهرين فتيحة، "القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية"، المركز الجامعي بغرداية، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، حول "الإقتصاد الإسلامي، الواقع، ورهانات المستقبل"، 2011.

IV. القوانين والأوامر:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، ص 28.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 27، المادة رقم 20-21، صادرة بتاريخ 2008/05/26.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية:

1. Pierre conso, farouk hemici, « **gestion financieré de l'entreprise** , 9^e **edition, DUNOD, PARIS, 1999, PP: 438-440.**

2. Marie- hélène Allard, Le gestion finanière et le dirigeant de PME : Le concept l'utilité perçue, Mémoire présenté en Vue de l'obtention de grade maitre és sciences (M ;SC),cole des hautes études commerciales de montréal 1999, p16.

الملاحق

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains		74 715 080,00		74 715 080,00
Bâtiments		427 467 260,74	133 996 633,55	293 470 627,18
Autres immobilisations corporelles		711 831 707,61	699 769 721,74	12 061 985,87
Immobilisations en concession				0,00
Immobilisations encours		9 575 129,94	4 782 764,97	4 792 364,97
Immobilisations financières				0,00
Titres mis en équivalence				0,00
Autres participations et créances rattachées				0,00
Autres titres immobilisés				0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		200 440 847,59	8 868 800,00	191 572 047,59
Impôts différés actif		9 853 047,90		9 853 047,90
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 433 883 073,78	847 417 920,26	586 465 153,52
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		47 986 059,66		47 986 059,66
Créances et emplois assimilés				
Clients		86 609 694,12	17 540 212,00	69 069 482,12
Autres débiteurs		29 722 162,27		29 722 162,27
Impôts et assimilés		3 695 092,22		3 695 092,22
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants		40 185 111,23		40 185 111,23
Trésorerie		208 198 119,50	17 540 212,00	190 657 907,50
TOTAL ACTIF COURANT		1 642 081 193,27	864 958 132,26	777 123 061,02
TOTAL GENERAL ACTIF				

(01) رقم (500001)

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2013
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		23 811 982,42
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		116 076 790,95
Autres capitaux propres - Report à nouveau		114 639 447,10
Comptes de liaison		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		554 528 220,46
TOTAL I		
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		331 280,00
Impôts (différés et provisionnés)		1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		1 939 963,20
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		207 652 830,94
Impôts		4 135 950,56
Autres dettes		8 866 095,86
Trésorerie passif		
TOTAL III		220 654 877,35
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		777 123 061,02

(02) الملحق رقم

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2013
Ventes et produits annexes		1 177 225 906,97
Variation stocks produits finis et en cours		72 374 921,08
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 249 600 828,05
Achats consommés		-1 086 890 747,30
Services extérieurs et autres consommations		-18 028 842,38
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 104 919 589,69
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		144 681 238,36
Charges de personnel		-64 759 303,37
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 352 416,77
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		75 569 518,22
Autres produits opérationnels		48 448,22
Autres charges opérationnelles		-79 667,35
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-111 589 998,19
Reprise sur pertes de valeur et provisions		59 712 312,54
V- RESULTAT OPERATIONNEL		23 660 613,45
Produits financiers		494 433,66
Charges financières		-343 064,69
VI-RESULTAT FINANCIER		151 368,97
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		23 811 982,42
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 309 856 022,47
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 286 044 040,06
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		23 811 982,42
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		23 811 982,42

المصرف رقم (03)

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION: 099907024213903

EXERCICE: 01/01/14 AU 31/12/14
PERIODE DU: 01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Terrains		74 715 080,00		74 715 080,00
Bâtiments		427 467 260,74	145 212 155,15	282 255 105,58
Autres immobilisations corporelles		711 891 864,87	703 284 272,17	8 607 592,70
Immobilisations en concession		137 575 129,94	7 174 147,46	130 400 982,48
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		271 208 389,95	8 868 800,00	262 339 589,95
Impôts différés actif		380 402,58		380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 623 238 128,08	864 539 374,78	758 698 753,30
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		45 578 800,75		45 578 800,75
Créances et emplois assimilés				
Clients		105 279 637,93	34 169 644,00	71 109 993,93
Autres débiteurs		13 841 527,40		13 841 527,40
Impôts et assimilés		113 358 142,86		113 358 142,86
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants		30 270 356,18		30 270 356,18
Trésorerie				
TOTAL ACTIF COURANT		308 328 465,12	34 169 644,00	274 158 821,12
TOTAL GENERAL ACTIF		1 931 566 593,20	898 709 018,78	1 032 857 574,42

(04) المبرور

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION: 099907024213903

EXERCICE: 01/01/14 AU 31/12/14
PERIODE DU: 01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		28 386 443,16
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		139 888 773,37
Autres capitaux propres - Report à nouveau		224 006 021,51
Comptes de liaison		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		692 281 238,04
TOTAL I		
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		121 478 537,42
Impôts (différés et provisionnés)		1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		123 087 220,62
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		204 313 704,02
Impôts		2 004 304,77
Autres dettes		11 171 106,97
Trésorerie passif		
TOTAL III		217 489 115,76
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 032 857 574,42

الطابق رقم (05)

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:099907024213903

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14
PERIODE DU:01/01/14 AU 31/12/14

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2014
Ventes et produits annexes		988 546 129,97
Variation stocks produits finis et en cours		67 030 799,06
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 055 576 929,03
Achats consommés		-869 722 622,43
Services extérieurs et autres consommations		-20 937 976,82
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-890 660 599,26
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		164 916 329,78
Charges de personnel		-72 829 340,54
Impôts, taxes et versements assimilés		-13 004 046,50
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		79 082 942,74
Autres produits opérationnels		17 747 312,76
Autres charges opérationnelles		-506 552,98
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-109 341 007,14
Reprise sur pertes de valeur et provisions		75 732 246,34
V-RESULTAT OPERATIONNEL		62 714 941,73
Produits financiers		88 478,82
Charges financières		-24 932 332,07
VI-RESULTAT FINANCIER		-24 843 853,25
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		37 871 088,48
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-12 000,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-9 472 645,32
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 149 144 966,96
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 120 758 523,80
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		28 386 443,16
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		28 386 443,16

المبلغ رقع (06)

مؤسسة بيع وتركيب أجهزة مكافحة الحريق
سلامة أم
الطريق الرابط بين تقرت و بسكرة

SALAM AMANE

RC. N°: [REDACTED]

MF. N°: [REDACTED]

NIS: N°: [REDACTED]

Art. N°: [REDACTED]

COMPTE. EL BARAKA agence BISKRA : [REDACTED]

MOBIL:0661 75 96 19 TEL/FAX:033 51 34 87

N° P: 1315 Achad
LE: Nov 2015

FACTURE N°:114/2015
DU :02/11/2015

Doit : GMS OUMACHE

N°	DÉSIGNATION	QTS	P.U.	MONTANT
01	Veste et Pentalon avec ceaf	[REDACTED]	[REDACTED]	[REDACTED]
TOTAL HT				[REDACTED]
TV 17 %				[REDACTED]
TOTAL TTC				[REDACTED]

Arrête La Présente Facture à La Somme de:

[REDACTED]



الصلح رقم 07



LES GRANDS MOULINS DU SUD

Zône d'Activité D'OUMACHE W. de Biskra Adresse BP. 64 Oumache W. BISKRA
Tél 033 62 81 99 / 033 70 82 69 Fax 033 62 81 61 / 033 62 81 51

Oumache le 29/11/2015

BON DE COMMANDE

N° 003410

Fournisseur: SALAM AMANE

N°	Quant	U.M	Désignation	Observation
01	106	U	Veste en polyester ^{polyester} avec Coaf.	H.S.E
Fact N° 114/2015				
M. Moulins				

N° R.C

9

N° MF

N° Article

الملحق رقم (08)

LES GRANDS MOULINS DU SUD



Bon de Réception

N° 10294

Date : 02/11/2015

Fournisseur : SALAMA AMANE

N° d'Ord	Désignation	U/M	Quantité	Prix Unitaire	Montant	Obs
01	Veste et Pantalon Avec H. Ceaf					
Fact n° 114/2015						
Bl du 02/11/2015						
Le Magasinier HICHER Soudi						

الملحق رقم (09)



الرقم 94 / 3 / ك.ق.ت.ت. / 2016

عمادة الكلية

إلى السيد: محمد بن...
بالمكتب...
أبو ماس

طالب الجزائر للتربص الميداني

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالب(ة):

1. ...عساوي... أحيلا...

2.

3.

المسجل(ة): بالسنة... ما... تفصيل: ...

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني للبحث، المعنون بـ:

.....
.....
.....

.....
.....

تحت إشراف الأستاذ(ة): مسؤول(ة).....

و في الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير

بسكرة في: 14... 3... 2016

عميد الكلية

